
السودان
وسط اللهب
عبد العزيز المهنا
دراسة صحفية ميدانية لموقف
الحكومة السودانية من
المشكلات الداخلية والأزمات
السياسية والاقليمية والدولية
(١٩٨٩ - ١٩٩٤)

عبد العزيز المهنا

السودان وسط اللهب

دراسة صحفية ميدانية لموقف الحكومة السودانية
من المشكلات الداخلية
والأزمات السياسية والإقليمية والدولية

(١٩٨٩ - ١٩٩٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

السـودان وسـط اللهـب

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ / ١٩٩٤ م

الناشر

الكتاب العالمي



alkitab
al-alami

P. O. Box : 8535 Nicosia - Cyprus
Faxl : 312983 - Tlx : 5341 CY



الفهرس

الكلمـــة الأولــى

انقلبت المفاهيم والرؤى وربما أن الثقة فى طريقها إلى الذبول وسط الأحداث التى عصفت بالمنطقة العربية - كانت أحداثا عجيبة - ليس لأنها فريدة من نوعها ، بل لأن الغموض يسيطر على كل لحظاتها - ولا زالت لحظات تلك الأحداث يتم فك طلاسمها وكأنها جزء من ذلك التراث الدفين الذى ظهر فجأة من وراء الكثبان ولم يعد هناك مفر من فك رموزه إلا بالافتراض والقياس والاجتهاد .

لكن الطلاسم التى وصفت بها الكتابات الأثرية أو السحرية أصبحت الآن أكثر وضوحا من دقائق الأحداث المحيطة بنا والتى أخذت تحبس الأنفاس من روائحها التى لا تطاق .

الحرب بين العراق وايران - غموض كبير - فبعد ذلك العداء الطويل مع الشاه الذى احتل الجزر العربية فى الخليج وهدد بابتلاع البحرين وجنوب العراق كان من المفترض أن تكون الحسابات العادلة أن يتعامل العرب مع الزعماء الجدد

ذوى الصبغة الدينية العرقية على النمط الذى يحسن فيه التفاوض . . فالشاه السابق أغلق مسارات السلام ورفع علم العرقية الفارسية . . ونادى بعرش كسرى وطوح بحضارة الإسلام فى ايران ، ومع ذلك فلم يكن هناك تفكير فى بناء قوة عسكرية عراقية متكافئة مع قوة ايران فى عهد الشاه، ولو تم إعلان الحرب على عرقيته الفاشلة لتهاوت بالفعل أمام القوات العراقية خاصة وأن الشعب الايرانى بأكمله يكره حكم الشاه ويتمنى زواله .

لكن الحرب وقعت ودون سابق إنذار . . وبغض النظر عن عدالتها أو شرعيتها إلا أن العراق وايران خرجا من الحرب بالطريقة نفسها السائدة من قبل ودون أى تغيير أو لمسات حتى على الحدود الفاصلة بين البلدين أو الجزر العربية فى مياه الخليج .

وبعد عامين فقط من نهاية الحرب مع ايران احتل العراق دولة الكويت وسط ذرائع لا يقبلها العقل ولا يقرها المنطق . وعلى مدى خمسة أشهر كان العراق يهدد بهزيمة قوات التحالف مؤكداً لمناصريه من العرب أنه قوة لا تقهر ، ثم تحدث المفاجأة ... خروج القوات العراقية من الكويت وتدمير آلتها الحربية وضرب المنشآت العسكرية العراقية وفى النهاية فرض الوصاية على حكومته والحجر على الأموال العراقية فى الخارج ومنع تصدير النفط العراقى بعد إعلان حصار اقتصادى شامل عليه .

ولكن – ماذا عن أنصار العراق – هناك دول عربية وقفت الى جانبه شعبا وحكومة . . وهناك دول عربية وقفت الى جانبه حكومات فقط ، وهناك دول

وقفت الى جانبه شعبا دون حكومة . . وهكذا . وقفت الأردن والسودان وتونس موقفا كاملا مع العراق تأييدا وعملا ، لكن الأردن وتونس وجدتا الصفح والغفران ونالت كل منهما تعويضا مناسبا بسبب الحرب ، أما السودان فهى الدولة الوحيدة التى عليها أن تنال الجزاء الكامل والعقاب . حرمان من المخصصات المالية وغيرها من الحوافز الآخرى .

الغموض فى الحدث والغموض فى المواقف . والغموض فى تفسيرات كل موقف منها . . وفى تعدد التفاسير وكثرتها غموض شامل لكل مجريات الأحداث فى المنطقة العربية .

السودان ـ هو ذلك البلد العربى الافريقى ـ بلد يعيش معاناة متعددة الجوانب.. فحرب الجنوب أثقلت كاهل حكومات السودان منذ الاستقلال وحتى الآن ، والمساعدات العربية كانت ضئيلة إلى حد لم تستطع تغيير الكفة لصالح الحكومة على مدى أكثر من أربعين عاما . والمتمردون فى الجنوب يجدون الدعم من المجالس الكنسية العالمية ودول المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية . وكادت فصائل التمرد أن تستولى على العاصمة السودانية الخرطوم فى أوائل عام ١٩٨٩ . لكن التحرك العسكرى السودانى بمساعدة الدول العربية خاصة مصر حال دون ذلك التغيير الذى كان سيعصف بعروبة السودان إلى الأبد .

السودان ـ فى ظل حكومة البشير ـ بلد يخضع لحصار اقتصادى بشتى جوانبه فصادرات السودان الزراعية بعد مضاعفتها اعتذرت أسواق أوروبا والولايات المتحدة

عن قبولها. وكل حركة تقوم بها الحكومة السودانية بعد انتهاء حرب الخليج لم تعد تجد ترحيبا فى الأوساط العربية والعالمية، لكن آراء لدى العامة فى كل بلد عربى تختلف عما تقوله حكوماتها ، فالسودان بلد يطبق الشريعة الإسلامية لهذا تكرهه القوى الاستعمارية وترفض قبوله وتسعى لتفتيت شعوبه وأراضيه . . السودان بلد إسلامى نهضت فيه مجالات العمل بشتى أشكاله وصوره وتعددت مصادر العمل فيه . السودان بلد إسلامى يهتم بالثقافة لذلك زادت الجامعات عن ١٩ جامعة بعد أن كانت لا تزيد عن (٤) جامعات .

هذا ما تقوله العامة . . فهناك اذاً هوة واسعة بين الشعوب والحكومات العربية فى تقويم الأوضاع فى السودان .

أمام هذه التناقضات كان لابد من تحديد موقف للقارئ العربى حول أمور كثيرة من أبرزها مسألة نظام الحكم فى السودان وطريقة تناوله للسلطة وموقف الأحزاب السياسية والدينية من الحكومة الحالية . ثم عن معسكرات التدريب وهل السودان تشجع الإرهاب وترعاه ، . ثم الوضع فى الجنوب هل تسعى الحكومة الحالية الى حله أم إلى زيادة تأزمه ؟ ثم الفيدرالية وطريقة تطبيقها المرحلى بين الجدية والتراخى فى ذلك التطبيق .

أمور كثيرة سيتناولها الكتاب الذى سيعرض للقارئ صورة ذلك البلد العربى وسط ألسنة اللهب المحيطة به وكيف يمكن انتشاله منها . . الحصار والإرهاب . . وطمس الهوية العربية . .

لكل هذه الأسباب ولأجل إزالة ذلك الغموض قصدت جمهورية السودان

لأرى بنفسى عن كثب وأسمع من منبر الزعامة السودانية والشارع السودانى عن كل ما دار وما يمكن أن تشهده الساحة السودانية فى المستقبل .

شددت الرحال من مدينة الرياض فى ١٥ يوليو ١٩٩٣ م وعدت الى الرياض فى يوم ٢٦ يوليو ١٩٩٣ م والتقيت خلال الأيام العشرة أو تزيد مع العديد من الشخصيات القيادية فى السودان يتقدمها رئيس الدولة الفريق عمر حسن البشير وعدد من أعضاء حكومته ثم قدمت الكتاب لك عزيزى القارئ لتكون مع الواقع بدلا من الغموض فى وضع السودان ومواقفه .

قد يتساءل القارئ . لقد كانت هناك موضوعات أكثر حساسية وأكثر غموضا تم سردها فى بداية الحديث أفلا تكون أولى بالدرس وجلاء الغامض فيها ؟ .

أقول لك عزيزى القارئ إنك على صواب فيما طرحته من تساؤل . لكن تلك القضايا الساخنة لا زالت تزداد غموضا ، أما قضية السودان ومواقفه، فقد أصبحت الآن أكثر وضوحا، لذلك فإن القارئ على موعد مع معرفة حقيقة ما كان يدور فى الأروقة السودانية .

إن المفاجآت أكبر من أن يحيط بها كتاب . . اذ قد يسبب ظهورها صدمة لكاتب ظل يبحث وينظر فى تقاسيم السياسة وتفرعاتها . لقضية ذات أبعاد متعددة ثم يرى فى النهاية أنه عاش وهماً كبيرا وأنه فى كتابه هذا أكد للقراء أنه فريسة سهلة أمام الغموض والزيف فى رؤية الحقيقة .

خوفا من أن أكون ذلك الكاتب . وقفت أمام رأيى دون أن أفرضه على القارئ الكريم وأردت أن يشاركنى بحسن اطلاعه وسعة معرفته . هذا الرأى حول السودان ومواقفه والذى جاء نتيجة عمل ميدانى ودراسة لظواهر ومواطن الأحداث على الساحة العربية . لكن هذا لا يعنى أن دراسة أو دراسات أو آراء لم يكتبها أصحابها تعد هى فى المكانة الأقل من الصواب ، أو أكثر مما يحتويه هذا الكتاب.. لكن السبق فى تقديم لمحات تجلو الغامض أو بعضا منه يفتح سبلا أمام من يريد أن يقدم شيئا وكانت تنقصه مستلزمات الحضور المسبق للغير ليقدم جهدا أكبر وفكراً أنضج . وهذا ما نرجو أن تكون ساحة الفكر العربى عامرة به وفخورة بوجوده .

عبد العزيز المهنا

الرياض ـ يونيو ١٩٩٤م

نظام الحكم الجديد فى السودان

خوفاً من أن أكون ذلك الكاتب . وقفت أمام رأيي خوف أن أعرضه على القارئ الكريم وأردت أن يشاركني بحسن اطلاعه وسعة معرفته . هذا الرأي حول السودان ومواقفه والذي جاء نتيجة عمل ميداني ودراسة لظواهر ومواطن الأحداث على الساحة العربية . لكن هذا لا يعني أن دراسة أو دراسات أو آراء لم يكتبها أصحابها تحد من في المكانة الأقل من الصواب ، أو أكثر مما يحتويه هذا الكتاب .. لكن السبق في تقديم لمحات تجلو الغامض أو بعضاً منه يفتح سبلاً أمام من يريد أن يقدم شيئاً وكانت تنقصه مستلزمات الحضور المسبق للغير ليقدم جهداً أكبر وفكراً أنضج . وهذا ما نرجو أن تكون ساحة الفكر العربي عامرة به ومخصوبة بوجوده .

عبد العزيز المهنا

الرياض – يونيو ١٩٩٤م

فى أواخر عام ١٩٨٨م نزل من الطائرة التى حطت فى مطار جدة رجل فى منتصف العقد الخامس من عمره مع مجموعة من الزوار والمعتمرين السودانيين كان هذا الرجل يلبس الثوب السودانى الفضفاض ويعلو هامة رأسه عمامة ذات أدوار متعاقبة لتشكل فى مجموعها هرما أبيض وعلى يده ساعة قديمة ذات عقارب خضراء. ولم يكن هناك حاجة لانتظار الحقائب فى صالة المسافرين، ففى تلك الحقيبة الجلدية التى علقها هذا الرجل على كتفه اليمنى كل ما يحتاجه أثناء هذه الرحلة الدينية المباركة .

لم يكن فى استقباله سوى أحد إخوته الذين يعملون فى المملكة . الذى أخذه بواسطة سيارة صديق سعودى إلى أحد الفنادق الصغيرة حيث أخذ قسطا من الراحة ثم انصرف فى اليوم التالى إلى أحد المواقيت قرب مكة المكرمة حيث قضى مناسك العمرة وعاد بعدها إلى فندقه الصغير فى جدة.

هذا الرجل هو الرئيس عمر حسن أحمد البشير الذى لم يكن فى يوم ما يمثل وصفا سياسيا أو عسكريا بارزا على الساحة السياسية .

وفى احدى الليالى على شاطئ البحر بجدة جلس عمر البشير على أحد

مقاعد منتزه النخيل وإلى جانبه أخوه ويقاسمهما الجلسة صديق سعودى تربطه بهم علاقات جيدة .

كان الحديث بين الجلساء عاديا فى بدايته إلا أنه عندما تعرض للوضع فى السودان أخذ يحتدم بعض الشئ بين الأخوين . فقد كان عمر البشير يرى ضرورة التعجيل بإنقلاب عسكرى يتزعمه هو دون غيره من العسكريين السودانيين، وإثر إزدياد حدة المناقشة بين الأخوين أشار عليهما صديقهما السعودى بإنهاء جلسة المقهى وعقدها اذا أرادا ذلك بالفندق – ونهض عمر البشير وأخوه بصحبة صديقهما السعودى إلى الفندق .

كان هذا الحديث غريبا بالنسبة لسامعيه لكنه بالنسبة للبشير واقع مرتقب يريد أن يمهد له على الأقل فى عشيرته الأقربين لكن هذا التمهيد لم يكن موفقا فلم يتقبل أقرب الناس إلى البشير وهو أخوه الطبيب هذا العزم الطموح غير المضمون العواقب . لكن عمر البشير كان متأكدا من أنه سيدلف الى القصر الجمهورى فى الخرطوم عما قريب.

وبعد عدة أشهر من عودة السيد عمر البشير الى السودان أظهرت أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية أنباء ذلك الانقلاب العسكرى الأبيض الذى أطاح بحكومة الصادق المهدى المنتخبة وأنهى تلك الفوضى الحزبية . وبالفعل كان لابد لأثر ذلك الانقلاب أن يظهر على هيئة صدمة لاولئك الذين يعرفون عمر البشير تمام المعرفة. أما السياسيون ورجال الصحافة والإعلام فيتعاملون معه دون غرابة تذكر إذ إن أى ضابط ذى رتبة كبيرة يمكنه التسلق ونيل السلطة فى الدول النامية اذا أحسن تدبير أمور ذلك الانقلاب وهذا ماحدث بالفعل بالنسبة

لعمر البشير وانقلاب يوليو ١٩٨٩.

أخوة البشير وأخواته خارج السودان تحدثوا لوكالات الأنباء العربية والعالمية وظهرت أسماؤهم فى الصحف مصحوبة بآرائهم التى تؤكد صراحة أنهم لم يكونوا على علم بما أحدثه أخوهم العسكرى الذى نال السلطة فى السودان دون خسائر.

أما الصديق السعودى فقد بهته ذلك المنظر الذى شاهده على الشاشة وهو ينظر الى التليفزيون إذ رأى ذلك السودانى المعدم الذى قدم للعمرة ولم يكن فى استقباله سوى أخيه الطبيب يتربع الآن على السلطة فى السودان ويسبق اسمه ذلك اللقب الحكومى «الرئيس السودانى» .

يقول الصديق السعودى الذى التقى به كاتب هذه السطور وطلب منه عدم ذكر اسمه إنه اتجه الى مكتب البرقيات فى اليوم التالى على حسن نية يريد أن يبعث ببرقية تهنئة الى ذلك الرجل الذى ضمته معه جلسة تأمل تناثرت فيها الكلمات وتعرف كل منهما على الآخر عن قرب.

يقول الصديق السعودى .لقد نظر إلىّ موظف البرقيات ووجه إلىّ حديثه قائلا: أنت تعرف الرئيس السودانى الجديد ؟ . فأجابه بنعم انه يعرفه منذ مايقرب من عام – ثم أردف الموظف متسائلا وكيف تبعث ببرقية تهنئة لرئيس دولة لم توضح الحكومة وجهة نظرها منه بعد .. ؟ . عندئذ انصرف الصديق السعودى الى شأنه وعدل عن برقيته .

ويتذكر الصديق السعودى حادثا آخر جاء بعد أشهر من تسلم البشير السلطة فى السودان . كان هذا الصديق فى منتزه النخيل على شاطىء البحر بجدة فإذا

بأصوات سيارات توحى بموكب يسير فى الشارع بمحاذاة البحر فقاده الفضول الى البحث عما مايدور خارج المقهى فإذا بصوت يعلو قائلاً هذا هو الرئيس عمر البشير يصل الى جدة فى زيارة رسمية للمملكة .

ويقول ذلك الصديق لقد تذكرت ذلك الرئيس عندما كان مجرد عسكرى جاء لأداء مناسك العمرة ولم يكن فى استقباله سوى أخيه وهاهو الآن يمر عبر ذلك المقهى بموكبه الكبير.

تُرى هل كان الصديق السعودى على موعد مع موكب محدثه السابق؟. أم أن الصدف وحدها هى التى قامت بصنع هذه الأدوار جميعها إلى أن جعلت منها قصة هى أقرب للخيال منها الى الحقيقة . المهم فى الأمر أن الرئيس عمر البشير تسلم السلطة وأخذ يقود البلاد حسب خطط أكثر رزانة من تلك الخطط التى كان يطبقها أسلافه فى إدارة نظام الحكم فى السودان .

منذ ٣٠ يوليو ١٩٨٩ والسودان يواجه مشاكل كبيرة يعود الكثير منها إلى أول يوم فى استقلاله عام ١٩٥٦م، ومع تعاقب الحكومات كانت الأزمات السياسية تعصف بكل المقدرات وتُخلِّف مشاكل جديدة إضافة الى مشاكل تشعبت من مشكلات رئيسية كانت فى الماضى صغيرة يمكن حلها . فهناك مشاكل تتعلق بوحدة السودان وأخرى تتعلق بهويته العربية أو الافريقية إضافة الى دقائق الأزمة الاقتصادية المتوالية والحروب الأهلية فى الجنوب وبعض محافظات الغرب والشمال . ولم يكن لدى الحكومات السودانية التى تتعاقب على السلطة منذ عام ١٩٥٦م، أى إمكانات علمية للتغلب على هذه الأزمات والمشاكل وفق آليات ومقاييس منطقية تخضع للبحث العلمى . . ولعل السبب فى ذلك

يعود الى عدم الاستقرار السياسى فى السودان . لذلك كانت هناك مشاكل رئيسية أربع تقف الحكومة السودانية القائمة أمامها . فهى إما أن تضع لها أساليب معالجة تمهد للتغلب عليها وإما أن تواجه المصير نفسه الذى واجهته الحكومات السابقة ولعل هذه المشكلات الأربع هى :

١ – المشاركة فى السلطة : وهى ساحة يجب أن تتسع لسائر شرائح المواطنين السودانيين خاصة الموجودين فى أطراف السودان .

٢ – معالجة قضية توزيع الثروة .

٣ – معالجة التنوع العرقى والثقافى بايجاد معادلة لهذا التنوع وصيغة وطنية شاملة.

٤ – الدين والدولة : فالشريعة الإسلامية دين الأغلبية إلا أن للأقلية أدياناً أخرى لذلك كان لا بد من ايجاد صيغة تضمن تطبيق الشريعة الإسلامية على الأغلبية الإسلامية فى وقت تحتفظ فيه الأقليات بحقوقها الدينية .

ولكن مع هذه المشاكل الرئيسية الأربع ما هو نظام الحكم الذى يمكن أن يكون صالحا لمعالجتها والتغلب عليها . . ؟ .

لقد مر السودان بشتى أنظمة الحكم السائدة فى العالم، فقد كانت تجربته الأولى بالحكم الفيدرالى الحزبى إذ استقل السودان عن بريطانيا عام ١٩٥٦ وغادر الانجليز السودان وتركوه يموج بأحزابه التى لا تعرف للوفاق طريقا ولم تكن التكوينات الطائفية أو الجهوية أو العقائدية قد مرت بمرحلة تعبئة عامة تؤكد الشعور بروح الجماعة . لذا فشلت الأحزاب السياسية فى تحقيق الاستقرار للسودان . . وجاء الانقلاب العسكرى فى ١٨ نوفمبر عام ١٩٥٨ كرد فعل

لفشل تلك الأحزاب والتعددات الفئوية . وفى شهر اكتوبر عام ١٩٦٤ قامت ثورة تنادى بعودة الحكم المدنى للسودان وعادت الأحزاب من جديد لممارسة السلطة فى السودان . . ولكنها هذه المرة عادت ومعها مشكلات جديدة أضافتها الى المشكلات القديمة المألوفة، ولم تستفد الأحزاب من تجربتها السابقة وعادت إلى الحكم وكأنها فى أول تجربة لها فى السلطة. وفى عام ١٩٦٩ حدث انقلاب عسكرى آخر كرد فعل على الفشل الجديد وتشبث العسكريون بالسلطة مدة طويلة فقد كان الرئيس جعفر نميرى يقمع كل محاولة انقلابية لانتشال السلطة منه . . ولكن الملاحظ خلال فترة النميرى أن الثورات الجادة للتخلص من حكمه كانت فى الغالب تصدر من الجيش والقوات المسلحة على وجه الخصوص ولم يكن للشارع السودانى قدرة على إثارة الوضع السياسى أو تغييره إذ إن الرئيس نميرى كان قويا إلى حد استطاع فيه ضرب الشارع السودانى عدة مرات . . ودام حكم العسكريين هذه المرة ستة عشر عاما حتى عام ١٩٨٤ عندما طالب الشارع السودانى النميرى بترك السلطة وكان فى هذه الأثناء خارج السودان فى زيارة لمصر وجاءت الأحزاب للحكم من جديد وللمرة الثالثة وبأساليب أكثر سوءاً . فبالرغم من ظهور نتائج الانتخابات وفوز حزب الأمة برئاسة الصادق المهدى وقيام حكومة ائتلافية بين الأحزاب إلا أن المهاترات الحزبية والطائفية عطلت حركة التنمية فى السودان وخلقت جوا من الأنانية فى استغلال السلطة . وقد فوجئ السودانيون أمام مشهد للرئيس السودانى الذى كان يلقب برئيس مجلس رأس الدولة وهو السيد / أحمد عثمان الميرغنى رئيس طائفة الختمية ويمثل الحزب الاتحادى فقد شاهده السودانيون وهو قادم من إحدى زياراته من منطقة الخليج وهو يحمل معه اطارات كثيرة ومتنوعة وقطع غيار

السيارات اليابانية وبعض الأجهزة الصناعية ولم يكن هذا العتاد الكثير للسودان وإنما هو تجارة رابحة يقوم السيد الميرغنى بالعمل بها بصفته الشخصية ولم يكن السودانيون يأملون أن تتسم شخصية دينية سياسية بهذه الصفة لكنها كانت مفاجأة غير سارة بالنسبة لهم .

أما الصادق المهدى فقد عمد الى الطريقة نفسها التى كان يتبعها أسلافه المهديون من استئثار بالمناصب والخيرات لأقاربه . فقد قام بدفع تعويضات مالية لطائفة الختمية والمهدية على السواء . وآثر جزيرة آبا بالمشروعات التنموية . ويقول مواطن من القطينة: إن بإمكانك أن تصل جزيرة آبا بحافلة مكيفة الهواء وجاهزة من اسطول برى يملكه المهديون، فى حين لا يمكنك الوصول الى بقية مدن أو قرى السودان إلا عبر مواصلات تتنافس فى تقديم خدمات أكثر سوءاً للمواطنين.

كل هذه التناقضات أدت إلى خلق جو من المهاترات السياسية والحزبية عطلت النوايا الايجابية للعودة الى الحكم المدنى فى السودان . لذلك جاء الانقلاب العسكرى الذى قاده عمر البشير عام ١٩٨٩ كرد فعل ثالث على فشل المدنيين فى إدارة مؤسسات الدولة فى السودان .

يقول العميد الركن حسن حمدين سليمان الأمين العام للمؤتمر الوطنى السودانى الذى التقيت به فى مكتبه بالخرطوم علينا أن ندرس تاريخ السودان السياسى وتجاربه الحزبية قبل أن نشرع فى تطبيق نظام جديد للحكم ونستوعب تجاربنا فى النظام الحزبى والعسكرى لنعطى أنفسنا مجالا لفهم الأسلوب الأمثل للحكم فى السودان، كانت هذه التجارب تنطبق على إمكانات السودانيين فى

ذلك الوقت . . ؟ والحقيقة أن التجارب السياسية المقارنة يمكن أن يشملها الدرس خاصة تلك الدول المحيطة بالسودان أو الدول ذات النمط السكانى المشابه من حيث تعدد الأديان والطوائف . فهناك نمط لتبادل السلطة بين المؤسسات العسكرية والأحزاب مثلما يحدث فى تركيا . فالحكومة التركية القائمة جاءت نتيجة هذا التعاون ولم يكن تغيير السلطة فى تركيا من الأسلوب العسكرى الى المدنى إلا نتيجة لهذا التعاون . . وهناك نظام حسب التنوع العرقى مثلما هو الآن فى نيجيريا، أو بأسلوب التجمعات الريفية ذات الطابع الافريقى المطور مثل ما هو الآن فى تنزانيا، وهناك نظام حكم يخضع لتقسيم السلطة حسب التنوعات العرقية بأسلوب أكثر تحضرا كما هو الآن فى سويسرا وهذا يتعذر تطبيقه فى السودان . وذلك لاعتبارات مدنية حضارية .

وقد أكد لى العميد حسن حمدين أن الحكومة بعثت بوفود الى عدة حكومات فى آسيا وافريقيا واوروبا للاستفادة من تجاربها السياسية والعمل على خلق صيغة جديدة للحكم فى السودان . . ويقول العميد الركن حسن حمدين سليمان: إن السودان إضافة الى تعدده وتنوعه العشائرى والقبلى والعرقى والطائفى والعقائدى توجد فيه نقابات أعدت نفسها لتكون واجهة لأحزاب سياسية يمكن أن تؤدى الى عدم الاستقرار في السودان . إلا أن إشراكها فى السلطة ضرورى ولكن بعد دراسة وحذر شديدين.

وكنتيجة طبيعية لهذه الدراسات والمداولات والمناقشات خرجت الحكومة السودانية بخيارات ثلاثة هى :

١ — صيغة نظام الحزب الواحد وذلك لخلق تماسك وإرادة فكرية ومحاولة

لتعويد هذا الشعب على هذا النوع من أنظمة الحكم . إلا أن هذا الخيار تم رفضه من شتى الفئات السودانية فالمجتمع السودانى غير مؤهل لإدارة حزب واحد وحجة من رفض هذا النظام هو ما حدث فى دول أوروبا الشرقية التى كانت تعيش حياة الحزب الواحد وما آلت إليه الآن . كما أن فترة زمن حكم الرئيس نميرى كانت ذات حزب واحد واعتبرها هؤلاء تجربة فاشلة للسودان فى هذا المجال .

٢ - أما الخيار الثانى فهو العودة الى التعددية المقننة وذلك بقيام حزبين قويين، إلا أن هذه المسألة كانت ذات مناقشة طويلة . وقد طرح فى هذا المجال سؤال مهم وهو هل القول بهذه الصيغة أو هذا الخيار لارضاء أطراف معينة داخل السودان أو خارجه أم الهدف ايجاد نظام للاستقرار الدائم فى السودان ؟ .

إن التعدد الحزبى فى حد ذاته تطور تاريخى اجتماعى وليس اجراء سياسيا فالمجتمعات ذات التقسيم الطائفى والعشائرى تتحول حضاريا الى لون من الوان الحياة السياسية يتفق مع المدنية وقيام مؤسسات ذات قوى واتحادات وقناعات فكرية، وعندئذ يتكون الحزب من جملة مفاهيم لا من أفراد طائفة أو عشيرة أو قبيلة، ولعل المشكلة الرئيسية التي يعانيها السودان حاليا هى الطائفية الدينية وقد حرص الانجليز أثناء فترة الاستعمار على تنمية الطائفية وتأصيلها لتكون قوة سياسية تتحكم فى مصير السودان، وحاول الانجليز تنصيب زعماء هذه الطوائف كرؤساء لأحزاب سياسية وهذا ما جعل الحزبية فى السودان فى واقعها طائفية دينية واستطاع زعماء الطوائف بناء قوة سياسية عشائرية تمكنهم من نيل حقوق فى الواقع ليست لهم، بل هى ملك لجميع أفراد الشعب السودانى .

لقد درجت المجتمعات المتحضرة التى تحكم عن طريق الأحزاب على نمط

واضح فى تناول السلطة والانتماء الحزبى حسب البرنامج السياسى الذى يعرضه الحزب . فهناك اتجاه يمينى أو يسارى أو يمين الوسط أو يمين اليمين إلى غير ذلك من المسميات السياسية، وتقوم الأحزاب بعرض برامجها السياسية لسائر شرائح الشعب ومن ثم يختار كل مواطن ما يناسبه من اتجاه سياسى يخدم مصلحته . ولكن كيف ببلد مثل السودان نسبة الأمية فيه تزيد عن ٧٠ بالمائة هل سيدرك الجهلة من هؤلاء معنى الاتجاهات السياسية . . ؟ .

هناك قناعة تامة أن أى حزب سياسى فى السودان انما هو حزب عشائرى وتتجلى هذه القناعة عندما يرسل زعيم الطائفة الى أهل هذه القرية أو البادية أو ذلك التجمع البشرى فى هذه المدينة بمندوبيه ويوصى بترشيحهم فيتم بالفعل التصويت الى جانبهم بمجرد تزكيتهم من زعيم الطائفة الذى يطلق عليه رئيس الحزب أو المنظّر له .

يقول العميد حسن حمدين الأمين العام للمؤتمر الوطنى السودانى: إن البحث والعمل الدءوب فى الفكر السياسى المعاصر أوصل الزعماء والمسئولين فى السودان الى صيغة جديدة لتناول السلطة فى السودان تعتمد على تعددية الأفكار عن طريق المؤتمرات الشعبية فكل مواطن سودانى مهما كان جنسه أو عرقه أو دينه أو لغته يشارك عن طريق قريته أو الحى الذى يقطن فيه، ومفهوم المؤتمر الأساسى الشعبى هو أن يتدارس سكان الحى أو القرية مشاكلهم الخاصة والقضايا القومية وينتخبوا قيادتهم وهى التى تشكل اللجان الشعبية. وفى داخل المؤتمرات الشعبية تدور الصراعات والخلافات مثلما هى داخل الأحزاب السياسية المتعددة وتتمخض هذه الصراعات داخل المؤتمرات عن رأى للأغلبية وآخر للأقلية كما هو الشأن فى الاحزاب المتعددة ويمكن لهذه المؤتمرات أن تهتدى الى رأى عام

جامع مثلما هو الشأن فى بعض الأحزاب المتعددة أو الحزب الواحد، ولعل الهدف الذى ينشده المنظرون السودانيون من خلال هذه المؤتمرات واللجان ظهور رأى سودانى موحد تلتزم الأقلية فيه برأى الأغلبية لا أن تقوم الأقلية بعمل العراقيل أمام أصحاب الرأى السائد للحيلولة دون تنفيذ برامجهم السياسية . وتفضى هذه اللجان الشعبية الى تكوين المجالس المحلية، ويوجد الآن فى السودان أكثر من ٢٠٠ مجلس محلى منتخب بواسطة المواطنين يقوم بجميع شؤون الحكم المحلى . وعن طريق هذا المجلس تتفجر طاقات المواطنين ويضعون السمات الخاصة بهم . كما أوجد النظام الجديد معادلة المساواة بين القوة الحديثة المنظمة فى المجتمع والقوة التقليدية وذلك عن طريق مؤتمر الولاية الذى يضم سائر العناصر التقليدية والحديثة من متطلبات عشائرية الى مهنية وعلمية وبذلك يشهد مؤتمر الولاية تمازجا بين تيارين فى الفكر السياسى السودانى، فمن مؤتمر الولايات يتكون المؤتمر الوطنى الذى يرسم سياسة الدولة الفيدرالية وعن طريق تكوينات المؤتمرات النقابية والمهنية والعلمية والسياسية والعشائرية تتكون مؤسسات المؤتمر الوطنى والمؤتمرات القومية ولجان الاقتصاد والاجتماع والسياسة وغيرها . وهكذا تصبح القوى الرئيسية فى المجتمع السودانى تشترك فى تناول السلطة فى السودان . واذا كانت مؤتمرات المحافظات تنتخب مجلس المحافظة الذى يشترك مع المحافظ فى ادارة المحافظة وكذلك مؤتمر الولاية ينتخب مجلس الولاية الذى يشارك الوالى فى ادارة ورسم سياسة الولاية فان المؤتمر الوطنى ينتخب المجلس الوطنى الذى يشارك رئيس الدولة فى ادارة البلاد.

وانتخاب الرئيس يتم باقتراع مباشر من الشعب . وكل مواطن سودانى بلغ الأربعين عاما وأتم الثانوية العالية له الحق فى الترشيح لمنصب الرئاسة وكذلك فان

حكام الولايات يتم انتخابهم بصفة مباشرة من سكان الولاية .

ولكن هذه التنظيمات السياسية التى تشكل هدفا سياسيا لابد أن يتم ربطها بواسطة دستور يحدد طبيعة الحكم فى السودان ولعل الحكومات السودانية المتعاقبة فى أول تسلمها للسلطة يعلن رئيسها تعطيل العمل بالدستور بالرغم من قدراته السياسية وليس هناك احترام لمواد الدستور فى دول العالم الثالث التى ألفت التغيير عن طريق الثورات أو الانقلابات العسكرية، والدستور الجديد الذى تقوم حكومة البشير بتصحيحه يؤمن بتلك المسلمات التى سبق أن أعلن عنها الرئيس الأسبق جعفر نميرى . وهى صياغة المجتمع السودانى على أسس إسلامية إضافة إلى ثوابت حول تقسيم السلطات فى الدولة والولايات .

والرئيس السودانى حسب النظام الذى تتم بلورته فى السودان ينتخب كل أربع سنوات، والرئيس ذو سلطات مطلقة فهو الذى يتولى رئاسة الحكومة ويعتبر رمزا للمواطنين والوطن . ولكن هناك عراقيل كثيرة تعترض هذا النظام الأساسى للحكم فى السودان القائم على لجان ومؤتمرات شعبية ومؤتمرات ولاية ومؤتمر وطنى ومجالس محلية ومجالس محافظات ومجالس ولايات ومجلس وطنى ثم انتخاب محافظين وحكام ولايات ورئيس جمهورية فى اقتراع مباشر من الشعب وسكان الولاية والمحافظة . كل تلك الانتخابات تحتاج الى أموال طائلة، وفى بلد فقير مثل السودان سوف تضطر الدولة الى تسخير جزء من طاقاتها لهذه الانتخابات لتمويل البرامج للناخبين وذلك لسد الطريق أمام تسرب العمل السياسى الى قطاعات تقليدية أو حديثة .

ومع أن المسئولين السودانيين يعتقدون أن عام ١٩٩٣ أسفر عن تشغيل

مجالس الولايات ومؤتمراتها . إلا أنه ومع اطلالة عام ١٩٩٤ فلا زالت مؤتمرات الولايات غير مستعدة لانتخاب المؤتمر الوطنى الذى يقوم بدوره بانتخاب المجلس الوطنى الذى سيحل محل المجلس الانتقالى الحالى .

لكن هذا النظام يعانى من خلل فى التركيب فهل يرضى الشماليون أن يتزعمهم زنجى وثنى من الجنوب . . ؟ هذه مشكلة يجب عرضها بكل صراحة ووضوح وهل تستطيع هذه اللجان والمؤتمرات تكوين شخصية جنوبية ذات أمزجة متعددة ، مسلم فى النهار ونصرانى أو وثنى فى الليل وكقاعدة عامة ومتعارف عليها فى كل قطر - أن الحكم للأغلبية - حتى فى الدول الأكثر تحضرا . فلم يكن ولن يكون للولايات المتحدة الأمريكية فى يوم من الأيام رئيس أسود البشرة كما لن يكون رئيس الولايات المتحدة أمريكيا من أصل هندى أو عربى أو آسيوى . . لماذا يواجه العالم وضع أمريكا بالقبول وينكره فى السودان أو غيره من الدول النامية ؟!

إن الحكمة تقضى بأن يرضى الجنوبيون بحكم بلادهم ذاتيا فى ظل هذا النظام الذى سيؤدى فى النهاية إلى إتحاد فيدرالى بين الشمال والجنوب حسب ما قالت عنه قيادات الحكومة السودانية .

والحكم الفيدرالى فى السودان سيتم على مراحل، وذلك لأن هناك ولايات غنية يمكن أن تتحمل احتياجاتها مثل الولاية الوسطى والشرقية والخرطوم، أما بقية الولايات فهى تعيش فى فقر مثل الشمالية ودارفور وكذلك الولايات الجنوبية. والسودان تسع ولايات وهناك احساس بزيادة عدد الولايات اضافة الى التفاوت بين الولايات سواء من حيث الخدمات أو البنية الأساسية، وهذا يعنى أن

السودان لا يمكن أن يقوم بأى عمل سياسى يهدف الى زيادة عدد الولايات ذلك أن الحكومة ستفاجئ نفسها بولايات لا يمتلك سكانها سوى ملابسهم أو بيوتهم المتواضعة أو مزارعهم المتخلفة تقنيا من حيث وسائل الرى والهندسة الزراعية اضافة الى مفاجآت قد لا تكون سارة من حيث السكان وانتماءاتهم العشائرية والطائفية، لذلك كان لا بد من الرضى بهذه القسمة التى ورثها السودانيون منذ استقلال بلادهم عن بريطانيا بعد إدخال تعديلات عليها وسط رقابة جادة ربما يكسبها الزمن عمقا . كما تم تنفيذ المشروعات فى السودان طبقا لهذا التقسيم سواء مشروعات الصحة أو التعليم أو المواصلات والنقل أو الشؤون المالية وغيرها .

والمجلس الوطنى الانتقالى فى السودان الذى هو قمة الهرم الديمقراطى فى محطة المؤتمرات واللجان والمجالس المحلية يعد مجلسا مؤقتا . فقد عين جميع أعضائه دون اللجوء إلى الاقتراع والانتخاب، لذلك يسمى المجلس الوطنى الانتقالى، الى أن تتبلور العملية السياسية القائمة حاليا فى السودان .

والمجلس الوطنى الانتقالى الذى يتكون من فعاليات عدة يقوم مقام المجلس الوطنى الذى سيتم تعيين أعضائه عن طريق الاقتراع والانتخاب ، وهو الآن جهاز قائم يضم عددا من شيوخ القبائل والوزراء السابقين فى حكومات متعددة . وأثناء زيارتى للمجلس الوطنى فى المبنى الذى شيدته الحكومة الرومانية فى عهد نيكولاى شاوسيسكو هدية لحكومة السودان أو لشعب السودان فى عهد الرئيس الأسبق جعفر نميرى التقيت بالدكتور محمد شاكر السراج وهو وزير صحة سابق ويشغل منصب مدير العلاقات الخارجية بالمجلس كان حديثه عن الصحة فى السودان أشبه بالمجاملة فقد صور الحالة الصحية فى السودان قبل الثورة من

حيث المقاييس العالمية بأنها متردية إلى حد كبير إذ ينقص الأطفال التحصين الوقائى مما جعل الموت يأخذ موقعا فى محو جزء كبير من الأطفال حديثى الولادة، وعندما ينتقل الى الصحة العامة فى عهد حكومة البشير يقول: إنها أنقذت السودان وأن هناك ٨٥ بالمائة من الاطفال قد تم تحصينهم ضد الامراض المميتة والوبائية .

لست أدرى كيف أصف موقع هذا الرجل وهل هو مقتنع بمنصبه الجديد.، المهم فى الأمر أنه يتعامل مع الأمور بهدوء تام . فهو يدخن الغليون فى مكتبه وقد وضع عدته الكاملة على جانب من المقعد الخشبى الذى يجلس عليه وأخذ يعالج الغليون أثناء الحديث ، وكان معى أول مصور اصطحبه لأخذ لقطات لى مع من أقابلهم من الشخصيات السودانية فانهمر يأخذ الصور لهذا الرجل فى حالته الراهنة، وتصورت نفسى كأننى فى مقهى . رجل يدخن الغليون وأمامه فنجان قهوة . أين نحن من هيبة المكان الحكومى ووجوب احترامه . ومع ذلك كان يذكر الأيام الكريمة ويرسل الأمانى الثقال لعودة الأمور إلى سالف عهدها بين السودان والدول العربية خاصة دول الخليج ثم يبدأ الدكتور السراج فى رسم صور عن علاقات السودان مع الدول الافريقية المجاورة . ومن ضمن الصور التى رسمها لى تلك العلاقة بين بلاده وأثيوبيا فهو يقول: إنك تركب الحافلة من الخرطوم إلى أديس أبابا ولا تطالب بجواز سفر أو أشياء أخرى . وكذلك الحال بالنسبة لأوغنده وكينيا وافريقيا الوسطى التى تحد السودان من الجنوب ، وهذا الحديث سمعته لأول مرة وآخرها منه شخصيا، أما الخط الذى يربط بين السودان وأثيوبيا فقد رأيت مثلثا متقاطعا مع عدد من المسارات ونحن فى طريقنا إلى الخرطوم عندما قدمنا عن طريق الجزيرة أثناء عودتنا من كنانة . ومن حيث

الاجراءات وسهولتها فهذا الرجل جعل من علاقات بلاده مع تلك الدول المحيطة بالسودان من الجنوب وهى أوغنده وأفريقيا الوسطى وكينيا المثل الأعلى فى افريقيا بل وفى آسيا عندما الغيت التأشيرات وجوازات السفر أحيانا . . والغريب فى الأمر أننى قرأت فى كتاب للسفير الكويتى فى السودان عبد الله السريع موضوعا من هذا القبيل . . فقد سافر الاستاذ عبد الله السريع من مقر عمله فى جوبا عندما كان مدير المكتب الكويتى للمساعدات هناك الى كينيا لشراء بعض المعدات لتقديمها الى حكومة الجنوب ، وقد جاء فى مذكراته أنه ينتظر عدة ساعات فى نقاط التفتيش إلى أن يدفع اتاوة للجنود ثم يمضى لحال سبيله وهذه الحادثة أثناء حكم الرئيس نميرى .

ولكن علينا أن نتحدث مع الدكتور السراج عن عمله الجديد وما يتعلق بمنصبه كمدير للعلاقات الخارجية بالمجلس الوطنى الانتقالى، فقد سألته عن خطوات المجلس فى إقامة الوفاق مع العرب فقال : يوجد اتصال بين البرلمان السودانى وبرلمانات الدول العربية فى اطار اتحاد البرلمانات العربية العربى وقد اتصلنا عبر قنوات متشابهة مع الأخوة فى عمان والبحرين وقطر التى تجاوبت معنا على مستويات عدة وتجاوزنا الماضى وبدأنا صفحة جديدة . واتفقنا على إحياء الاتفاقيات التى كانت قد تجمدت أثناء حرب الخليج، كما يوجد اتصال مع دولة الإمارات العربية المتحدة . وسوف يقوم المجلس بتشكيل وفد يقوم بزيارة للمجالس النيابية ومجالس الشورى فى الدول العربية .

ومن خلال حديث الدكتور السراج اتضح لى أن ما يتحدث عنه كان مجرد خطوط عريضة ولم يكن هناك نوع من التفاصيل فى خطوات المجلس وعندما أردت الدخول معه فى حديث مفصل حول هذا الموضوع قال : إن المجلس الآن

يقضى العطلة الصيفية وعندما تبدأ فترة عمله سوف يتم النظر فى أمور كثيرة منها بحث مسألة إرسال الوفود البرلمانية للدول العربية .

وداخل المجلس الوطنى السودانى لجان عديدة فإذا كان الدكتور محمد شاكر السراج يرأس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس بوصفه وزيرا سابقا ومن أسرة تفتخر بانتسابها الى الدوحة النبوية فهناك وزير سودانى مخضرم عمل وزيرا للرعاية الاجتماعية كما شغل مناصب وزارية فى حكومات سودانية متعددة سوف يأتى الحديث عنها أثناء اللقاء معه . فقد التقيت بالاستاذ أحمد عبد الرحمن محمد رئيس لجنة الحكم اللامركزى فى المجلس الوطنى الانتقالى . . والشئ الذى يجعله على النقيض من الوزير السابق جدّيته فى الحديث وتشبثه بأن يجعل منصبه فى موقع مهم فى السياسة السودانية بالرغم من أن منصبه الوزارى التنفيذى كان أكثر ظهورا . والسيد أحمد عبد الرحمن محمد من طليعة المثقفين السودانيين الذين برزوا أثناء فترة الاستقلال وكان على خلاف مع الرئيس جعفر نميرى لذلك نراه يتنقل للعمل فى المملكة العربية السعودية.. فقد عمل فى جامعة الملك عبد العزيز بجدة عندما كانت جامعة أهلية ثم ينتقل الى الرياض ليعمل فى معهد الادارة العامة وله صلات وصداقات مع وزراء ومسئولين سعوديين وإثر عودته للسودان شغل مناصب وزارية متعددة الى أن القى عصى الترحال فى المجلس الوطنى الانتقالى ولجنته المعنية بالحكم اللامركزى يتحدث عن مهامها فيقول: نحن فى السودان لدينا من الثوابت فى نظم الحكم الآخذ بنظام الحكم المركب كما يحلو لأهل هذا الفن، والمعنى السياسى هو وجود حكومة ذات مستويات إدارية وقد مر هذا النوع من الأنظمة على السودان عبر حكوماتها المتعاقبة لذلك قلت عنه: إنه من الثوابت . . وفى بلد مثل السودان مختلف الأجناس والأعراف والأديان والعادات والتقاليد لا يمكن حكمه مركزيا لذلك كان من الأوفق

لاعتبارات ادارية وسياسية أن يؤخذ بنظام مركب يعطى الولايات قدرا أكبر من الحرية فى ادارة نفسها، وهذه التدابير يشار اليها بالنظام الفيدرالى أو الحكم الاتحادى وهى تحفظ للحكومة المركزية القضايا الأساسية مثل الأمن العام والدفاع والسياسة المالية وغيرها، أما ما عداها فيخولها الدستور لحكام الولايات . وذلك من منطلق أن أهل مكة أدرى بشعابها وأن تقصير الظل الإدارى يتيح مساهمة الكثير من القيادات الادارية والسياسية إضافة الى مشاركة الناس بآرائهم فى الأمور التى تهمهم، وزيادة على ذلك فان هذه المشاركة تعد إسهاما مباشرا يتم استثماره للمصلحة العامة. ويمضى المسؤول السودانى فيقول وهذا النظام كما يقولون سلاح ذو حدين . فهو نظام يغرى بالانفصال لكنه أحرى بأن يدعم الوحدة الوطنية والقومية فكلما اشترك الناس فى ادارة شؤونهم فى المسائل القومية بتمثيلهم على المستوى القومى فى المجالس الوطنية ومن قبل على مستوى المجالس والولايات يتكون شعور جماعى بأن التوتر سيزول ويرون أن هناك اعتبارات لتباينهم وأعنى هنا فى السودان دون أى بلد آخر .

كان الاستاذ أحمد عبد الرحمن يسترسل فى حديثه عن المجلس واللجنة اللامركزية ويتحدث وفق معايير تبدو له وكأنها جديدة. لكن تاريخ السودان ينطوى على الكثير من الأمور التى ضمنت للسودان أن يعيش مليئا بالصراعات ففى١٩ من ديسمبر ١٩٥٦ استقلت جمهورية السودان عن بريطانيا وسط اجراءات الهدف منها وجود تناحر بين فئات السودان وعرقياته وأديانه. ففى الجنوب حيث الأفارقة الوثنيون وفى الغرب حيث الخليط السكانى غير المتجانس وفى الشرق والشمال حيث النوبيون والعرب. وقد كان شرط الاستقلال أن يضمن الدستور فقرة تعطى السودانيين الحق فى التصويت عن طريق تمثيلهم فى البرلمان الأول للاستقلال من داخل البرلمان أو الاتحاد مع مصر شريطة أن ينظروا

فى منح الجنوبيين الحكم الاتحادى أو الفيدرالى . . لكن تنفيذ هذا الشرط كان متعذرا فشعب السودان لم تنضج تجربته البرلمانية . بل انهم لا يمتلكون قدرا من هذه التجارب وتركتهم بريطانيا فى التيه السياسى بعد أن أغرت الكثير منهم باحتكار السيادة فقد لجأت الى المشايخ والزعامات الدينية الصوفية لتقوم بتحويلها الى زعامات سياسية مما جعل الحياة السياسية فى السودان غير كاملة، فهناك نغمة ديمقراطية باسم الحكم للجميع فيما يتجه النفير الى الزعماء الدينيين الذين اصبحت لهم اليد الطولى فى مفهوم الديمقراطية الجديدة فى السودان، فالديمقراطية معناها أن يختار كل سودانى حسب رغبته ودون إكراه أيا من هذه الزعامات الدينية القائمة التى أورثتها بريطانيا آليات السلطة، لذلك كانت المجالس النيابية والحكومات تتخذ سبيلا يتفق مع رغبة الزعامات الدينية فبرزت مشكلة الجنوب لتستنزف خيرات السودان وطاقاته . ولم تستطع حكومات السودان توفير آلة سياسية تضمن سلامة السودان من الحروب الأهلية وقد فشلت الحكومات السابقة وتنكرت لهذا الامر إلا ما كان من اتفاقية أديس أبابا التى وقعها النميرى مع المتمردين عام ١٩٧٢ التى أعطت الجنوبيين قدرا أكبر فى ادارة أنفسهم وسط ضمانات حددها الدستور . ولكن سرعان ما انتهى الأمر بعد عشر سنوات فقد شهد السودان خلالها استقراراً تاما . وتخلى النميرى عن مضامين اتفاقية أديس أبابا وقامت الحرب فى الجنوب مرة آخرى فكانت الأعوام من ١٩٨٢-١٩٨٩ أعوام حرب شرسة بين الجنوبيين والحكومة السودانية .

من هذه السلسلة التاريخية نعود إلى الاستاذ أحمد عبد الرحمن الذى يحدثنا عن لجنة الحكم اللامركزى التى جاءت لتعطى الجنوبيين نوعا من السلطة داخل الحكم الفيدرالى الذى يمكنهم من حكم أنفسهم بأنفسهم ويمكنهم أيضا من

المشاركة فى المسيرة القومية . هذا ما أكده حرفيا الاستاذ أحمد عبد الرحمن محمد رئيس هذه اللجنة الذى يقول : إن هناك وضوحا فى قسمة السلطة والتفاهم فى الأمور الثقافية الأخرى وعلى رأسها الدين . فأهل الشمال الذين كانوا يسعون إلى اقامة نظام حكم يأخذ بالشرع الاسلامى تحقق لهم وفق النظام الفيدرالى ما كانوا يحلمون به منذ سنوات عديدة. كما تحقق للجنوبيين ما يريدونه فهم يتمتعون بنظام يكفل لهم حريتهم الدينية ويحميهم من أى انصهار فى الثقافة العربية والاسلامية اذا كان ذلك مصدر خوف بالنسبة لهم وكل ذلك يضمنه الدستور الرابع الجديد. ولأول مرة فى السودان يتم تأسيس لجنة فى البرلمان تكون معنية بشؤون الحكم الداخلى . ويعني بذلك لجنة الحكم اللامركزى التى يترأسها الاستاذ أحمد عبد الرحمن محمد إذ يقول: إن هذه اللجنة معنية بمتابعة التطبيق لأنظمة الحكم الادارى الاتحادى فى السودان قاطبة شماله وجنوبه والنظر فى السياسات ومناسبتها للظروف القائمة وتبادر فى تقديم المقترحات لتعديل هذه السياسات كما يندرج تحت هذه اللجنة مسؤولية مباشرة عن القوانين الخاصة بالحكم الاتحادى فى السودان فمسئولية اللجنة إذاً حسب ما أوضحه رئيسها تشريعية وسياسية عامة ورقابية ويعلق على هذه المسؤولية الكبيرة فيقول : نحن لا نكتفى بأن نراقب من هنا (من مكتبه هذا داخل المجلس) بل نطوف كل ولايات السودان لنرى ونستمع لأهل السودان فيما يرون من ممارسة فى إطار الأنظمة والسياسة المتبعة بالنسبة لمسار الحكم الاتحادى .

هذه الفقرة من حديث الاستاذ أحمد عبد الرحمن هى آخر المطاف معه وقد أكد فيها أن لجنة الحكم اللامركزى أو الاتحادى أيا كانت التسميات يراها معنية بأمور كثيرة فهى تخطط للسياسات المناسبة وتنفذها وتراقبها وتعطى المقترحات

لتغييرها . ولكن هل هذا يعنى أن هذه اللجنة سوف تتضخم وتتوسع لتشمل ارادة سياسية قد تسعى لإحداث تغيير فى آلية السلطة عندما تتعثر بنود نظام الحكم اللامركزى . . ؟

ليس من الضرورى الايمان بأن السودان بلد يستجيب لكل التغيرات الايجابية ففى تكويناته لا زالت تعيش آفات تساعد على استمرار موجة التخلف ، فالولاءات الصوفية الدينية قد لا تعطى السودانيين قدرا من الارتياح نحو سلامة مسار التجديد. كما أن وضع قوانين تخدم مصلحة هذه الحالة سوف يجعل من السودان بلدا متخلفا الى الابد . . وأتذكر كلمة قالها العميد حسن حمدين سليمان الامين العام للمؤتمر الوطنى السودانى حول هذا الوضع . وهى : (أنه بامكان الصادق المهدى أن يرسل مرشحا إلى إحدى القرى أو التجمعات البشرية ومعه خطاب تزكية منه وأمرٍ لهؤلاء الناس بأن يرشحوه نيابة عنهم ويقدموا أصواتهم له فيجد هذا الرجل قبولا دون سابق معرفة له معهم ودون أن يعرفوا عنه ما يجعله أهلاً لهذا المكان الذى يمثلهم فيه . وكذلك الحال بالنسبة لرئيس طائفة الختمية التى لها أيضا قدر من النفوذ الدينى ولها شريحتها السكانية الخاصة بها) .

السودانيون مجتمع لا تصلح فيه المقاييس الديمقراطية المطبقة فى الغرب فهناك ٧٠ ٪ لايزالون جهلة إضافة الى ٢٠ بالمائة لم يمكنهم التعليم من خلق شخصية خاصة بهم فهم يطوعون من وقتهم لخدمة هذه الطبقة من الناس فقد التقيت بسودانى واصل تعليمه الى أن حاز على شهادة عالية فى مجال المسح الجغرافى ويفتخر هذا الرجل أن إحدى جداته أرضعت الصادق المهدى وعددا من آل المهدى ، والمرضعة فى السودان عمل خدمى يتم تداوله بين الطبقات العليا ومن هم أدنى منها وتصبح نوعا من الخصوصية من الطبقة العليا إلى الأدنى منها

لضمان الولاء والتبعية واذا كان السودان ونحن على عتبات القرن الواحد والعشرين يعيش حالة سيئة ويتشبث بالولاءات الدينية فكيف يستطيع مجاراة العصر فى حقبته القادمة التى تعد رحلة عمل ثقافية تكون البشرية فيها قد تخلصت من سائر العقد الاجتماعية والمذهبية والدينية وسارت وراء تحقيق المساواة وفق الأعراف التى كونتها من تجاربها وثقافتها . وسوف ترى لجنة الحكم الاتحادى نفسها عاجزة عن النقد أو التغيير فى يوم من الأيام، بل إنها سوف تنساق وراء الأغلبية السودانية التى لازالت تعيش مرحلة الولاءات الدينية. وتجدر الاشارة هنا إلى أن التنظيمات الجديدة لا تستطيع منع الصادق المهدى أو الميرغنى أو الزعامات الدينية الأخرى من تحقيق طموحاتهم وتخطى الحواجز الادارية والجغرافية لتحقيق السبق .

هناك مستجدات جديدة برزت على الساحة قد تؤدى الى تعطيل مسار الزعامات الدينية القائمة ذات النفوذ، ومن بين تلك المستجدات ظهور زعامات دينية متعددة فى مختلف أرجاء السودان وعندئذ سوف تجد الزعامات الدينية التى كانت تحتكر هذا الموقع السياسى الدينى أنها أمام صراعات سوف تكلفها الكثير من الجهد الذى سوف يسجل جزء منه على حساب سمعتها الدينية . وقد لجأت بعض الزعامات الكبرى الى تأجيج الفتنة وتكفير بعضهم البعض مما يخلق نوعا من عدم الرضى لدى العامة، وعندئذ فالعلماء هم الذين يحملون اختصاصا علميا فى مسألة الدين دون الوصول الى ممارسة نوع من السياسة والسلطة على حساب هذه المكانة الشريفة .

إن الأوضاع الداخلية فى السودان تزداد تعقيدا كلما ازداد الوضع السياسى تفاقما والتدخلات الأخيرة من جانب بريطانيا فى الجنوب سوف تخلق وضعا

حرجا بين الحكومة والجنوبيين الذين يقفون الى جانبها كما ستخلق وضعا أكثر حرجا بين الجنوبيين أنفسهم الذين هم الآن اكثر انقساما . بالرغم من أن القساوسة الزنوج يعملون من منطلق استعمارى.

إن السلام ليس مستحيلا وتنفيذ برامج الاصلاح أمر ممكن أيضا . والعمل السياسى القائم الذى سيؤدى الى استقلال ذاتى للجنوب وتكافؤ للفرص فى تداول السلطة هو ما يبحث عنه السودانيون جميعا وينتظرون أن يتحقق فى الأعوام القادمة .

الحكومة السودانية والأحزاب السياسية الدينية

لم تكن الحكومات السودانية والعسكرية منها أو المدنية التى تعاقبت على السلطة منذ الاستقلال حتى الآن ذات قدرة على تكوين موقف سودانى دائم يتسم بالأمان ، وظل المواطن السودانى على قناعة بأن أى فئة أو حزب أو جماعة تدير دفة القيادة فى البلاد انما هى حاصلة على فرصة ثمينة لممارسة السيادة . وتظل تلك الحكومة محط أنظار الأحزاب أو الجماعات الأخرى الى حد يمكن القول معه بأن العراقيل والقيود وتدبير المظاهرات والاحتجاجات الفارغة هى الخط الطبيعى الذى تسلكه المعارضة السودانية .

ومن التجربة السودانية فى السلطة يتضح أن الحكم العسكرى هو من أكثر الحكومات بقاء فى السلطة . فالحكومة العسكرية الأولى من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٤م والحكومة الثانية (١٩٦٩ - ١٩٨٤) والحكومة العسكرية الثالثة التى بدأت عام ١٩٨٩م قد أمضت حتى الآن خمس سنوات وهذا يعنى أن ٢٧ عاما من عمر السودان بعد الاستقلال تم استهلاكه تحت راية عسكرية، وهذه التجربة الحلوة المرة تؤكد أنه لابد من البحث عن وسيلة للحكم فى البلاد هى أشبه بمشروع حكم جديد يمتاز السودان بتطبيقه يصبح فيما بعد خاصية للشعب السودانى تتفق مع مكوناته البشرية والعرقية والعقائدية .

فى كتاب صدرت الطبعة الاولى منه عام ١٤١١ هـ- ١٩٩١ م جاءت المؤشرات الأولى لنظام الحكم الذى يمكن أن يتم تطبيقه فى السودان، هذا الكتاب صدر تحت عنوان : تاريخ الحركة الاسلامية فى السودان - التطور والكسب والمنهج ، وقد قام بتأليفه الدكتور حسن الترابى الرئيس والرمز السياسى

لحزب الجبهة القومية الإسلامية فى السودان يبدأ المؤلف بالتنظير فى مسائل الحكم وتناول السلطة من الفصل الثالث إذ يُعَد الفصلان الأولان مقدمة تاريخية لحركات الدعوة والصحوة الدينية فى السودان . وفى الفصل الثالث شرح الدكتور الترابى أمورا تتعلق بنظام الحكم متخذا الانتماء لعضوية الجبهة القومية الاسلامية مقياسا وطنيا حيث وضع أطرا لتربية الأعضاء وأعطى شرحا وافيا لقضايا الانتشار والعضوية العامة ومناهج التنظيم وكذلك مسائل التمويل والإنفاق ثم أسهب فى تحديد معرفة منهج الإمارة والشورى . وفى البرنامج الخاص الذى طرحه الدكتور الترابى جاءت الاشارة الى طريقة اشتراك المجتمع السودانى بكامل فصائله فى عملية الشورى بطريقة الانتخاب والترشيح وفق عمليات تبدأ بالتحرك من الحى أو القرية ثم بالولاية ثم بالدولة . ولم يغفل الدكتور الترابى موضوع السياسة الخارجية وطريقة بناء العلاقات مع الدول والمجتمعات حيث وضع بعداً عالميا للمنهج السياسى يركز على ضرورة بناء متكامل لعلاقات خارجية تضمن للبلاد نهجا متوازنا .

ولعل ما يتم تنفيذه الآن من برامج سياسية مستمد فى الغالب من فكر الدكتور حسن الترابى الذى ظل ينادى به فترات طويلة قبل كتابته على هيئة دستور معلن لم يكن بوسع الدكتور الترابى طرحه على أنه سياسة ملزمة لزعماء السودان الذين عاصرهم، فقد اختلف مع الكثير منهم بل مع جميعهم حول تطبيق تلك المبادئ بالرغم من سلامتها . ولعل اختلاف الزعماء السودانيين مع الدكتور الترابى حول سبل تطبيق المبادئ الاسلامية فى الحكم والادارة يعود الى تقدير الأمور وفق مقياس عالمى أصبح يضع السودان فى الحسبان باعتبار أن الأقلية المسيحية فيه يجب أن تكون عنصرا أصيلا .

لقد اختلف الدكتور الترابى مع الرئيس نميرى ثم اتفق معه فى نهاية المطاف وظل على خلاف مع المهدى طيلة السنوات التى قضاها فى رئاسة الحكومة، وها هو الآن يجد نفسه أمام انقياد غير مباشر من حكومة الانقاذ التى قال عنها الكثير من السودانيين « إنها وحى سياسى ترابى » .

لقد تحدث الدكتور حسن الترابى بتصريحات جعلت الكثير من السياسيين السودانيين يرسخون هذا الاعتقاد فقد أكد عدة مرات أن مجلس الثورة سيحل نفسه وأن الرئيس سيحكم البلاد بأسلوب مدنى تمهيدا للانتخابات ومع أن الحكومة السودانية نفت تصريحاته ووصفتها بأنها رأى شخصى الا أن مجلس الثورة قد حلّ فعلا بعد أشهر قليلة من تصريح الترابى واحتفظ الرئيس بمنصب رئاسة الدولة تمهيدا للانتخابات القادمة .

إن الجبهة القومية الإسلامية فى السودان حزب منظم يعيش على عطاء المثقفين فيه بعيدا عن ذيول الصوفية والولاء الدينى الذى يعتمد على بناء شخصية الزعيم الطائفى، على هذا الأساس ولعله بذلك يكون أكثر وضوحا من حزب الأمة والحزب الاتحادى وقد ظهر أنصار الصادق المهدى على نفحات ذلك الزعيم الروحى السودانى محمد أحمد المهدى ووجدوا فى شخصية الحفيد الثالث صورة تمثل تلك الزعامة ، وفى الوقت نفسه كانت شخصية الميرغنى مصدرا يذكرنا بعودة الملالى من جديد . فالسيد أحمد عثمان الميرغنى من سلالة أولئك الذين يتصلون بنسبهم الى الأشراف الحجازيين مما يجعلهم فى حظوة لدى العامة .

إن هذا التكوين الطائفى للحزبين العرقيين يعطى الجبهة القومية الإسلامية

نفسا عميقا يمكنها من اجتذاب قوة لضرب نفوذ هذين الحزبين على حساب تفسير السيادة لهاتين العائلتين وفق منهج يتخذ العبودية والولاء مبدأ للتعامل مع الناس واستغلال الوضع العائلى فى تحقيق مكاسب دينية وسياسية . واستطاعت الجبهة إشراك المسلمين السودانيين داخل بنائها بعيدا عن أى حوافز إذ إن السودانيين جميعا يمكنهم الدخول فى ذلك البناء أيا كانت انسابهم أو انتماءاتهم، الا أن الإتجاه الاسلامى للجبهة جعل الجنوبيين ـ وثنيين أو مسيحيين ـ ينفرون منها ، بل إن البعض يعتبرها أداة عنصرية متنامية .

لقد تطوع أعضاء حزب الأمة الآن لاستغلال تلك الثغرات وضرب الحكومة السودانية القائمة من الامام والخلف فى آن واحد ولا يمانع الكثير منهم فى تدخل قوى خارجية تعصف بالحكومة لإفساح المجال أمامهم لنيل السلطة من جديد . فهم متأكدون تماما أن حزب الختمية لن ينال طائلا من السلطة ولا يمكنه منافستهم، لذلك نرى الاتحاديين يبحثون عن مواقع لهم وبهدوء تام داخل مقاعد الحكومة ووزاراتها ، لكنهم أمام أنصار الصادق المهدى يظهرون تبرما من استمرار الأوضاع بالشكل القائم مع ايمانهم الكامل أن مصدر اشراك حزب الأمة لهم واقتسامه السلطة معهم انما يعتمد على نقطة مهمة وهى الاتحاد ضد الجبهة القومية وبعدها لكل حادث حديث .

كل هذه التناقضات فى التركيب العضوى للسياسة السودانية يعطى تأكيدا بأن أى حزب سياسى لا يمكنه الاحتفاظ بالسلطة مدة طويلة . كما أنها تؤكد أن أى حكومة تتولى البلاد لن تتمكن من ممارسة عملها السياسى أو تنفيذ برامج تنموية ذات جدوى لأن الأحزاب السياسية الأخرى تبحث عن العراقيل لتعطيل تنفيذ تلك البرامج التى تعلن عنها الأحزاب المضادة.

وأثناء فترة حزب الصادق المهدى فى حكومة الائتلاف الديمقراطية لم يكن

هناك من سبيل لتفرغ الحكومة لبناء البلاد . . إذ إن الرئيس التنفيذى للجبهة القومية وصهر رئيس الوزراء الدكتور حسن الترابى أخذ يقيم الندوات فى الأوساط الثقافية السودانية جاعلا من محاضراته أجهزة رصد معلنة لخطوات رئيس الوزراء وحكومته وكذلك تحركات ذلك الرجل الطيب أحمد عثمان الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة .

إن السودان الآن يعيش فى ظل الحكومة العسكرية الثالثة . وهذه الحكومة تمثل الاتجاه العسكرى بصورة أكثر تمدنا . فالرئيس عمر البشير يعمل فى محيط رجال أكفاء يمكنهم قيادة الدولة نحو بر الأمان . ففى الوزارة بعض من تلك الرجالات ذات الخبرة التى تنتمى الى أحزاب سودانية متعددة . ومع ذلك فان أنصار المهدى بدأوا يمارسون الأسلوب نفسه الذى كان يمارسه الترابى ضد حكومتهم ، بل وبأسلوب أكثر همجية ظنا منهم أن حزب الجبهة القومية الإسلامية هو الذى يوجه تحركات الحكومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ما هى الطريقة التى تضمن بها الحكومة السودانية القائمة ولاء تاما من كافة الأحزاب السودانية ؟ لعل البرهان على أن الجبهة القومية مجرد حزب سياسى محظور لا أساس له فى تصرفات وأعمال وبرامج الدولة هو ما تنشده الأحزاب المنافسة . ولكن كيف تعطى الحكومة برهانا على ذلك يكون محل التصديق من كل الاحزاب ؟ .

إن تنفيذ البرامج القائمة واجراء انتخابات تشريعية عامة هو الذى سيحدد مستقبل التعامل مع الحكومة وتحديد هويتها الا أن للسودان تجارب مريرة مع الحكومات المدنية المنتخبة، اذ لم تستطع أىٌّ منها تحقيق أمان شامل فى السودان، لذلك كان لابد من نضج التجربة الجديدة وأن نأخذ فى اعتبارات تكوينها تلك النعرة السودانية التى تجد نفسها فى طواعية وخضوع أمام مظهرية الحكم وقوته .

الحالة الاقتصادية

لقد تحدثت مع زميل مهنة - وزميل عمل سابق - من السودان ويعمل فى أحد الأجهزة الإعلامية بالمملكة على وظيفة مترجم ينتمى الى حزب الأمة الذى يترأسه الصادق المهدى ، التقيت به فى مناسبة ضمت العديد من الأصدقاء والزملاء وكان الى جانبه صحفى سودانى ينتمى الى الحزب نفسه كانا يتساءلان عن مظاهرات كبيرة فى الخرطوم قام بها طلاب الجامعة ثم يعزز الخبر مجيبا على صاحبه : بأنه يترقب زوال حكومة البشير. قلت لزميلى السودانى : ما الذى تريدونه أن يحدث فى بلادكم. . أن يجوع الناس ويعطشوا مقابل أن تسقط الحكومة ؟..

يتوقف الزميل لحظة ثم يقول : إن الخبز لم يعد متوفرا ، والسودانيون لا يريدون إلا الخبز . . قلت لزميلى السودانى أفهم من هذا أنك تطلب من رئيس الدولة وحكومته أن يتحولوا إلى عمال فى المخابز ؟.

هذا الزميل وصديقه أمثالهم كثيرون ممن يروجون الاشاعات ضد الحكومة السودانية الحالية بسبب عدم انتماء أعضائها الى حزب الأمة هذا كل ما فى

الأمر.. أتذكر أننى ذات يوم تحدثت مع الزميل نفسه إبان حكم الصادق المهدى فيصف حال السودان بأنها أفضل مما كانت عليه بالأمس وأن المشروعات بدأت تعمل مؤكدا أن الحكومة تسير فى الطريق الصحيح . . لكن الأمور كانت عكس ما يتحدث عنه والأحوال فى السودان كانت فى ذلك الوقت متردية أكثر مما كانت عليه من قبل .

- الحكومة السودانية الحالية أمام مشكلات كبيرة فالحصار الاقتصادى وعدم الاتزان فى السياسة الخارجية أديا الى مزيج من التفاعلات التى انطبعت على الحياة العامة فازدادت سوءاً .

ولكن الأمور فى السودان ليست سيئة مثل ما يتخيله أنصار المهدى وأتباعه كما أنها ليست مشجعة بالقدر الذى يتصوره أنصار حزب الجبهة القومية الاسلامية، ويحاول الدكتور حسن الترابى أن ينسب مكاسب هذه الحكومة اليه.. وأنها عصارة أفكاره . . بل انها قامت بتدبير منه ، وفى أغلب الأحيان يقول : نحن عندما تسلمنا الحكم . . وهذا يعنى نسبة أعضاء الحكومة بالكامل إليه .

وشخصية الترابى بالرغم من أنها يحتمل ألا تكون سيئة إلا أنها ليست محبوبة بالقدر الذى يكفى للمناداة به كزعيم سياسى وكاتب هذه السطور لم تجمعه أى مناسبة مع المسؤول السودانى لكنه قرأ شيئا من كتبه واستمع الى بعض ندواته .

هذه الملابسات جعلت موقف الحكومة يحتاج الى تأكيد، وشخصيتها وانتماءها يحتاجان الى توضيح أكثر أمام السودانيين الذين يرغبون أن تكون حكومتهم بعيدة عن الاحزاب السودانية جميعا التى لم ينل منها الشعب والبلاد سوى التخلف والتردى فى شتى المجالات .

الاقتصاد السودانى يعانى من خمول بل انه يحتاج الى إعادة حياة . . والسبل متاحة لأن أرض السودان معطاءة يمكن أن تدر بكل مكنوناتها والحكومة فى الوقت الحاضر وسط المعاناة التى أدى اليها الحصار الاقتصادى بحاجة الى توظيف الكثير من الجهود للخروج من هذه الأزمة .

عندما تولت حكومة البشير السلطة عام ١٩٨٩ كانت الامور سيئة إلى حد لا يوصف وتجارة العملة تعصف بمقدرات السودان وتستنزف قواه وأصدرت الحكومة عقوبات وصلت الى حد الاعدام لكل متاجر بالعملة على حساب الجنيه السودانى ، وأعدمت الحكومة شخصا غرباويا ليكون درسا رادعا . . لكنه لم يكن ذلك الدرس ، فقد أحجمت الحكومة عن هذا القرار بعد عام واحد فقط من تطبيقه عندما قرر السودانيون ترك السودان للحكومة ولم يعد المغتربون ينفذون عمليات التحويل المعتادة ، وأودعوا أموالهم فى البلدان التى يعملون فيها .

فى ١٥ يوليو ١٩٩٣ كنت فى السودان فوجدت آثار سياسة التحرير الاقتصادى وكيف أصبحت الأمور تدبر نفسها هناك . . وبعد عودتى من السودان بشهر واحد كانت هناك اجراءات بين التحرير الاقتصادى ومنع تلك الحرية ولم تكن الألوان الرمادية فى الاقتصاد والتجارة ذات جدوى.. لذلك أخذت الأمور تضطرب بشكل متصل لكنها لا تتحول الى الأسوأ لان الأمور وصلت الى القاع . . لذلك لم يعد هناك أى مخاوف لكن الامل مع ذلك معقود بتحسن الاحوال السياسية والا فإن أى اجراءات لن تجدى نفعا أمام المخاطر الكامنة وراء خبايا المستقبل أو تلك المخاطر القائمة التى يراها صناع القرار فى السودان .

هناك أدلة كثيرة على سلبيات سياسة التحرير الاقتصادى فقد أدت الى ارتفاع

أسعار السلع الأساسية بشكل لم يسبق له مثيل فى السابق والى حد تعارض مع دخل الفرد وتحملت تبعاته الفئات الضعيفة من المواطنين وما زالت أسعارها ترتفع رغم وعود المسؤولين المتكررة بتخفيضها . لقد أصبحت تجارة العملة بالنقد الأجنبى ذات صفقات استثمارية تحقق أرباحا طائلة ولا تخضع لالتزامات ضريبية، الأمر الذى أدى الى خسارة الدولة لمعظم العملات الحرة نتيجة لسياسة التحرير التى منحت القطاع الخاص تسهيلات تمكنه من التحكم فى النقد الاجنبى . هذه السياسة أضرت بالسودان وأدت الى تدمير الصادرات وانخفاضها ومع هذه الارتفاعات الباهظة فى شتى المجالات فلم تتوفر العملة الاجنبية بالقدر الكافى ، فقد أحجم المصدرون عن توريد عائدات صادراتهم الى البلاد كما امتنع المغتربون عن تحويل أموالهم . ويتساءل الاقتصاديون الأن هل هذه الاجراءات كانت كفيلة بتوفير العملات الحرة وهل استطاعت الحكومة الحصول على احتياجاتها من العملات الحرة فى ظل هذه الظروف خاصة بعد القرارات الاقتصادية الجديدة التى منعت المؤسسات الحكومية والافراد من التعامل بالنقد الاجنبى وحيازته وشددت على منع بيع السلع للجمهور بالدولار إلا من خلال مؤسسة الأسواق الحرة ؟!

كما يتساءل الاقتصاديون عن المصدر البديل للحكومة فى الحصول على العملات الحرة لتغطية احتياجات البلاد من البترول ومواد الانتاج الزراعى والصناعى الى جانب السلع التى تستوردها من الخارج .

إن ركود السوق أدى مؤقتا إلى انخفاض يسير لأسعارالعملات حيث وصل سعر الدولار الى ٢٨٥ جنيها فى الربع الثالث من عام ١٩٩٣ . ولكن هذا الانخفاض المؤقت فى حد ذاته يعد رجعا لصدى المشكلة الاساسية وهى الندرة

فى العملات الأجنبية وحصرها فى أيدى فئة من التجار والموزعين، الأمر الذى أدى الى نشاط تجارتها خارجيا بصورة أكبر مما كانت عليه وأن هذه الفئة لها حسابات بالعملة الصعبة خارج السودان .

إن عدول الحكومة عن أى من قراراتها المتعلقة بالاقتصاد أمر ممكن فربما يصدر هذا الكتاب وتكون الحكومة قد تراجعت عن الاجراءات الاقتصادية الأخيرة بعد فترة ثبات فى السوق خاصة وأنها واجهت انتقادات كثيرة من رجال الأعمال والسوق باعتبار أنها بعيدة عن سياسات التحرير المطبقة حاليا .

وانتقل تأثير هذه السياسة الى القطاع الزراعى، وأدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج فوصلت الى ٢٠ ألف جنيه للفدان الواحد بدلا من ألف جنيه فى السابق، كما أدت هذه السياسة فى الوقت نفسه الى انخفاض الانتاجية فى بعض المشروعات الزراعية بنسبة عشرين فى المائة .. لكن الحكومة تحاول تلافى مخاطر الانتاج الزراعى بمساندة الفلاحين والمزارعين بتقديم خدمات أساسية ذات تكلفة كبيرة ولكنها فى مواجهة الغلاء الذى انتشر فى جميع أنحاء البلاد وعمّ كل السلع لم تحقق طائلا مما جعل المواطنين غير قادرين على الشراء وتوفير الضروريات خاصة الخضروات واللحوم التى تراوح سعر الكيلو جرام منها بين ٥٠٠ و ٧٥٠ جنيها . كما زاد سعر زيت الطعام عن ١٠٠ جنيه للكيلو جرام وارتفعت أسعار الكهرباء والمياه بصورة أدت الى عجز الكثير من المواطنين عن سداد فواتيرها .

كما ارتفعت أسعار النقل الداخلى الذى أثّر بدوره على السلع والانتاج فوصل سعر تذكرة السفر من الخرطوم إلى كريمة بالولاية الشمالية الى ٢٢٠٠ جنيها بدلا من ألف جنيه والى الأُبيّض بغرب البلاد إلى ١٨٠٠ جنيها بدلا من ٧٥٠

جنيها وإلى كسلا بالولاية الشرقية إلى ١٨٠٠ جنيه بدلا من ٩٥٠ جنيها .

أما الصناعة فقد نالت من تلك السياسة مما تسبب فى تعطيل بعض أجزائها فلم يعد هناك ما يمكن تقديمه للصناعة خاصة .. بعد توقف ٢٥٠ مصنعا عن العمل من بين ٧٠٠ مصنع فى السودان وذلك لرفع نتيجة الدعم عن المواد البترولية وارتفاع قيمة العملات الحرة التى كانت سببا مباشرا فى ارتفاع مواد الانتاج التى يستورد معظمها من الخارج .

فى ١٥ اكتوبر ١٩٩٣ اتخذت الحكومة السودانية عددا من القرارات الاقتصادية الجديدة تؤثر على العمل المصرفى كخطوة لاحتواء التصاعد المستمر فى معدلات التضخم والتدهور فى سعر الصرف . وقد قال الدكتور صابر محمد الحسن محافظ بنك السودان المركزى فى مؤتمر صحفى: إنها تشمل العودة لنظام منع حيازة النقد الأجنبى دون وجود أوراق تثبت قانونية هذه الحيازة، ومنحت الحكومة السودانية مهلة ثلاثة أسابيع لحائزى النقد الأجنبى للتصرف، إما باضافته إلى أرصدتهم فى البنوك أو فتح حسابات جديدة بها .

هذه القرارات تتضمن أيضا رفع الاحتياطى النقدى للبنوك من عشرين إلى ثلاثين فى المائة بعد منحها مهلة لمدة شهر كامل لتوفيق أوضاعها وستكون هناك نافذتان لتداول النقد الأجنبى: الأولى تتمثل فى البنك المركزى والثانية فى صرافات البنوك ومواردها التى لا تخضع لمراقبة البنك المركزى . وبالتأكيد فان هذه القرارات هى فى طبيعتها (قوانين) تحتاج إلى أنظمة وعقوبات تضمن تطبيقها لذا كان لا بد للمسئول السودانى أن يفصح عن تلك العقوبات سواء ما يتعلق منها بالمصارف أو بالتجار والمودعين .

يقول الدكتور صابر محمد الحسن محافظ بنك السودان المركزى: إن القرارات تشمل أيضا عقوبات ادارية ومالية تصل إلى حد الغاء ترخيص البنك الذى يخالفها وتحويل ادارته إلى البنك المركزى . وبالنسبة لأى شخص يخالف هذه القرارات فانه سيتم تنبيهه ثم تحذيره ثم منعه نهائيا من التعامل مع كافة البنوك .

من ناحية أخرى أشار محافظ بنك السودان المركزى الى أنه تقرر رفع القيود على صرف الشيكات نقدا بأى مبالغ موضحا أن الحد الأقصى لصرفها من قبل كان مائة ألف جنيه سودانى .. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى تدابير أخرى فقد اتفقت الحكومة مع ديوان الزكاة وإدارة الضرائب على ألا تكون البنوك هى مصدر المعلومات الرئيسى عن نشاط العملاء والنشاطات الاقتصادية الأخرى وأن يعاد التعامل بنظام الاعلان الجمركى فى دخول وخروج العملات الأجنبية، دون أن يؤثر ذلك على مستوى الحركة الحالى من وإلى السودان .

لقد أبقت الحكومة حرية استمرار التعامل فى أرصدة الحسابات من حيث الاضافة أو السحب أو التحويل من حساب لآخر أو استعمال الرصيد فى الاستيراد. ولن تمنح الحكومة تراخيص بانشاء بنوك جديدة كما قامت بسحب التراخيص من تلك البنوك التى لم تبدأ نشاطها بعد .. وفى كل ضائقة اقتصادية تضطر أى حكومة لدخول السوق السوداء ووفقا لما أوضحه محافظ البنك المركزى فان الحكومة السودانية لن تدخل السوق السوداء كمشتر للدولار مرة أخرى مشيرا إلى أنه تم الاتفاق مع الحكومة على منع أى تعامل بالدولار الأمريكى إلا بعد موافقة البنك المركزى .

إن عائد الصادرات مع عدم وجود أى موارد أخرى للعملات الحرة بعد

النقص الشديد فى تحويلات المغتربين السودانيين بالخارج بسبب الفارق الكبير بين سعر التحويل الرسمى والسعر الموازى وذلك الى جانب توقف المعونات والمنح والقروض الأجنبية للسودان تماما .. كل تلك المعوقات ستجعل من محاولات الحكومة انعاش الاقتصاد فى الداخل أشبه بالتجارب لإحياء مريض يعانى من داء عضال وهذا ما يجعل الأمر غاية فى الصعوبة إلا أنه ليس بالمستحيل .

القائم بالأعمال السودانى فى الرياض يقول : لقد قررنا الاعتماد على النفس فى كل شىء .. فاقتصادنا المنهار يمكن أن يشهد تحسنا داخليا .. وصناعتنا الراكدة يمكن أن تتحرك فى محيط السودان الداخلى وتجارتنا التى أصابها الخوف يمكن أن تكون قوية وأن تنهض بشكل لا يضر بالسودان .

وأثناء حديث الدكتور الترابى للتليفزيون القطرى يذكر أن السودانيين يعيشون وسط معاناة الفقر الا أن الحياة ممكنة وليست مستحيلة .

لم يعد هناك أمام السودان أى أضرار أن يمارس لعبة التحدى مع الغرب سوى سلاح واحد وهو أن يسيطر السودان على ثروة تختص بأرضه وحده، وعندئذ يصبح الغرب مضطرا للرضوخ لمطالب الحكومة وعدم التدخل فى شئون الجنوب وفتح قنوات الاتصال سعيا وراء الحصول على ذلك الامتياز الخاص .. وسوف يتخلى الفرنسيون عن الجنوب مقابل الحصول على مكانة اقتصادية تمكن بلادهم من نيل قسط من الثراء

وهناك سبيل آخر متاح منذ زمن بعيد لكن الحكومة لا تريد أن تسير فيه وهو أن تبحث عن المطالب الغربية التى يحقق تنفيذها فتح الأسواق أمام السودان دون المساس بكرامة السودان والشعب السودانى . لكن هل هذا ممكن ؟.. يقول أكثر

من واحد فى الحكومة السودانية: إن الغرب خاصة أمريكا وفرنسا وبريطانيا يريدون منا أن نجعل السودان كله ينفذ رأى الأقلية وتطبق فيه قوانين تمكن السودانى الجنوبى من أن يحظى بكل امتيازات الحكم بما فيها رئاسة الدولة.

إن طرح المشكلات السياسية على بساط البحث الجاد سيؤدى إلى وضع نهاية لأزمة السودان الاقتصادية وباستطاعة الدول العربية اذا تفهمت الموقف السودانى أن تحقق له الكثير مما يرى المسئولون السودانيون أن تحقيقه مستحيل ... وعندئذ يتسنى للحكومة رسم برامج تؤدى إلى النجاح أفضل من رسم برامج يمكن الحكم عليها منذ البداية أن مصيرها إلى الفشل .

السياسة الخارجية

لم يمض عام كامل على قيام حكومة الانقاذ حتى تداعت الأوضاع على الساحة العربية فقد وقعت حرب الخليج الثانية إثر احتلال العراق للكويت وظهرت انقسامات على الساحة العربية جعلت المساعى الدائبة لبناء بيت عربى تصاب بالإحباط وبعد تحرير الكويت اذا بالسودان يرى نفسه فى تلك الجبهة المضادة لأصحاب الثروة الذين كان بالامكان أن يحصل منهم على العتاد والعدة لبناء سائر هياكله التنموية والسياسية ، لقد وجد السودان نفسه أمام أوجه شتى توحى بضرورة التنسيق مع تلك الأوجه . فالعراق يعانى من الجنوب الشيعى فيه وكذا الشمال الكردى . مثل السودان الذى يعانى من جنوبه الوثنى المسيحى وغربه المتأجج بين الأفرقة والعروبة، وفى العراق عرقيات صغيرة بدأت تظهر على السطح. مثل الحال فى السودان الذى بدأت عرقياته الصغيرة تظهر هى الآخرى والعراق يعانى من عزلة سياسية واقتصادية معلنة ويشاطره السودان فى عزلته تلك لكن العزلة بالنسبة للسودان تتم وفق أسلوب مهين ناتج عن القاعدة الثابتة التى يتعامل بها الغرب مع الأفارقة .

ورأت الحكومة السودانية عن بعد حكومة أخرى لا تشابهها فى الحالة

السياسية والتكوين الاجتماعى لكنها تشاطرها فى تلك النظرة التى يتعامل الغرب من خلالها مع حكومتها . ففى ايران حكومة شيعية يرى فيها الغرب عودة لذلك الماضى المخيف الذى يميز الشعوب على أساس دينيٍ، لذلك كان لابد من ائتلاف سياسى بين تلك القوى المقاطعة وتشاطرهم حكومة أخرى هى حكومة العقيد معمر القذافى التى تعيش حصارا اقتصاديا لا يمكنها أن تتخطاه الا بدفع جزء من كرامتها .

إن مجموع سكان الدول الاربع يزيد عن ثمانين مليون نسمة وتتحدث شعوبها ما يقرب من عشرين لغة تشكل فيها العربية والفارسية والانجليزية لغات أصلية، ولعل تلك الدول الآن تسعى لخلق تنظيم سياسى تحاول من خلاله زيادة الدول الأعضاء فيه وذلك لخلق قوة سياسية مؤثرة تتمكن من خلالها من بناء قوة مضادة . وتتجه تلك الدول الآن للصين بعد أن وجدوا فى الهند حليفا ضعيفا مكبلا وإن كانت لديه بالفعل أربحية تستحق الاعجاب لكن تلك الدول تريد حليفا قويا فأخذت ببناء علاقاتها مع الصين وأبرمت معها اتفاقات بينية فى سائر المجالات .

إن وطأة أزمة الخليج لا زالت السودان تعانى منها اضافة الى اشتداد الحرب فى الجنوب وتدخل أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية فى أتون الصراع هناك مما خلق أمام الحكومة السودانية معضلة لابد من الإسراع فى حلها ، ووجدت تلك الصيحات داخل المجتمع السودانى التى تنادى بضرورة الحسم العسكرى وجدت صدى تستجيب له الحكومة ولكن بأسلوب أكثر توازنا . . فقد قامت الحكومة ببناء مؤسسات الإعمار الى جانب إصلاح آلة الحرب فى ظل ظروف تعتبر فى غاية الصعوبة .

فى العاصمة السودانية الخرطوم التقيت بالرئيس السودانى الفريق عمر حسن أحمد البشير فى مكتبه بالقصر الجمهورى . كان اللقاء مرتبا من قبل مع رئاسة الجمهورية . ودار حديثنا حول القضايا السياسية المعاصرة . فقد بحثت مع الرئيس البشير قضايا كثيرة من بينها الموقف السودانى من حرب الخليج واحتلال الكويت وتقويمه للأوضاع بعد الحرب وعلاقة السودان مع العراق وايران ، ثم الوضع فى الجنوب ومصير المحادثات الدائرة حوله وموقف الحكومة من تلك الأوضاع. وما يشاع حول وجود معسكرات الإرهاب فى السودان .

لم يكن الرئيس عمر البشير يرى نفسه مخطئا . . وفى الوقت نفسه لا يوجه اللوم لدول الخليج على أنها لم تتفهم موقف السودان منذ البداية ويركز على أن الخطأ يكمن فى طريقة التناول الاعلامى للأزمة على الصعيد الجماهيرى . ويحبذ أن تعود العلاقات مع دول الخليج بغض النظر عن حاجة السودان لعودتها فالمهم فى البداية وجود جسر يربط بين بلاده ودول المنطقة .

سألت الرئيس السودانى عمر حسن أحمد البشير فى البداية عن وسائل الإعلام عندما تتناول فكرة أو موقفا من المواقف وأنه يخضع أحيانا للتصحيف فهل يمكن للسيد الرئيس شرح موقف بلاده فى حرب الخليج لتوضيح الموقف السودانى أثناء وبعد الحرب وهل تعرض بالفعل من بعض أجهزة الاعلام العربية أو الأجنبية للتحريف أو التعطيل ؟ .

يقول الرئيس البشير فى اجابته على السؤال بالنص الحرفى :

« الحقيقة أن موقف السودان تعرض لتشويه كثير من أجهزة الإعلام وكثير من الاجتهادات . ونحن شأن أى بلد عربى فوجئ باحتلال العراق للكويت

وكان تفكيرنا منصبا على كيفية الخروج من هذه الازمة بأقل خسائر ممكنة وفى ذلك الوقت كان وزراء الخارجية مجتمعين بالقاهرة اتصلنا مع وزير خارجيتنا وطلبنا منه ألا يتعجل وزراء الخارجية فى اتخاذ قرار ونفضل الاتجاه فى الدعوة لقمة عربية لمعالجة الأمر وكان فى الذهن الكثير من الأشياء حول العالم العربى والمعلومات لدينا حول التربص بالوطن العربى وكانت عندنا معلومات أن هناك محاولة لضرب العراق وقدراته العسكرية والعلمية التى لم تنجح حرب العراق مع ايران بأن تقضى عليها كل هذه الأشياء فى الذهن لذلك تركنا القمة تعالج هذه المسألة وكان هدفنا الخروج من الأزمة كما قلت بأقل خسائر لذلك يجب أن تحل هذه القضية فى إطار البيت العربى الخالص وعدم إعطاء الفرصة للقوى الأخرى خاصة الغربية منها بان يترك لها مجال فى حل قضية العراق والكويت، وأول ما (فرض) القرار بادانة العراق أمام مؤتمر وزراء الخارجية التزم وزير خارجيتنا بالمناداة بالتحفظ على القرار وطالب بعقد القمة التى استجبنا لها وذهبنا الى القاهرة وبدأت المحادثات بجلسة مفتوحة ثم مغلقة وكانت محاولاتنا توجيه القمة ليس لاتخاذ قرار بالادانة وطلب القوات الأجنبية وانما كانت محاولاتنا إعطاء فرصة للحل العربى بأن يتكون وفد من القمة ويذهب الى بغداد ويقابل صدام[1] ويبحث معه موضوع الانسحاب واذا لم تنجح هذه المحاولة فمن حق القمة أن تتخذ أى قرار ضد العراق وهذا هو توجهنا ونحن مسؤولون عنه . . وفى الجلسة الثانية وجدنا أن مشروع القرار الاول هو المقدم أمام القمة، ونحن مطلبنا واضح وهو حل القضية بالاطار السلمى وعودة الشرعية للكويت والانسحاب

---

(١) يقصد الرئيس العراقى صدام حسين الذى تولى السلطة عام ١٩٧٩م ودخل فى حرب مع إيران عام ١٩٨٠م وانتهت تلك الحرب عام ١٩٨٨م واحتل بعد ذلك الكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠م وانسحبت قواته منها بعد حرب الخليج الثانية فى يناير ١٩٩١م.

العراقى وأصرينا بوضوح شديد جدا أن يكون الحل فى الاطار العربى الخالص وقلنا بالنص إن هذه القوات[1] لن تتوقف فى حدود المهمة التى جاءت من أجلها وانما سيكون لها أبعاد سياسية وأمنية فى المنطقة . . ونحن فى مشروع القرار ما قدمنا اعتراضا على عودة الشرعية للكويت ولا حتى على دعوة قوات عربية واسلامية للدفاع عن المملكة وبقية دول الخليج، وانما تحفظنا على دعوة القوات الاجنبية (بذلك وجدنا أنفسنا نتحفظ على مشروع القرار) كانت محاولاتنا قبل أن ينفجر الموقف بالقتال عندنا تحركات لاحتواء الموقف ومنع نشوب الحرب وكانت لنا اتصالات مع عدد من الدول التى استطعنا الوصول اليها مثل اليمن والعراق وسوريا والجزائر وتونس والاردن وموريتانيا وحاولنا عن طريق الاتصال مع بعض الأخوة تنسيق هذا الموقف مع المملكة العربية السعودية وجرى اتصال تليفونى وكان هذا اتفاقا بانه بعد العراق أرجع واتصل بالمملكة ليروا نتائج الجولة الا أن الاتصال لم يتم واستمرت جهودنا الى أن قامت الحرب بكل أسف. وبعد الحرب كان المفروض أن ما حصل من خراب ومن دمار فى البنية الأساسية أو الاقتصادية أو السياسية من حق الناس أن يقوموا بجهود للم الشمل العربى والخروج بخسائر أقل مما كان متوقعا وهذا باختصار موقفنا .»

ثم سألت الرئيس السودانى :

ما هو موقف الحكومة الكويتية بعد عودتها لممارسة السلطة من الحكومة السودانية ؟

فأجاب الرئيس البشير :

---

(١) يعنى قوات التحالف التى احتشدت على الحدود السعودية الكويتية بعد الاحتلال العراقى للكويت .

ليس هناك اى اتصالات ولدينا سفارة كويتية فى الخرطوم وسفارة سودانية بالكويت والقائم بالأعمال الكويتى محل احترام من الجميع . .

ثم سألت الرئيس السودانى :

هل هناك مساعى حثيثة لاعادة جسر العلاقات بين السودان والمملكة ودول الخليج ؟ فقال : نحن بذلنا الجهد فى اعادة الجسور فى علاقاتنا مع المملكة ودول الخليج ولقناعتنا أننا أمة واحدة ومصالحنا ومستقبلنا وبقاؤنا مربوط بوحدتنا . والعالم كله من حولنا يتجمع فأمريكا وكندا وأوروبا تتوحد كل ما حولنا يؤكد أن لدينا امكانية الوحدة: الأخوة والدين والمصير المشترك فنحن نسعى لاعادة بناء الجسور ولم الشمل العربى .

ثم سألت الرئيس عمر البشير :

هل هذه الجهود لبناء الجسور بدأت عن طريق اتصالات أو رسائل متبادلة ومندوبين سياسيين يمثلون السودان فى هذه الدول ؟

أجاب الرئيس بالقول : مع بعض الدول كانت هناك رسائل ومبعوثون، منها زيارة وزير الخارجية[١] الى قطر وعدد من الشخصيات الجادة فى لم الشمل العربى والوحدة العربية وهناك مستويات ومحاولات مستمرة .

وسألت الرئيس السودانى هل المساعدات السعودية والخليجية بوجه عام هى محور الأساس فى التأكيد على ضرورة عودة العلاقات مع تلك الدول ؟

(١) وزير خارجية السودان فى ذلك الوقت الدكتور حسين سليمان أبو صالح وهو سودانى مخضرم ينتمى إلى الحزب الاتحادى (الختمية) وقد أجرى معه المؤلف حديثا مماثلا فى هذا الكتاب .

توقف الرئيس قليلا ثم قال :

الأهم عودة العلاقات السياسية . . وكل الناس مقتنعون أننا كعرب لدينا قضية وأن علينا أن ننسق مواقفنا فى وجه الطامعين ونحن لا نسعى الآن للحصول على المساعدات والدعم وغيره ونحن لا ننكر أننا بلد فقير . .ولكن يجب أن نتيح الفرصة لتناسى الخلافات وتوحيد الصفوف وتوحيد مواقفنا لتأكيد مستقبل الأمة كافة .

ثم انتقلت الى موضوع آخر مع السيد الرئيس فسألت عما تناقلته وسائل الإعلام عن معسكرات للتدريب وأن السودان تحول الى بؤرة للانتماء الأصولى .. فما هو رد الرئيس السودانى على هذه الأحاديث ؟ هنالك رد الرئيس مباشرة بالقول :

هذه ادعاءات فى اطار التشويش والحملة التى تقول بوجود معسكرات لتدريب الارهابيين من دول متعددة، ولقد أعلنا أكثر من مرة أن معسكرات التدريب مفتوحة لأى انسان يريد زيارة المعسكرات التى ليس فيها سوى سودانيين ونحن مثل أى دولة تدرب أبناءها . . ونحن ندرب القوات شبه العسكرية وهى موجودة فى كل دول العالم ، والمتدربون سودانيون ولم يحصل أن دربنا انسانا غير سودانى ولا يوجد لدينا مدرب غير سودانى . . فهى معسكرات لتدريب السودانيين .

أقاويل بأن هناك مقايضة تمت بين السودان والعراق قبل نشوب الحرب . . فهل تلقيتم من العراق دعما لحرب المتمردين فى الجنوب قبل حرب الخليج نظير الصمت عن احتلال العراق للكويت . . ؟

أجاب الرئيس قائلا :

هذا لم يحصل ، ونحن لا ندرى عن الاحتلال ولم يكن لدينا علاقات متميزة مع العراق ونحن ليس لدينا عضوية فى مجلس التعاون العربى وعلاقاتنا مع العراق مثل أى دولة أخرى .

انتقلت بعد ذلك للحديث عن الأوضاع فى السودان فسألت الرئيس السودانى ما هى خطة السودان لانهاء التمرد – اعترف انه سؤال عام فى مجمله – لكن الرئيس أجاب قائلا : إن الحل يسير فى اتجاهين فهى مشكلة سياسية لذلك هناك حل سياسى بتحقيق السلام مقابل وجود قوة عسكرية تحافظ على وجود السلام لذلك فنحن نسعى للتفاوض وحل الإشكال ورفع قدرات القوات المسلحة ودعمها لتكون قادرة على تثبيت وإقناع الطرف الآخر بانه لا يستطيع أن يحقق أهدافه من خلال البندقية .

ثم انتقلنا الى موضوع آخر له مساس بعلاقات السودان الخارجية . . سألته عن علاقات السودان مع أوروبا الغربية ومخططات السودان فى إعادة العلاقات مع هذه الدول وكذلك مع امريكا . ؟

بدأ الرئيس حديثه قائلا :

علاقاتنا مع الغرب عموما متوترة ونحن ليس لدينا أى مبرر بما يقال بأنه ليس فى السودان ديمقراطية ليعد مقياسا للعلاقات مع السودان . . كما أن حقوق الانسان فى السودان لم تستطع أى دولة ان ترينا أى انتهاكات لحقوق الانسان فى السودان ويبدو أن مقياس الغرب خاضع لتقاليدهم التى لا تتناسب مع عقيدتنا وتقاليدنا فهم يرون ان الشريعة الاسلامية خرق لحقوق الانسان . والاسلام عندنا عقيدة وأعتقد أن من أهم حقوق الانسان المحافظة على اعتقاده فنحن نحترم

عقائد الغرب ودياناتهم ومن حقنا أن يحترموا عقيدتنا . والغرب يتحدث منذ أربع سنوات عن الارهاب ومعسكرات الارهاب ونحن نريد حادثة واحدة حول وجود ارهابى نرعاه أو ندعمه أو يتدرب فى السودان ، ونحن ساعون من خلال الاتصال المكثف للحوار وتهدئة العلاقات وتطويرها فى اتجاه ايجابى .

وفى محاولة لربط علاقات الغرب بالسودان مع تحركات زعماء التمرد فى الجنوب سألت الرئيس السودانى : كيف يفسر زيارة جون جارنج أثناء محادثات أبوجا (١) للولايات المتحدة الامريكية؟.

عندئذ بادرنى الرئيس بالاجابة على الفور هم يتهموننا بأننا لا نريد تحقيق السلام وفى الوقت ذاته بدلا من أن يحثوا جون جارنج على الحضور الى أبوجا يمنحونه تأشيرة لزيارة الولايات المتحدة . ثم يعود الى أبوجا فى آخر يوم من المحادثات ليوقف التوقيع على البيان المشترك فدعوته ووجوده فى أمريكا وعودته فى نهاية المحادثات لمنع التوقيع على البيان المشترك هل يؤكد أن أمريكا تريد السلام ؟ أو تقف مع السلام ؟ فالحديث عن السلام فى السودان من أمريكا ليس حقيقة فهم يدعون الى الحرب وعدم الوصول الى سلام .

ثم قلت للرئيس عمر البشير :

من خلال المرايا الواضحة هل تسعى الحكومة الى الالتفات الى تقوية الجيش وعدم التوجه الى أى محادثات أخرى . . ؟ .

كان هذا هو آخر سؤال طرحته على الرئيس السودانى فآجاب بالقول :

---

(١) العاصمة النيجيرية التى دارت فيها عدة جولات من المحادثات بين الحكومة السودانية وقوات المتمردين فى جنوب السودان .

نحن لا زلنا عند قناعتنا أن تحقيق السلام يتم عبر التفاوض ، والتعبئة العسكرية العامة للتأكيد للمتمردين أنه ليس بمقدورهم فرض الحلول والآراء خلال المحادثات وأننا سنقاتل لأن القتال مفروض علينا ولا زلنا نسعى للحل من خلال التفاوض لا من خلال الحرب وفرض الآراء .

هذا هو موقف الرئيس السودانى من تلك الأزمات المحيطة بالبلاد ومن الوضع فى الساحة العربية بعد حرب الخليج . . ولكن هل تم تفسير موقف السودان من قبل دول الخليج تفسيرا خاطئا ؟ وأين هو ذلك الخطأ فى التفسير ؟

لقد توجه الإعلام السودانى ممثلا برجالات السودان الدعوية للوقوف الى جانب العراق و كان بامكان السودان أن يبقى محايدا على الأقل وهذا الحياد يكمن فى نقل الصورة بكل أبعادها أمام الشعب السودانى ويترك الحكم موضع مداولة عامة . . وبالرغم من أن الحكومة السودانية تتبرأ من مواقف الدكتور حسن الترابى أثناء الأزمة وزيارته للدول المساندة للعراق ولقائه بصدام حسين إلا أنه شخصية تتولى قيادة الجبهة القومية التى ترى نفسها مهد الحضانة الأولى للحكومة وأنها ثمرة توجهاتها السياسية بالرغم من نفى الحكومة المتكرر لتلك التبعية .

أثناء زيارتى للسودان التقيت بوزير الخارجية الدكتور حسين سليمان أبو صالح وهو وزير مخضرم وينتمى سياسيا الى الحزب الاتحادى (حزب الختمية) وسألته عن موضوعات متعددة منها أزمة الخليج وعلاقة السودان بايران والعراق والوضع فى الجنوب وقد كان التركيز أثناء اللقاء على القضايا ذات الطابع السياسى . .

وحول أزمة الخليج قال الدكتورحسين سليمان أبو صالح نحن لا نقف مع الظلم أو العدوان ونحترم سيادة الدول ووضع الحدود وقد تحدثت الحكومة

السودانية مع العراق فى هذا الأمر ، لكن الخلاف يقع فى الاسلوب الذى تمت معالجة الأزمة من خلاله . وكان من رأينا أن يتم حل هذا الأمر داخل البيت العربى وكنا نتمنى أن تكون الدول العربية قد أصدرت قرارا بالزامية العراق بالانسحاب من الكويت. فأسلوب حل الأزمة كان خاطئا ورأينا كان واضحا فقد رفضنا أن نقف مع الثلاثين دولة ضد العراق، ولكننا لسنا ضد الكويت . وأضاف الوزير السودانى : نحن لسنا ضد الكويت وكنا نتمنى أن تكون معالجتنا للوضع وتوضيح الموقف بمفهومية لكن صوتنا خافت وغير مسموع . لقد صنف الغرب العالم العربى الى مؤيد للعراق وعدو للكويت وصديق له .

ثم سألت الوزير السودانى هل بدأ بصفته وزيرا للخارجية يشرح موقف بلاده لدول الخليج بعد انتهاء الاحتلال . فقال الدكتور حسين سليمان أبو صالح : لقد قمت بزيارة للمغرب وسلمت الملك الحسن الثانى رسالة من الرئيس البشير تثمن مبادرة العاهل المغربى للم الشمل العربى ، وفى اجتماع الجامعة العربية بالقاهرة كانت فرصة للالتقاء مع الوزراء الخليجيين مثل وزير الخارجية السعودى ووزراء خارجية دولة الامارات وقطر وعمان . كما التقيت بهم مرة أخرى فى كراتشى إبان اجتماع وزراء خارجية الدولة الاسلامية وخاطبتهم بهذا الشأن . ثم التقينا بالقاهرة أثناء القمة الافريقية وفيها تقاربت شقة الخلاف بيننا وبين مصر والتحرك نحو مصر هو بداية عودة العلاقات مع العالم العربى . وقبل أيام(١) كنت فى قطر وشرحت مفصلا موقف السودان إبان أحداث الخليج وموقف السودان الحالى ونظرتنا الاستراتيجية للمواقف العربية . ثم سألت الدكتور أبو صالح عن ذلك الاتصال المكثف بين العراق والسودان ، فقال : العلاقات مع العراق

---

(١) إشارة إلى زيارته لدولة قطر فى أواخر شهر يونيو ١٩٩٣ .

شأنها شأن علاقات السودان مع الدول الأخرى وفى إطار ما هو مسموح به مثل التعاون والاستشارة والتدريب والاستفادة من بعض الكوادر والقدرات العراقية .

ثم سألته عن علاقات بلاده مع ايران فقال : توصف العلاقات السودانية الايرانية بأكبر من حجمها، فواقع الأمر أنها علاقة ثنائية عادية مثلها مثل علاقاتنا بأى دولة اسلامية أخرى، وكنت أسأل دائما لماذا نسئل عن علاقتنا بإيران ولا نسئل عن علاقاتنا بأندونسيا وهى دولة إسلامية كبرى و كذلك ماليزيا وباكستان اذا صرفت النظر عن الدول العربية . فنحن هنا نعتقد أن هناك نوعا من الحديث حول ايران وهو محاولة لاعطاء صورة بأننا أتباع لايران أو أذيال لايران أو أننا نقتدى بإيران، وهذا غير صحيح فنحن لسنا أتباعا أو أذيالا ولا مقتدين بايران. فعلاقة السودان بايران مثل علاقته بأى دولة إسلامية أخرى وفى الحد الذى يجب أن تكون عليه العلاقات مع دولة اسلامية . واذا كان الغرب لديهم كراهية لايران أو عداوة بأن يتهموا ايران بأى أمور فهذا شأنهم . وألاحظ أن الدول[1] التى تشوه وضع ايران وعلاقاتها ببعض الدول ترتبط بعلاقات أكبر مع ايران ثم قال اعتقد اننا بدأنا بتضييق شقة الخلاف وتطبيع العلاقات مع دول الخليج ونحن نحيى موقف تلك الدول عندما وقفت الى جانب السودان فى اجتماع منظمة المؤتمر الاسلامى الذى عقد فى كراتشى فى قرار يقف مع وحدة السودان الوطنية ويقف ضد أى تربص بالسودان أو التدخل بشؤونه ونحن نحمد هذا الموقف ونعتبره بشارة، اضافة الى الاتصالات فى المكاتبات الدائرة فى هذا الشأن . ثم سألته عن علاقات السودان مع الولايات المتحدة فوصفها بأنها فاترة نتيجة معلومات مغلوطة أو سوء فهم لما يجرى أو عدم تفسير صحيح للأوضاع فى السودان ، وقد

---

(١) لم يحدد الوزير السودانى - اسم الدولة - أو الدول الغربية التى ترتبط بتلك العلاقات .

دخلنا فى حوار مع الأمريكيين لكن هذا الحوار يستمر ثم يتوقف ولا زلنا نرى أنه لابد من استمرار الحوار لأن السودان لا يضع نفسه عدوا لأمريكا بل يريد أن يبنى علاقات مع دول العالم بما فيها أمريكا ونحن نعلم أن الولايات المتحدة هى القوة الكبرى فى العالم ، لا نريد أن يكون هناك مفهوم بأننا نود عداء امريكا . لا بد من استمرار الحوار فى أمور كثيرة ومتعددة والسودان يجب أن يترك ليحل مشاكله بنفسه ولم نطلب مساعدة من أحد .

ثم سألت الدكتور حسين أبو صالح عن علاقات السودان بصندوق النقد الدولى فقال الوزير السودانى : إنه ليس هناك تفسير منطقى لهذه العلاقات والصندوق يخلط بين الاقتصاد والسياسة وخطوات السودان فى الإصلاح الهيكلى الاقتصادى لم تكن حبرا على ورق وانما كانت عملا مطبقا على أرض الواقع فقد زاد الناتج القومى ١١ ٪ العام الماضى و ١٣ ٪ فى هذا العام (١٩٩٣) ومنظمة الوحدة الافريقية كانت تأمل بـ ٤ ٪ . وبرنامجنا يحتاج الى مساندة و كان من الأولى أن يكون صندوق النقد الدولى من أوائل المساندين للسودان فى تطبيق هذا البرنامج ويدعو الدول الأخرى الى مساعدة السودان حتى لو عن طريق قروض حسنة ليعيد مرحلة التوازن الاقتصادى المرتبط بالتوازن الاجتماعى ولو تم ذلك من الصندوق لكان موقفا واضحا الا أن الصندوق يقف ضد البرنامج السودانى . وديون السودان للصندوق عام ١٩٨٥ كانت ٢٠٠ مليون دولار أما الآن فهى ١٥٠٠ مليون دولار فهو يريد الآن فوائد ربوية . ونحن لم نأخذ شيئا من هذا المبلغ ونحن الآن نحتاج الى دعم لهذا البرنامج . واذا كان الصندوق يساند روسيا فى برنامج الإصلاح الاقتصادى فيها فصندوق النقد يقف ضدنا من منطلق سياسى . ونحن لن نعيد النظر فى هذا البرنامج بل نطالب بالمؤازرة الدولية لتطبيقه .

حديثان متصلان من رئيس دولة ووزير خارجيته وكأن هذين اللقاءين قد تم وضع قوالب متشابهة لمادتهما السياسية .

الرئيس ووزير خارجيته يوجهان اللوم لأجهزة الإعلام الغربية فهل يجد هذا اللوم مجالات أخرى لزيادة أولئك المزايدين أو المشوهين للسياسة السودانية ؟ ..

التقيت فى مبنى البرلمان باثنين من المخضرمين السودانيين فالدكتور السراج ذلك الرجل الهادئ يرى أن الإعلام المصرى ساهم هو الآخر فى نقل صورة غير واضحة أو مشوهة - إن صح التعبير - حول موقف السودان من الأزمة وحرب الخليج وقد رأى القارئ الكريم حديث الدكتور السراج فى موضع آخر من هذا الكتاب ولكنى أورد الجزء السياسى من حديث وزير آخر هو الاستاذ أحمد عبد الرحمن محمد الذى يتمتع بشخصية ذات أبعاد سياسية بالرغم من أنه فى الوقت الحاضر لا يحتل منصبا لامعا مع أنه يتمتع بعلاقات واسعة مع رجالات داخل السودان وخارجه .

ولقد علمت فيما بعد أن لدى الاستاذ أحمد عبد الرحمن محمد صلات واتصالات واسعة بوزير التعليم العالى السابق الشيخ حسن آل الشيخ رحمه الله كما يعرف تمام المعرفة عددا من الوزراء السعوديين وأمراء سعوديين وخليجيين. ولديه معرفة بما يدور فى السودان خاصة فى أروقته الخلفية التى يرى الاستاذ أحمد عبد الرحمن أنها جادة فى تحريك العلاقات السودانية مع دول منطقة الخليج بصورة أكثر وضوحا بعد تفهم الموقف السودانى . وللاستاذ أحمد عبد الرحمن معى حديث طويل قسمته الى جزأين فهناك ما يتعلق بالوضع الداخلى ونظام الحكم الجديد فى السودان وقد نشر فى الفصل الأول من الكتاب وها هو

الجزء الخاص بالموقف السياسي ورأي الوزير أو المسؤول السوداني فيه ومدى متابعته لأحواله وتطوراته .

فى حديث مع السيد أحمد عبد الرحمن محمد رئيس لجنة الحكم اللامركزى فى المجلس الوطنى الانتقالى والوزير السابق للداخلية والرعاية الاجتماعية فى حكومتى النميرى والمهدى جاءت الإشارة الى موضوعات سياسية من بينها علاقة ايران بالسودان وكذلك علاقات العراق بالسودان بعد الحرب وأثناء الاحتلال ، يقول السيد أحمد عبد الرحمن: إن الوجود الايرانى فى السودان لا يعنى التبعية أو أن هناك انتشارا لمبادئ ايران فى السودان. والاختلاف بين الشيعة والسنة لا زال مجهولا لدى الكثير من السودانيين إذ إن الأغلبية أو كل المسلمين فى بلادنا من السنة ولا يتخيلون الفرق بين السنة والشيعة بالقدر الذى رأيته فى المناطق التى يتعايش فيها السنة والشيعة معا مثل منطقة الخليج مثلا. ونحن الآن نستفيد من علاقاتنا بايران دون تلك التطورات المتعلقة بالمذهب، والعلاقات الآن علاقات مصلحة . والعراق يقدم لنا مساعدات فى نواح كثيرة . ومضى السيد أحمد عبد الرحمن محمد الى القول نحن لسنا مع العراق فى احتلاله للكويت ، لا أدرى كيف تم ترويج هذه الفكرة والتأكيد على أنها موقف للسودان . ويرى المسؤول السودانى أن الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة هى التى تفسر مواقف السودان بهذا الشكل ويقول مدللا على ذلك فى قضية مشابهة فى الخرطوم (أثناء أحد اللقاءات التى جمعتنى بالسفير الأمريكى فى الخرطوم قال لى ـ والحديث للسيد أحمد عبد الرحمن محمد: كيف تطبقون النظام الاسلامى فى السودان قلت له : هذه البلد ليست بلدك حتى تسأل عن النظام الذى يطبق فيها ومدى صلاحيته لأهلها . هذه البلاد

اسلامية وأهلها مسلمون) . ثم عاد الى الموضوع السابق فقال : نحن ضد الاحتلال العراقى للكويت والعرب كلهم يعرفون ذلك ، وعلاقاتنا بالعراق أو ايران علاقات عادية مثل علاقة السودان بأى دولة آخرى وليس لهم فى السودان آى امتيازات ولا يملون علينا أى ارادة سياسية.

وسألت الاستاذ أحمد عبد الرحمن محمد سؤالا حول مدى الاستفادة من العلاقات السودانية مع العراق فى ظل ظروف الحصار الاقتصادى الدولى المفروض على العراق فقال: إن العراق يدعمنا فى كثير من الأمور الفنية ويمدنا بالنفط. فاستأذنت بسؤال حول طبيعة ذلك التعاون اذ كيف يمدهم العراق بالنفط مع هذا الحصار فقال : ألم تكن بريطانيا تمد العراق بمادة السلاح الكيماوى والمعونة فى هذا النوع من السلاح محظورة دوليا ويجرى الآن التحقيق فيها على مستوى عال اذ قد تشمل المحاكمات رؤساء حكومة بريطانيين مثل مارجريت تاتشر وجون ميجور . وهذا يعنى أن ليس كل ممنوع يجعل نفسه ممنوعا حقا، إن هناك عونا عراقيا للسودان ، وهو الأمر الذى جعل السودان يقف فى خانة تسمح للدبلوماسية العراقية والاعلام العراقى بالنفاذ عن طريقها الى السودان.

وعاد الاستاذ أحمد عبد الرحمن محمد للحديث عن ايران فقال : ان ايران تقدم ايضا دعما اقتصاديا للسودان اضافة الى تقديم الخبرات الايرانية وهذا على حد قوله شأن كل العلاقات القائمة بين الدول، أما عن الارهاب فقد نفى المسئول السودانى أن يكون هناك ارهابيا واحدا فى السودان . أو تلقى تدريبا فى أحد معسكرات التدريب فى السودان، واكد ان ما أشاعه المصريون من تورط السودان فى الأحداث الدائرة عندهم لا أساس له من الصحة .

ولكن هل أزمة الخليج تشكل هاجسا قويا فى السياسة الخارجية السودانية أم ان هناك أولويات آخرى ؟ . لقد التقيت مع الدكتور غازى صلاح الدين عتبانى وزير الدولة فى رئاسة الجمهورية وشرح آليّة السياسة الخارجية وطريقة تناول القضايا وتحديد الأولويات ولعله بذلك يؤكد أن السودان لديه اهتمامات أخرى اكثر من تلك الهموم السياسية المحيطة بالمنطقة العربية .

فى حواراتنا الخاصة بالسياسة الخارجية، كان هناك تركيز على علاقة السودان بدول الخليج، ومدى صحة رعاية معسكرات الارهاب والارهابيين، وأوضاع الحرب فى الجنوب وعلاقات السودان بايران وعلاقة الغرب بالسودان وعلاقات السودان بصندوق النقد الدولى كل هذه الأمور المهمة إضافة الى اوضاع أخرى تحتاج الى آليّة تقوم عليها وتعالج كل أمر منها . يقول الدكتور غازى صلاح الدين عتبانى وزير الدولة برئاسة الجمهورية فى شرحه لمفهوم آليّة السياسة الخارجية فى السودان :

إن السودان دولة تشترك مع تسع دول أخرى فى حدود برية تعد فى مضمار يمكن أن يتحول الى مساحة مزعجة خاصة وأن السودان لا يتمتع بقدر من الثبات فى علاقاته مع سائر الدول التسع . ولكن هناك تركيب هيكلى للسياسة الخارجية السودانية ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار تلك الأولويات . . كما أن هذا التركيب هو عبارة عن رموز سياسية تمتلك صنع القرار فى أعلى جهاز فى الدولة وهو رئاسة الجمهورية ويقول الدكتور غازى فى هذا السياق :

إن الآليّة الحقيقية العاملة لصياغة السياسة الخارجية فى السودان هى لجنة عليا يترأسها الفريق عمر البشير بصفته رئيسا لمجلس الوزراء . وفى هذه اللجنة يمكن

لجهات معنية بالسياسة الخارجية مثل جهاز الامن والقصر الجمهورى ووزير شؤون الرئاسة بمجلس الوزراء وكذلك ممثلين من وزارة الخارجية والوسائل التقليدية فى تنفيذ القضايا على حسب الأهمية هى الأسلوب القائم حاليا فى الكثير من الدول بما فيها السودان. وتعنى وزارة الخارجية بالتنسيق بين هذه القضايا المحفوظة حسب الأولويات .

ولعل اهتمام وزارة الخارجية السودانية ينصب الآن على تهيئة حال أكثر وضوحا للعلاقات بين السودان من جهة ومصر وتشاد وأفريقيا الوسطى من جهات آخرى، ولعل التركيز حاليا على علاقات السودان بمصر فهى علاقات تاريخية إذ هناك مصالح مشتركة فى مياه النيل . . ومصر دولة كانت تستعمر السودان بمشاركة بريطانيا أعواما عدة . . وقد حشدت هذه العلاقات تناقضات كثيرة فهى علاقة صداقة وتقارب تاريخى وتواصل ثقافى بينما هى فى وجهها الآخر علاقات هيمنة وتنافس اقتصادى خاصة فى مجال الزراعة وهو ما ينطوى أحيانا على توتر فى العلاقات بين السودان ومصر عندما تظهر دواعى الخصومة والتباين على ذلك التواصل واللقاء . والدولتان مصر والسودان بحاجة الى تقارب فكرى حقيقى خاصة بين جهازى الحكم فى البلدين واذا لم يتم هذا التقارب فلن تكون هناك حلول للمشاكل المعلقة التى مضى عليها الآن أكثر من أربعين عاما وستظل العلاقات تتأثر بالرياح السياسية القادمة من الشرق أو الغرب حسب موقع الدولتين منها . ثم يواصل الدكتور غازى حديثه حول تلك الأولويات فيقول:

أما علاقات السودان بليبيا فلم تأخذ حظا واضحا وهذا لا يعود لمشاعر السودانيين نحو هذه العلاقات وانما يعود الى وجهة النظر الليبية المتلونة ، فقد

وقفت ليبيا الى جانب الرئيس الأسبق جعفر نميرى وأحبط الرئيس الليبى معمر القذافى محاولة انقلاب فاشلة فى الأصل ضد الرئيس السودانى عندما خطف قطبين رئيسيين من أقطاب الانقلاب . ثم يعود الرئيس الليبى لتمويل جون جارنج بالمال والسلاح عندما اختلف مع الرئيس نميرى .. لذلك لم يكن هناك مقياس لنمو علاقات يمكن أن يطلق عليها صفة علمية من حيث التطور أو التخلف فالمقياس فيها حالة نفسية وعلاقة شخصية بين الرئيس الليبى معمر القذافى والرئيس السودانى القائم على سدة الحكم . والسودانيون يرون فى الصحراء الفاصلة بين السودان وليبيا وانتقال القوافل عبر هذه الصحراء أوضاعا يجب المحافظة عليها وضبطها حفظا لمسار الاقتصاد السودانى . وقد قامت حكومة البشير ببعث ردود ايجابية الى الحكومة الليبية عند أول مبادرة ينوى الليبيون القيام بها. وفى الحصار الدولى الذى تشهده ليبيا بشأن قضية لوكيربى كان لابد للقذافى أن يجد فى السودان مرتعا خصبا فقامت لجان التكامل بين البلدين بحجة أن ذلك جزء من بناء علاقات عربية واسلامية بين ليبيا والوطن العربى ثم يجمِل الدكتور غازى فى حديثه وضع بقية الدول المجاورة للسودان فيقول : أما علاقات السودان بتشاد وافريقيا الوسطى والدول الافريقية الآخرى خاصة أثيوبيا فقد ظلت على ما هى عليه بل إن زوال حكم منجستو هيلاماريام من اثيوبيا جعل أوضاع القرن الافريقى أكثر هدوءاً . ولم تكن هناك مشكلات حدودية أو أراضٍ متنازع عليها مع هذه الدول، وهذا الوضع يخدم مستقبل علاقة السودان بالدول الافريقية المتاخمة له حدوديا .

إن السياسة الخارجية فى السودان حسب ما يقول عنها الدكتور غازى عتبانى الوزير السودانى فى رئاسة الجمهورية لا تضع ضمن أولوياتها علاقات السودان

بدول أوروبا وأمريكا وكذلك مع دول الخليج . . بل إن الدول المحيطة بالسودان جغرافيا هى موضع الاهتمام الأول فى السياسة الخارجية .

إن الحكومة السودانية تدرك تماما أن سياسات الدول الصغرى يتم رصدها عن طريق سياسات الدول الكبرى فعلاقة السودان بفرنسا تحدد علاقاتها بتشاد وأفريقيا الوسطى ، وعلاقاتها ببريطانيا مثلا تحدد علاقاتها مع كينيا وتنزانيا وأوغندا وعلاقاتها بايطاليا وبريطانيا تحدد علاقاتها مع اثيوبيا . . وعلاقاتها مع أمريكا والجماعة الاوروبية تحدد علاقاتها مع الكيانات الاقتصادية العربية وغيرها . . كما أن علاقات السودان مع دول الخليج تحدد علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

ولكن هل السودان بحاجة الى صياغة مفهوم الولاءات فى السياسة الخارجية السودانية . . وبنائها وفق تنظيم يأخذ فى الاعتبار وضع السودان كعمق استراتيجى للكثير من القضايا العرقية والدينية فى القارة الافريقية ؟ .

إن البداية فى ترميم العلاقات السودانية المصرية بداية جادة ويمكن أن تؤدى الى حوار أكثر شمولية . . ولكن هل سيصبح الحوار فى إطاره الضيق حول مثلث حلايب ومشاكل الحدود الأخرى . . أم أنه سينسحب على كافة الهموم التى تتعلق بالسياسة الخارجية السودانية التى يمكن أن تلعب مصر دورا رئيسيا فى حل الكثير منها ؟!

إن الحكومة السودانية الحالية مدينة لمصر فى أمور عدة من أهمها وجودها على منارة السلطة وتغلبها على كافة العوائق الى أن وصلت موقعها الحالى فى إدارة البلاد . ولعل الدعم المصرى جاء من منطلق حرص مصر على أن تكون جارتها

« السودان » فى وضع لا يمكن أن ترى فيه مصر قلقا سياسيا . . ولكن الايدولوجية السياسية للحكومة السودانية لم تكن بذلك الوضوح نفسه إبان بداية تسلمها للسلطة، لذلك فان الجهود التى تبذلها الحكومة السودانية الحالية تتركز فى كيفية التأكيد على أن المفاهيم التى تنادى بها الحكومة لا تنبثق من تعليمات وتشريعات أصولية وانما تعتمد على القوانين العادلة التى تأخذ بسائر اعتبارات الجوار وتوزيع السكان داخل البلاد، وقد وصف وزير الخارجية السودانى فى تصريحات صحفية أثناء زياراته لمصر ولقائه بالمسؤولين المصريين أن بإمكان السودان أن يوضح سياسته الخارجية وأن يزيل اللّبس فى المواقف بين الدولتين ليس فى قضايا الحدود فحسب بل فى سائر القضايا ذات الاهتمام المشترك .

إن تفهم مصر لسياسة الحكومة السودانية هو الورق الأكثر كسبا فى السياسة الخارجية السودانية فعن طريق الفهم المصرى للسياسة الخارجية السودانية يمكن للتجمعات السياسية الأخرى أن تقبل الحكومة السودانية طرفا فى السياسة فى افريقيا بعيدا عن تمددها الى أساليب توحى للغرب بأن الأصولية تتمدد بشتّى المحاور وهو ما يهدد الأمن الأفريقى الذى صنعته أوروبا طيلة أحقاب طويلة .

الوضع في جنوب السودان

منذ ان عرف السودان نفسه بلدا مستقلا ومن أول لحظات الاستقلال كانت هناك المعاناة الأبدية التى لم يتقرر استقلال السودان الا بعد نضجها فقد عزلت مناطق الجنوب وأصبحت مناطق مقفلة - كان ذلك قبل الاستقلال - فالعربى الشمالى لا يستطيع الدخول الى تلك المناطق. والسودان كله شماله وجنوبه فى ذلك الوقت يتبع كغيره من الأراضى لبريطانيا. وهذه الأراضى وما عليها من كتل بشرية هى التى تحولت الى دول مستقلة.

ولكن . . ما الذى يجرى فى المناطق المستقلة . . ؟ هداية الناس الى الامن السياسى، توطين الأمن الصناعى، طرح ثقافة وطنية تخدم العامة، تحرير الجنوبيين من الجهل. كل ذلك لم يكن محل اعتبار، ان الذى يجرى هو تحويل أكبر قدر ممكن أو اليسير من هؤلاء الزنوج الوثنيين الى مسيحيين ليناصبوا اخوانهم المسلمين فى الشمال والشرق والغرب العداء.

ولكن هل يمكن أن تحكم على كل مسيحى أنه عدو بطبعه لكل مسلم..؟ هذا ما يقرره السياسيون الغربيون، فهم يرون فى الشرق بؤرة صراع تتأجج بكل المؤثرات سواء كانت عرقية، أم إقليمية، أم لغوية، أم دينية.

فى كل قطر تنفس الصعداء بعد زوال الاستعمار - حمل معه داء مزمنا - وهو ضريبة الاستقلال . فالعراق مثلا حمل داء الأكراد . وهو داء يشبه داء الجنوب السودانى . وفى دول المغرب العربى براكين البربر الخامدة التى تنتظر من يحرك جنباتها لتنفجر، ويطالب البربر بتلك المطالب التى يحارب من أجلها الأكراد والأفارقة . وقد أسس الفرنسيون هذا الخط عندما كتبوا للبربر لغتهم وأقاموا محطات إذاعية تبث أخبارهم وتنشر ثقافتهم وتتغنى بأهازيجهم .

ها نحن الآن مع السودان الذى استقل عن بريطانيا منذ ٤٨ عاما . . فلم تتطور فيه البنية الأساسية ، ولم يرتفع مستوى دخل الفرد السودانى ولم تظهر علامات تشير الى وضوح فى الرؤية لمستقبل يخضع للتخطيط والبرامج الانمائية . وأشياء كثيرة تحول دون تحقيق الأمن السياسى . السبب فى ذلك لا يعود الى السودانيين . فهم مثل بقية البشر يمكن أن يقدموا عطاء لبلدهم، ويمكن لبلدهم أن يعطيهم أكثر ، لكن المشكلة أن البريطانيين لا يريدون سودانا آمنا . إنهم يريدون أن تكون السودان غابة تتقابل فيها الحيوانات المفترسة ويتقاتل فيها بنى الانسان ، وقد تحول بالفعل الى تلك الغابة .

إن العلاقات بين الدول العربية هى نفسها العلاقات بين الزعماء العرب، فأيمّا سوء تفاهم ينشأ بين زعيم عربى وآخر يصبح الشعب والدولة ضحية لتلك القطيعة. ويبدأ كل زعيم باستغلال نقاط الضعف عند أخيه الذى تحول الى خصم ، وقد استغل خصوم النميرى منذ عام ١٩٦٩ م وحتى نهاية حكمه عام ١٩٨٤ م كل لحظات التوتر فى الجنوب فساندوا قواد التمرد ووفروا لهم المال والسلاح بهدف إطالة أمد الحرب التى يتأثر منها بكل تأكيد شخص الرئيس السودانى جعفر نميرى .

لقد وجدت حركات التمرد دعما خارجيا يتمثل فى العون الكنسى الذى يستمد قوته من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . وقد جاء هذا الدعم باسم الدين . فالغربيون يقدمون الدعم باسم المسيح الذى يحمل السودانيون فى الجنوب مشاعل هدايته لتخليص المسلمين من جاهليتهم وإعادتهم الى حظيرة الرب حسب معتقداتهم كما يستمد الجنوبيون دعما ذا شعب متعددة من المزايدين العرب وغيرهم .

بدأ التدخل العربى المباشر فى دعم حركة جون جارنج فى منتصف السبعينيات لكن هذا الدعم لم يكن ظاهرا ، فكانت الدول العربية التى تتنازع مع السودان تكتفى باشارة عابرة نحو معاناة السودان من التمرد، إلا أن عام ١٩٨٢ م وهو العام الذى ظهر فيه جون جارنج لقيادة التمرد المسلح يعد نقطة تحول فى تاريخ الحركة، فقد بدأت قبائل الدنكا بالوقوف الى جانب هذا الضابط العسكرى الخارج عن طاعة الدولة والذى يهدف من وراء خروجه الى تحقيق أكبر قدر من المساواة ليتمتع أبناء جلدته بحياة أفضل . . وبواسطة هذا الشعار استدر جارنج عطف السياسيين ورجال الدين ووجد فيه المزايدون العرب أحدث آلة تستخدم ضد نظام الرئيس نميرى الذى يمقته الكثير من السودانيين .

كان على الحكومة السودانية فى ذلك الوقت أن تتفادى تفاقم مشكلة الجنوب بتسخير الإمكانات المادية لخدمة العمل العسكرى على حساب مؤسسات الدولة الانمائية . وأخذ السودانيون الشباب يشعرون أن عليهم أن يروا مستقبلهم خارج السودان .

بعد عام ١٩٧٥ أخذ السودانيون الشباب يغادرون الوطن بحثا عن مصادر الرزق وأتذكر فى موسم حج عام ١٣٩٧ هـ عندما التقيت بعدد من الشباب

السودانيين قدموا لأداء فريضة الحج والبحث عن عمل لهم فى المملكة التى تعيش فترة نهضة شاملة وطفرة فى شتى المجالات الاقتصادية والانمائية . . كان الشاب ابراهيم عثمان وزميله عمر محمد خير وهما من مدنى بالجزيرة فى السودان يحملان مؤهلات فنية فى مجال الهندسة الكهربائية . . يقول عمر محمد خير عن تحولات كثيرة أحدثها نظام نميرى فى حياة السودانيين نتيجة تطور الحرب فى جنوب السودان الى جانب عدم ارتياح الشعور العام بسياسته الداخلية . ولعل هذا السخط من جانب السودانيين الشماليين والغرباويين هو الذى أغرى الجنوبيين بأن يعملوا وسط الأضواء الكاشفة. هذان الشابان نموذج يتكرر أمامى فى كل مناسبة وقد التقيت بسودانيين فى مجال عملى فى الصحافة يجمعون على أن حكم نميرى لم يكن محببا لدى السودانيين لأسباب قد لا تكون مقنعة .

لقد شهدت ساحة القتال فى الجنوب قادة جنوبيين لم يكن لهم نصيب من الشهرة بالقدر الذى تمتع به العقيد جون جارنج الذى كان ضابطا فى الجيش السودانى وتحول بموجب اغراءات ساهمت فى خلق قناعة ذاتية بأنه هو المُخلّص لأبناء جلدته من ظلم الشمال للجنوب وبدأ يعمل على قنوات تؤدى الى المسار السياسى المنظم عكس ما كان يقوم به أسلافه .

اتصفت اتصالات جارنج خارج السودان بالشمولية . فقد اتصل به كل من يرى فى شخص النميرى وضعا غير طبيعى يجب تغييره عن طريق القوى المضادة. وكان مانجستو هيلا ماريام الرئيس الاثيوبى الأسبق ومن قبله الامبراطور هيلاسلاسى خير من يدعم حركة التمرد فى الجنوب ذلك أن الخلافات بين الحكومة السودانية واثيوبيا كانت دائمة ومستمرة . . وبالمقابل كانت الحكومة

السودانية تدعم حركة تحرير اريتريا وتفتح لهذه الحركة مكاتب سياسية ووجهت اللاجئين الارتريين فى السودان والدول العربية للاتصال بهذه المكاتب كما ساهمت فى إنجاز تعبئة عامة والتحق الشباب الارتيرى بمعسكرات التدريب التى كان الهدف من إقامتها تحرير اريتريا واستقلالها عن اثيوبيا .

لم تكن اثيوبيا دولة غنية لكن أراضيها تشترك فى حدودها مع السودان . لذلك فان بإمكان العقيد جون جارنج أن يستوطن فى تلك الحدود وأن يرفع صوته من أعلى منبر فى العاصمة الاثيوبية أديس أبابا . ووجد جارنج أن اثيوبيا ليست وحدها فى الميدان فقد تطوعت لخدمته دول افريقية أخرى توجد فيها مراكز تبشيرية من دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية .

منذ عام ١٩٨٢ وهو العام الذى ظهر فيه الوجه الثورى لجون جارنج والأوضاع تسير فى غير مصلحة الرئيس نميرى الذى فقد سلطته بعد سنوات ثلاث من الغائه لاتفاقية أديس أبابا التى أبرمت مع الجنوبيين عام ١٩٧٢ م ولم يكن زوال حكم النميرى ليضع حدا لنهاية التمرد . بل إن المساعدات الهائلة لا زالت تغرى سائر قبائل جنوب السودان الوثنية بمواصلة التمرد وتحرير السودان بالكامل فلم يعد هدف الجنوبيين هدفا ضئيلا . فهم يطلقون على حركتهم المسلحة جيش تحرير السودان وصار هذا الاسم فيما بعد لقبيلة واحدة هى قبيلة الدنكا، ثم تلاه حركات تمرد عديدة فيما بعد .

فى صيف عام ١٩٨٥ كنت فى زيارة عمل لليونان وفى فندق هيلتون بالعاصمة اليونانية أثينا التقيت بسودانى جنوبى اسمه بيل ليل مونديم - يسير فى بحر الخمسين ويحاول أن يكون فى أناقة دائمة - كان هذا الرجل يرتدى كل

يوم بدلة ذات لون مغاير لما كان عليه بالأمس ويوزع نظراته فى بهو الفندق وكأنه يبحث عن أحد . وعندما سمعنى أتحدث العربية أراد أن يشاركنى الحديث وقد زالت الكلفة بيننا بسرعة مما أفسح المجال أمامى لتوجيه الكثير من الأسئلة والاستعداد من جانبى للاجابة على أى أسئلة يوجهها لى . . سألته عن وجوده فى اليونان وطبيعة عمله كان السؤال يهدف إلى البحث عن موضوع للحديث أكثر منه كشفا عن هوية الرجل فأجاب بأن اسمه بيل ليل مونديم . وأنه سودانى جنوبى مسلم يعمل مع جون جارنج وهو الذى يمثله هنا فى اليونان وسألته عن إقامته فى هذا الفندق ، وهل هناك ثوار يقيمون فى فنادق النجوم الخمس . . ؟ فقال إنه يقيم على نفقة السفارة الليبية فى أثينا . . وقد أوقفت ليبيا الدعم عن حركة التمرد بعد انتهاء حكم نميرى والفندق يطالبه الآن بأكثر من ثلاثة آلاف دولار أمريكى .

السيد بيل ليل مونديم يذكر لى أن ليبيا قدمت دعما كبيرا لجون جارنج فقد زودته بالسلاح والأموال علاوة على ما يتلقاه المتمردون من المنظمات الكنسية الاوروبية . لكنه يذكر بامتعاض معنى تلك المساعدة الاوروبية . . ؟ يقول السيد مونديم : إن هذه المساعدات لا ترتبط بأى جانب دينى أو أخلاقى أو إنسانى وإنما تخضع لأمور سياسية محضة فالأوروبيون لا يقيمون للزنوج وزنا أيا كانت ديانتهم أو جنسيتهم . . وقد ذكر السيد بيل ليل مونديم قصة صحفى ايطالى أكد له أن أحد أجداده كان يمتلك (قطيعا)(١) من الزنوج قتل من قتل وباع البعض منهم فى أسواق الرقيق واعتق آخرهم . وقد شعر السيد بيل ليل مونديم

---

(١) هذه الكلمة تحدث بها المحاور الجنوبى نفسه بالنص الحرفى .

بالاشمئزاز من هذا الصحفى وهو يسرد أملاك أجداده من الرقيق ويقول السيد مونديم : إن هناك الكثير من الاوروبيين امتلكوا زنوجا وباعوهم أو قتلوهم، إنهم لا يبالون فى احتقار الجنس الاسود ولا يملون الحديث فى هذا الموضوع. ولكن كيف يتحول احتقار السود والمجاهرة فى بيعهم الى الساحة المقابلة وكيف يرى الاوروبيون أن لهم الحق فى الحديث عن الانسانية .

الاوروبيون دائما يتباهون أمام بعضهم أنهم أقرب الى الانسانية ويستعرضون كراماتهم لتلك الطبقات المسحوقة من البشر فى الهند وافريقيا . وكدليل على عمق الانسانية فهم ينكرون مسألة الرقيق الاسود أمام أجهزة الإعلام والصحافة والمنتديات ذات الطابع الاقليمى أو الدولى .

والشيء الذى اكتشفته فيما بعد أن السيد بيل ليل مونديم ليس مسلما فقد كان مسيحيا يتنقل بين الأديان ليقتات لنفسه وعائلته . . لكنه بالفعل يعمل مع جون جارنج ويزايد بالقضية .

واستمر ثوار الجنوب أو المتمردون فى هذا الطريق، طريق المزايدة بالقضية يحصلون على السلاح من مصادر متعددة الى أن تعددت قيادات التمرد . ولعل السبب فى هذا التعدد يعود الى اكتشاف بعض القادة القبليين أن مصيرهم خاضع منذ زمن بعيد للمزايدات وأن الكثير من القبليين الجنوبيين يتخذون من هذا الأسلوب الثورى المزيف على الفئات الصغيرة طريقا للثراء . وقد فقد الاف الزنوج من الجنوب السودانى أرواحهم ظنا منهم أنهم يقاتلون فى سبيل قضية الى ان تبين للكثير منهم انهم يعملون داخل شبكة من المزايدين، وأنهم يقدمون أنفسهم أو يقدمهم قادتهم على هيئة قرابين لم يعد الرب بحاجة إليها .

كل ذلك أدى الى نزاعات وحروب داخل فصائل التمرد فى الجنوب وبدأت روائح الدماء تنتشر ابتداء من عام ١٩٨٨ م وانتشرت نزاعاتهم الى درجة بشعة آلمت الاوروبيين الذين يرون فى تقاتلهم عصيانا لإرادة الرب . لذلك اتجه الوزراء من فرنسا وبريطانيا الى مناطق التمرد ليقفوا الى جانب القساوسة فى إعادة هيكلة العمل الثورى .

الوثنية فى الجنوب هى دين الأغلبية ولا يوجد سوى ١٧ ٪ فقط يعتنقون المسيحية الاسمية فى حين يوجد ٢٣ ٪ من الجنوبيين يدينون بالاسلام . وكم هى غريبة تلك التطورات الاجتماعية فى الجنوب ، فسكانه ينساقون مع الغربيين الذين ساموهم العذاب وضربوهم بالسياط وباعوهم فى أسواق السودان نفسها علاوة على مئات البواخر التى اتجهت الى أمريكا الشمالية تحمل مئات الزنوج من القرن الافريقى حيث يتم بيعهم للعمل فى مزارع القطن فى الجنوب الأمريكى، واعتنقوا المسيحية كراهية ظنا أن هذا الدين سينقذهم من الرق وكم كانت المفاجآت غير سعيدة عندما فوجئ الزنوج المسيحيون أن أسيادهم الغربيين لا يتعاملون أصلا مع هذا الدين بل إن القساوسة والرهبان لا يجدون احتراما بل مناورات مضحكة يغتر بها رجال الكنيسة ويحسبون أنها من قبيل المجاملة لهم .

لنترك حديث الأديان والزنوج وما يشاءون منها ولنتجه إلى الحديث عن حركة جون جارنج فى الجنوب التى تعد فترة جديدة فى تاريخ التمرد فى جنوب السودان.

فقد سئل أحد الصحفيين البريطانيين عن رأى الحكومة البريطانية فى حركة التمرد فى الجنوب وهل تتعامل مع جون جارنج على أنه ثائر يسعى لخلاص أبناء

جلدته . . ؟

لم يكن رأى الصحفى البريطانى معبرا بالضرورة عن رأى حكومته لكنه قال: إننا ننظر الى جون جارنج على أنه رجل انتهازى يبتز الغرب من جانب المسيحية ويبتز العرب من جانب الانتماء القسرى الى بلد عربى وفى كل من الحالتين يكسب جارنج مالا طائلا . . ويؤكد الصحفى البريطانى أن لدى جون جارنج حسابات شخصية فى الولايات المتحدة وبريطانيا وأنه فى زيارته لأوروبا الغربية لقى تعاطفا مسيحيا إذ تسلم عدة ملايين من الدولارات كدعم لحركة تمرده ضد هيمنة الإسلام على أبناء جلدته .

لقد أصبح لثوار الجنوب - أو المتمردين - الآن قيادات عديدة كلها تريد المال وتنشد استمرار الزعامة . وكل تلك التعدديات تخدم مصلحة حكومة السودان الحالية بالتأكيد .

لقد استطاعت حكومة الرئيس البشير استقطاب شخصيات جنوبية هى فى الواقع يمكن أن يطلق عليها شخصيات الطبقة المثقفة التى أتاحت لها المنظمات التبشيرية التعليم فى أوروبا لكن هذه الشخصيات لا تمتلك زعامة قبلية .

من بين تلك الشخصيات التقيت بالسيد ألدو أجو دنك - نائب رئيس المجلس الوطنى الانتقالى فى السودان - التقيت به فى مكتبه وتحدثت معه بالعربية، ورد علىّ باللغة نفسها لكنها بالنسبة له لغة تخاطب وليست لغة ثقافة . واقترح علىّ طرح الأسئلة عن طريق كتابتها بالعربية وسوف يجيب عليها لاحقا ومع ذلك تحدثنا بعض الوقت، سألته عن ثقافته وكيف تكونت بهذا الشكل الغربى الذى يتناقض مع هيئته فأجاب بأن الكنائس تتيح مثل هذه الفرص - لكنهم قلائل -

أولئك الذين يحصلون على مثل هذه الامتيازات ثم سألته عن ثقته بالعمل فى ظل هذه الحكومة التى تنتهج الاسلام فى تشريعاتها فأجاب، إن الإسلام دين الأغلبية فى السودان ومن حقهم أن يتمتعوا بامتيازاته لكن الحكومة لم تفرضه على الجنوب ووجود الدعاة فى أراضينا ليس غريبا فهناك ايضا مبشرون مسيحيون. كان السيد ألدو آجو لطيفا جدا وقد ودعته بعد أن سلمته الأسئلة التى تدور حول أوضا ع الجنوب وعلاقته بالشمال ، وأثناء وجودى فى السودان لم أتسلم إجابة المسؤول السودانى فأوكلت الى أحد الصحفيين الحكوميين مهمة إرسالها لي فى الرياض. لكن الوقت قد اتخذ سبيلا الى الشك فى جدوى الحصول عليها . فاتصلت بالسيد أحمد مكى القائم بالأعمال السودانى بالمملكة الذى أخذ يتصل بدوره فى بالمجلس الوطنى الانتقالى فى الخرطوم الى أن وصلت فى نهاية المطاف . وثيقة مكتوبة باللغة الانجليزية . . يسرنى أن اقدمها للقارئ الكريم بالنص المترجم دون أى مداخلات منى وهذه الوثيقة تمثل رأى السيد ألدو آجو دينك الذى ينتمى الى قبيلة الدينكا التى هى نفسها القبيلة التى ينتمى إليها الثائر أو المتمرد العقيد جون جارنج . عنوان الوثيقة «مشكلة السودان البحث عن حل حقيقى» تقول الوثيقة:

قبل وبعد الغزو التركى - المصرى (١٨٨٢ - ١٨٨٥) لم يكن هناك سودانا واحدا مثل ما هو موجود على الخارطة الجغرافية الحالية ، وإبان حكم المهدى للسودان (١٨٨٥ - ١٨٩٨) فشلت الدولة المهدية فى توحيد الشمال والجنوب ولكنها استطاعت أن توحد الشمال بالشرق وبالغرب . وظل الجنوب حرا حتى الغزو الانجليزى - المصرى (١٨٩٨ - ١٩٥٦) عندما قام الجنرال كتشنر بهزيمة وطرد الجنرال ميرجان من فاشوده وضم جنوب السودان للشمال.

وكانت الحكومة البريطانية قد قامت بتعيين وأمر الجنرال كتشنر بتحرير والسيطرة على نهر النيل لتحقيق المصالح البريطانية والمصرية .

وبعد ثمانية وخمسين عاما (١٨٩٨ - ١٩٥٦) تخلى البريطانيون وحلفاؤهم المصريين عن السودان .

لقد قام البريطانيون والمصريون بخلق دولة موحدة ولكن بدون دستور قادر على ربط « الدولتين » معا . وفى إطار هذه الأزمة الدستورية ظل السودان يعيش حربا أهلية منذ ١٩٥٥ م . . ولقد فشلت العديد من الحكومات الوطنية فى مواجهة المشكلة بجميع أبعادها بصورة واقعية وحقيقية .

ولقد استطاعت ثورة مايو (١٩٦٩ - ١٩٨٥) إبرام اتفاقية مع الجنوب وعاش الجنوب تحت حكم ذاتى لعشرة أعوام (١٩٧٢ - ١٩٨٣م) ولكن الجنرال نميرى عاد ليقضى على هذا الحكم الذاتى بدون الرجوع للدستور .

ومثل أى اتفاقية فى العالم العربى تم خرق اتفاقية الشمال والجنوب مما أدى الى استفزاز الجنوب ودفعه الى الدخول فى حرب أخرى مع الشمال . والحرب الدائرة اليوم ما هى الا نتاج لقرارات نميرى الغبية . وكان الغاء اتفاقية أديس أبابا بجانب عدد من المسائل الآخرى السبب الرئيسى وراء اندلاع الحرب الحالية فى الجنوب . ونشأت عدة تساؤلات : هل يمكننا الحفاظ على وحدة السودان ؟ هل تنظر الحكومة الى مشكلة جنوب السودان كمشكلة سياسية يمكن حلها من خلال الحوار الثنائى بين الطرفين ؟ وما هى المسائل الجوهرية المعلقة التى تنتظر الحل ؟

الجواب على كل هذه الاسئلة نعم . والمسائل الجوهرية المعلقة هى :

١ – أ) اقتسام السلطة على جميع المستويات .

ب) توزيع الثروة القومية والموارد .

ج) الحرية والديمقراطية .

د) الدستور والدين (التعايش بين الإسلام والمسيحية) .

هـ) الأمن القومى .

و) حرية الصحافة .

ز) استقلال القضاء ولامركزيته .

ح) وحدة الجنوب .

٢ - نظام الحكم :

لقد تطرق الحوار الوطنى فى عام ١٩٩٠ م ومؤتمرات أديس أبابا وأبوجا الأول وأبوجا الثانى بجانب الاجتماعات الجانبية التى تمت بين مفاوضين حكوميين والجنوبيين وركزت المناقشات بكل جدية وموضوعية وإخلاص على جميع النقط التى أثرتها سابقا أعلاه . وقد تقاربت وجهات النظر حول هذه المسائل وانصبت جميعها على ضرورة نظام حكم فيدرالى .

وهذه المسائل التى جرى حولها النقاش بين ممثلى الحكومة وجيش تحرير السودان وغيرهم من ممثلى الجنوبيين داخل السودان وخارجة يمكن استيعابها فى دستور فيدرالى شريطة التزام جميع الأطراف المعنية بالصراع بالمبادئ الأساسية لهذه المفاوضات .

وركز عدد كبير من قادة المجتمع الدولى وزعماء المسلمين المناهضين للنظام الحالى على السياسات الدينية خاصة قوانين الشريعة الإسلامية . ولقد أكدت

التطورات السياسية فى الشمال مباشرة بعد استقلال السودان فى عام ١٩٥٦ بأن الشمال مسلم وجزء من الوطن العربى . ويشكل المسلمون ٩٩ ٪ من تعداد السكان فى الشمال ويشكل العرب ٣٩ ٪ من أصل السكان بينما يشكل الأفارقة نسبة ٦١ ٪ . ويوحّد الاسلام بين سكان الشمال ويوحد هويتهم العامة. ولأن الاسلام هو عنصر الوحدة فان أحزاب الأمة والاتحاد الديمقراطى والجبهة الاسلامية القومية تعددت فى مجال الحياة السياسية وقادتها فى الشمال . . وفى آخر انتخابات برلمانية جرت فى عام ١٩٨٦ م حازت هذه الأحزاب على الترتيب (٣٤ ٪ و ٢٠ ٪ و ٦٣ ٪ و ٥٠ ٪ مقعدا) فى البرلمان المكون من ٣٠٠ مقعد، واستطاع الحزب الشيوعى أن يحصل على مقعدين فقط فى محافظة الخرطوم. وجميع هذه الأحزاب الإسلامية ملتزمة بالدستور الاسلامى . . ويساند هذا البرنامج السكان المسلمون فى الشمال .

ويقف الجنوب على طرفى نقيض للشمال . . ويدين سكان الجنوب بعدة ديانات هى المسيحية والديانات الروحية الافريقية والاسلام . . وتشكل الثقافة الافريقية عنصر الوحدة بين سكان الجنوب المنحدرين من أصول افريقية بحتة.

وهذا هو التنوع القومى للسودان . . وأفضل حل لهذا التنوع هو جمعهم فى تعايش سلمى يقوم على دستور قومى يكون مقبولا لجميع الفئات والأطراف

وقد كانت المطالبة بحكومة فيدرالية هى المطلب الرئيسى للجنوب منذ مفاوضات عام ١٩٤٧ و ١٩٥٣ و ١٩٥٨ و ١٩٦٤ م ، وفى مؤتمر المائدة المستديرة بالخرطوم فى مارس ١٩٦٥م . ولم يكن هذا المطلب سهلا على الحكومات القومية المتعاقبة التى يسيطر عليها الشماليون .

وفى عام ١٩٧٢ تم التوصل لاتفاق بين الحكومة القومية (نظام مايو

١٩٦٩- ١٩٨٥م) والحركة الانفصالية أنانيا ـ ١ ـ على الحكم الذاتى واستمر هذا الاتفاق لعشرة أعوام إلى أن قام نميرى بالغائه بعد ذلك . . وقاد هذا الاجراء الى حمل الجنوبيين للسلاح مرة أخرى والدخول فى الحرب القائمة المشتعلة حاليا . وهى حرب تشعبت واستعصت نتيجة لفقدان الثقة بين الطرفين .

ويمكن أن يكون النظام الفيدرالى عمليا ويؤدى الى خلق قاعدة صلبة لأمة واحدة متعددة الأعراف، والمسائل التى تنتظر الحل قليلة ومهمة . ويجب أن تكون الهوية السودانية هى الحاسمة فى الدستور لأن السودان ليس بلدا عربيا بالكامل وليس كذلك افريقيا بالكامل ولكنه خليط من جنسين يجب تكاملهما سلميا وليس عن طريق هيمنة مجموعة على الأخرى . ولابد أن تبدأ الهوية السودانية وأن تتطور على أساس مجتمع سودانى خال من الهموم العرقية .

موضوع آخر هو اقتسام السلطة على جميع المستويات ويجب أن تكون السلطات الفيدرالية حقيقية وعملية لتشكل اتحادا بين المجموعات المتعايشة مثل تلك الموجودة فى الولايات المتحدة وكندا وسويسرا والمانيا والهند ونيجيريا وكذلك روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتى .

أما موضوع الاختلافات الدينية والعرقية فيمكن حلها واستيعابها من خلال إقامة دستور فيدرالى وأى فشل فى التوصل الى دستور عادل سوف يحرم السودان من الاستقرار والتنمية وهو ما فقده السودان منذ عام ١٩٥٥م ولقد تم إهدار ما يزيد عن ٣٨ عاما من حياة البلاد وسوف يكون من الأجدى التعافى من هذا الوضع وتشخيص جروح الحرب النازفة والدائرة حاليا .

ألدو آجو دنبك آكوى

نائب رئيس المجلس الوطنى الانتقالى - الخرطوم

هل تستطيع حكومة البشير أن تجعل الهوية السودانية الانتماء الوحيد للسودانيين ؟ . هذا السؤال نطرحه على الساحة بعد قراءتنا لوثيقة المسؤول السودانى . وكيف يعزل السودانيون أنفسهم عن العرب وهم جزء من ذلك الوطن العربى، وكيف يعزل السودانيون أنفسهم عن العالم الإسلامى وهم مسلمون فى غالبيتهم . . ؟

اذا لم تتمكن الحكومة الحالية من بناء الهوية فإن حرب الجنوب سوف تستمر وسوف تستنزف الأموال والأنفس فى سبل متعددة، لكن النتيجة النهائية هى تخلف السودان فى شتى المجالات .

حل واحد ينتظر الحكومة السودانية أن تتخذه وبكل شجاعة وهو منح الجنوب السودانى استقلاله الذاتى بل - وإن شاء ثواره والمتمردون فيه - استقلاله الكامل ولعل ذلك أجدى للسودانيين جميعا . فالحرب التى استمرت ٣٨ عاما لا يمكن أن تتمخض عن محبة وأمن دائم ينعم به السودانيون جميعا .

فحكومة عمر البشير تخوض الآن حربا مع الجنوب وكانت المعونات تردها من كل مكان لو أن هناك سلوكا سياسيا واضحا، لكن أزمة الخليج ذات اللون الباهت فى المناهج السياسية العربية أدت الى عدم وضوح الرؤية فى الكثير من الاشياء. فقد وجد السودان نفسه الى جانب العراق فخسر بذلك أصدقائه فى الخليج . بل إن غياب الدعم وحده ليس كافيا . . فهناك تطورات أخرى معاكسة على ساحة الحرب فى الجنوب فحكومة عمر البشير وجهت التهمة الى المملكة العربية السعودية بأنها وراء صفقة للسلاح تسلمها جون جارنج فجاءت هذه التهمة متواكبة مع القطيعة السياسية بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج

من جهة وتلك الدول العربية التى وقفت مع العراق فى احتلاله للكويت ومن ضمنها السودان ، وليست البداية من هذا الموضع بل كانت هناك استفزازات سالفة . إلا أن الحكومة السودانية وجدت فى مسألة تسليح جون جارنج سلاحاً ذا حدين . ففى المملكة صحوة إسلامية بالرغم من تشدد المملكة الدينى وتطويع أجهزتها الإعلامية والسياسية لهذا الغرض . . حيث المؤسسات الدينية للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ومن تنوع تلك المؤسسات والمدارس والتجمعات الدينية ظهرت الأصولية التى ترى فى حكومة البشير نفحات من تعاليم الجبهة القومية الاسلامية التى يتزعمها الدكتور حسن الترابى.. ويوجد فى السودان متطوعون سعوديون يحاربون الى جانب المتطوعين السودانيين دون إذن من الدولة شأنهم فى ذلك شأن المجاهدين فى أفغانستان والبوسنة والهرسك كما يوجد فى السودان طلبة سعوديون يدرسون فى حلقات الذكر فى الجامعات الدينية الجديدة علاوة على طلبة يدرسون بصفة نظامية فى جامعة أم درمان الإسلامية على حسابهم الخاص .

استفاد البشير من مسألة تمرد جون جارنج ومده بالسلاح واتهمت وسائل الإعلام السودانية حكومة المملكة بدعم جون جارنج وامداد المتمردين بالأسلحة وإثر افتتاح مطار بور سودان الذى بنى بتمويل من صندوق التنمية السعودى تم إهمال مدير عام البنك الذى حضر حفل الافتتاح ولم تجر له مراسم استقبال رسمية بالرغم من أنه يمثل الدولة التى مولت المشروع . . بل إن البشير فى كلمته لوح بهدوء الى أولئك الذين يدعمون جون جارنج وكأنه يردد ما بثته وسائل الإعلام السودانية بخصوص هذه المسألة .

أثناء زيارتى للسودان فى ١٥ يوليو ١٩٩٣ التقيت بالدكتور غازى صلاح

الدين عتبانى وزير الدولة برئاسة الجمهورية السودانية قابلته صبيحة اليوم الرابع للزيارة فى مكتبه بقاعة الصداقة . وبحثت معه هذه المسألة وبالرغم من أنه كان لا يحبذ البحث فيها ويرى ضرورة التركيز على الايجابيات الا أننى قلت وبالحاح إن هذه النقطة الغامضة فى تاريخ العلاقات بين المملكة والسودان هى أهم ما يمكن بحثه، عندئذ قال الدكتور غازى لقد ثبت لدينا بالدليل القاطع أن هناك عناصر من المملكة ذات صلة ببعض المسؤولين قد ساهمت فى ايجاد أسلحة لحركة التمرد ويمضى الوزير السودانى فيقول : لم نتحدث عن الدوافع ، نتحدث عن مدى علم الدولة بكاملها عن هذا الأمر ولكن ثبت لدينا بالدليل القاطع أن هذا حدث بالفعل ولذلك أعلمنا ونحن متأكدون منه تماما . . وقال إنه من الطبيعى أن تنفى المملكة ذلك ولكن فى تقديرنا النهائى (والحديث للوزير السودانى) أن هنالك جهة ما داخل المملكة ربما تكون الاستخبارات أو قطاع خاص له علاقة بالدولة قد قام بهذه العملية ولدينا من الوثائق ما يؤكد هذه المسألة ثم أضاف الوزير السودانى ولكننا نرحب بنفى المملكة إن صدر عن قناعة حقيقية بأنه ليس لديها أى علاقة بأمور كهذه، ثم يواصل الدكتور غازى عتبانى حديثه فيقول : وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل ليس له علم بذلك ثم قال : أنا لا أحب أن أدخل فى مغالطة إعلامية وقد التقيت بالأمير سعود الفيصل ومن طريقة كلامه أكاد أجزم أنه ليس له علم بهذه المسألة . ولكن العملية موثقة وموجودة، ثم يواصل القول : نحن لدينا وثائق لسفن قادمة تحمل أسلحة من رجل أعمال سعودى ولدينا معلومات أن هذا الرجل له صلات ببعض الأجهزة الاستخبارية بالمملكة ويمضى الدكتور غازى فيقول بلهجته المحلية بينى وبينك المعلومة جاءتنا فى المقام الأول من كينيا ولكنهم نفوا بعد ذلك وهذا شئ متوقع لأن الحكومة

الكينية ستنفى عندما تشعر أنها متورطة فى هذه المسألة خاصة بالطريقة التى تعاملت بها الخارجية السودانية للأسف الشديد ولكن من الخطأ أن نورد اسم كينيا اذ كان من المنتظر أن تنفى كينيا وجود هذه الأسلحة .

هذا هو حديث الدكتور غازى باستطراداته وردوده وتوقعاته وتأكيداته . . لكن يبدو أن الوثائق التى يمتلكها السودان لم تكن مقنعة بهذا القدر الذى يدعيه الإعلام الرسمى السودانى .

وقد قلت للدكتور غازى ونحن فى صلب الحديث وشدة حرارته: إن أى معلومة تتبناها دولة يجب أن تكون موثقة ولو أن السودان يمتلك وثائق حاسمة وأدركت المملكة ذلك لكان الصمت والمساومة على ظهور هذه الوثائق سيكون له شأنه فى تحديد مسارات هذه القضية . وأعتقد أن ظهور وثيقة رسمية تؤكد تورط المملكة فى دعم جون جارنج سيكون لها وقع على السياسة السعودية ومصداقيتها، ولكن الحكومة السعودية واثقة تماما أنها لم تتدخل فى مثل هذا الشأن ولم تكن لديها أى نية فى مساومة الحكومة السودانية ومناجزتها عن طريق جون جارنج ورد الدكتور غازى قائلا : أنا أفهم من كلامك أن الحكومة السعودية ليس لها ضلع فى تمويل جارنج بالسلاح . . قلت له إن حديثى يشمل ايضا الاستخبارات السعودية فهى جزء من الدولة لكنه قال : إن الاستخبارات لها أجهزتها الخاصة. وكأنه يريد أن يحيد أجهزة الدولة دون هذا الجهاز ثم قال الدكتور غازى لقد ورد اسم السعودية فى صفقة (ايران جيت) وأن المخابرات السعودية ساعدت ثوار الكونترا فى نيكاراجوا ثم قال أنا الآن أجلس فى مكتب الرئيس ولا أعلم ما تعمله المخابرات السودانية، ثم قلت له: إن وجه المقارنة ينتفى فى هذا المثال فنيكاراجوا

ليست مشابهة للسودان كما أن الكونترا لا يتساوون مع جون جارنج فى الحال والصفة فهذا الوضع أعنى وضع الكونترا يخضع لمعادلات استراتيجية دولية وقد دخلت فيه ايران والعراق والأردن وسوريا ثم المملكة والولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية . . ليست المملكة وحدها هى التى ورد اسمها فى هذه القضية هناك دول غيرها وقد نفت هذه الدول التهمة الموجهة إليها بالطريقة التى نفت المملكة بها نصيبها من التهم الموجهة إليها . أما السودان فوضعه يختلف عن ذلك اختلافا كبيرا ثم قاطعنى الدكتور غازى عتبانى فقال : أنا افهم وأقدر جيدا أن جلالة الملك يعنى خادم الحرمين الشريفين لا يعلم عن هذا الامر شيئا على افتراض أن هذا الأمر قد حصل – يعنى مسألة تمويل جارنج بالسلاح – عندئذ قلت له: إن الحكومة السعودية لو أرادت أن تعمل شيئا فى السودان ففى هذا البلد من العنصريات والقبليات والمنافسات ما يسمح بدخول أى طامع فى مناجزات الحكومة السودانية داخل السودان نفسه ، ولكن المملكة لم تلجأ لأى من هذه الطرق ولم تفكر فيها وهى تعلم تماما أن جون جارنج ليس هو البديل عن حكومة البشير ونعتبر طريقة التعامل معه فاشلة جدا . ويرد الدكتور غازى قائلا : إن دعم حركة جون جارنج هو الطريقة الفاعلة لاستثارة الدولة، والمعارضة الشمالية أو القبائل ليسوا فاعلين إطلاقا وأنا أعرفهم فقد كنت معهم فى المعارضة زمن الرئيس نميرى ونحن نعرف تماما إنهم لا يقاتلون، الذين يقاتلون هم أولئك الذين يشكلون معارضة فاعلة ومنفعلة مع قضاياها والشماليون والقبليون مجرد مرتزقة يمكن أن يذهبوا الى المملكة أو مصر ويأتوا ببعض الدريهمات ولكن ليست لهم معارضة فاعلة. المعارضة الفاعلة والحقيقية لجون جارنج ودعمها لمن

يريد أذى الحكومة السودانية طريقة منطقية بحتة واستثمار مثمر لحركة التمرد..، قلت للوزير السوداني: إن هذا الاستثمار كان فاشلا فجون جارنج ابتزازى وانتهازى يعرفه الغرب قبل العرب وقد قدمت له ليبيا المساندة ولم يحقق الرئيس الليبى عن طريق دعمه أى إساءة ضد الرئيس نميرى فالشارع السودانى والمعارضة هى التى أزالته عن السلطة. ولم يستطع جارنج الاقتراب من العاصمة الا بعد زوال الرئيس نميرى. فى وقت توقف الدعم عنه من ليبيا . وقلت مؤكدا للدكتور غازى إن الاستثمار عن طريق جون جارنج ضد الحكومة السودانية الحالية هو استثمار فاشل.

ثم قال الدكتور غازى إن استثماراتنا نحن العرب فاشلة ضد بعضنا ثم واصل حديثه فقال: أنا افهم أن الملك لا علم له بهذا الموضوع اذا كان صحيحا ، أى على افتراض انه وصحيح انه لو علم به لما أجازه . أنا متأكد من لقائى العابر مع سمو الامير سعود الفيصل فى اسطمبول العام الماضى فى مؤتمر وزراء خارجية الدولة الاسلامية انه مندهش ومستنكر تماما لما قلته له . وقد تأكد لنا هذا الكلام وأنه لا علم له به، ولكن من حيث معلوماتنا متأكدون من أن هناك جهة ما ربما تكون جهة لها علاقة بالمخابرات أو ربما أن ذلك ليس انطلاقا من خصومة ثقافية حقيقية ولكن انطلاقا من منفعة شخصية وأن صفقات الأسلحة يترتب عليها فوائد مادية، فربما تكون هذه الجهات لها مصلحة مادية شخصية . . وتذكرت مسألة الوثائق والتأكيدات الثابتة لدى الحكومة السودانية فقلت للدكتور غازى: لقد ذكرت لى أن لديكم وثائق مقنعة فهل سلمتم نسخة من هذه الوثائق للحكومة السعودية ..؟

قال الدكتور غازى ردا على هذا السؤال : أبدا لم نكن فى حالة تفاهم وتواصل مع الحكومة السعودية . حتى هذه اللحظة باستثناء المجاملات الفوقية جدا. كأن يرسل الرئيس برقية للملك أو أن يرد الملك ببرقية تهنئة للرئيس. وقد ظللنا نحاول فتح هذه الأبواب مع جميع الدول العربية حتى مع مصر التى تقف معنا فى خصومة أكبر من المملكة التى تعد خصومة عابرة ، ولكن نحن مستعدون لمناقشة هذه القضية حتى نتأكد من نوايا الطرف الآخر لأن التأكد من هذه المسألة بالنسبة لنا مهم جدا لأننا نعلم أن المملكة العربية السعودية بتوجهاتها العربية والإسلامية لن تقع فى مخطط كهذا .

ثم سألت الدكتور غازى : لو تأكدتم بعد اتصالكم بالمسؤولين بالمملكة أن الحكومة السعودية ليس لها ضلع بموضوع هذه الأسلحة بكامل أجهزتها الرسمية بما فيها الاستخبارات السعودية . . ماذا سيكون رد السودان فى هذه الحالة . . هل سيقدم السودان اعتذارا رسميا للحكومة السعودية . . ؟

عندئذ قال الدكتور غازى : هذا يعتمد على النتيجة ومن ناحية المبدأ نحن لا نمانع أن نعتذر عن موقف خاطئ من جانبنا .

والذى يبدو لمن يتتبع حديث الوزير السودانى أن الوثائق لا تتهم دولة بعينها وأن الأسماء التى ذكرها أسماء لتجار دوليين لا تربطهم بالحكومة السعودية أى رابطة وتجار السلاح الذى يعملون فيه لا تحكمهم الجنسيات ، فتجارة الأسلحة شأنها شأن أى تجارة أخرى ، وأعتقد أن الحكومة السودانية لا تتوانى فى تقديم الوثائق لرئيس الدولة الذى تبنى هذه المسألة . وأوعز لأجهزة الإعلام السودانية بإثارة هذه القضية .

فى منتصف شهر اغسطس ١٩٩٣م قَدمَ الدكتور حسين سليمان أبو صالح الى المملكة فى زيارة خاصة استشفائية واجراء فحوصات طبية وزرته فى مقر إقامته فى قصر المؤتمرات بالرياض فى فترة نقاهته بعد أن نجحت العملية التى أجريت له فى مستشفى الملك خالد التخصصى للعيون . وفى لقاء تم فى منزلى ضم وزير الخارجية السودانية والقائم بالأعمال السودانى وعددا من الصحفيين السعوديين تم بحث موضوع الأسلحة المرسلة لجون جارنج ودعوى السودان باتهام المملكة فى تمويل صفقة الأسلحة . وذكرت للدكتور حسين سليمان أبو صالح أن الدولة ليست من الغباء بأن تضع شارات على أسلحة مصنعة فى أراضيها ثم تقدمها الى متمرد خارج عن السلطة وهى تؤمن بأنه لن يحقق طائلا . . والمسؤولون السودانيون بما فيهم الدكتور حسين أبو صالح والدكتور غازى عتبانى يقولون: إن هناك شارات تؤكد انتماء هذا السلاح الى المصانع السعودية . وحاولت أن أشرح بوضوح للدكتور حسين أبو صالح وزير الخارجية السودانية وجهة نظرى فى هذه المسألة – على افتراض صحة ما روجته الحكومة السودانية فى هذا الموضوع – قلت للوزير السودانى إن المملكة العربية السعودية قدمت دعما عسكريا متواصلا للحكومة السودانية أثناء قتالها المتواصل ضد المتمردين فى الجنوب وأكدت لوزير الخارجية السودانى أننى أثناء زيارتى للسودان ذكر لى أكثر من مسؤول سودانى أن قوات جون جارنج وصلت الى مشارف الخرطوم وأن أعوانه دخلوا العاصمة ينتظرون اشارة منه للانقضاض على القصر الجمهورى واستشهدت بما قاله لى آنفا الاستاذ أحمد عبد الرحمن محمد وهو وزير سودانى مخضرم ويشغل منصب رئيس لجنة الحكم اللامركزى فى المجلس الوطنى الانتقالى (إننا كنا نشاهد جماعات من الزنوج يقيمون فى مناطق غير آهلة ولا

ندرى من يمدهم بالطعام والماء ، وفوجئنا بأنهم أتباع جون جارنج وأنهم يمتلكون الغذاء والماء والسلاح) [1] قلت لوزير الخارجية السودانى مادام جون جارنج قد وصل الى مشارف الخرطوم فهذا يعنى انه انتصر فى مواقع عسكرية ضد الجيش السودانى وغنم من هذه الانتصارات أسلحة كثيرة واستولى على مستودعات أسلحة وذخيرة تابعة للجيش فى المناطق التى احتلتها قواته فى وسط السودان الذى يعد خط التموين الرئيسى الاول للجيش السودانى ، وبالتأكيد فهذه الأسلحة لم تصنع فى السودان بل قدمت له من دول عربية وإسلامية بما فيها المملكة. . لكن الدكتور حسين أبو صالح قال : إن السودانى لا يلقى سلاحه للعدو بل يموت قبل أن يؤخذ سلاحه . وهذه مقولة تصطدم بالواقع من كل جوانبها. وقد قلت له: إن الرسول صلى الله عليه وسلم انهزم فى غزوة أحد واستولى كفار مكة على أسلحة وعتاد خلفها الجيش الذى كان يقوده الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه ، فهل هذا يعنى أن السودانيين أكثر ايمانا من الرسول الكريم بدرجة لا يمكن قتل الجندى السودانى ومعه سلاحه ؟ . .

لم أكن أعتقد أن وزير الخارجية السودانى يمتلك حججا اسطورية مثل تلك الحجة لكنه وإن كان واثقا من أبناء وطنه إلا أنه لا ينسى ولن ينسى تاريخ بلاده المليء بالانقلابات والفوضى التى تؤكد أن السودانيين كبقية البشر يمكن أن ينعموا بالنصر وتعتريهم الهزائم ويقعوا فى الخطأ والصواب .

ومهما تكن الظروف فليس ثمة دليل قاطع يمتلكه السودانيون على دعوى صفقة الأسلحة لجون جارنج وإذا كان المسؤولون السودانيون يلومون أنفسهم على

---

(١) اقتباس من حديث أدلى به الاستاذ أحمد عبد الرحمن محمد لكاتب هذه السطور.

إدراج اسم كينيا فى موضوع الصفقة فان نفى كينيا صدمة كان من الصواب تفاديها لأن كينيا لا تريد أن تزج باسمها فى شائعات لا تحتمل التأكيد . . وقد تورط السودانيون فى التهمة خاصة وأنهم كانوا يبحثون عن أدلة يمكن استثمارها ضد المملكة ولو كانت على حساب القيم السياسية .

لقد قابلت سياسيين ومسؤولين سودانيين يرون فى المملكة الدولة الصديقة التى يمكن أن تتحمل كل شئ . . ولكنهم لم يضعوا فى الحسبان فداحة الخطأ الكبير الذى تسببه تهمة مثل تلك لبلد يركز فى سياسته على الشئون الإسلامية أولا . . ولم تطلق وسائل الإعلام السعودية على الانفصاليين بالجنوب السودانى سوى لقب (متمردين) وتلقب زعماءهم (زعماء التمرد) وتنعت جون جارنج (بالمتمرد) فى حين يقف بعض الوزراء السودانيين الذين اختلفوا مع رؤساء حكوماتهم الى جانبه ويعطونه اللقب الأوروبى على أنه (قائد جيش تحرير السودان) . ولا أدل على ذلك من وقوف الدكتور منصور خالد الذى شغل فى يوم ما منصب وزير الخارجية السودانى وإثر اختلافه مع الرئيس الأسبق جعفر نميرى انضم الى حركة التمرد وأخذ يؤلف الكتب ويشرح كلام جون جارنج للسودانيين ويقدمه لهم على أنه قائد ثورة .

السودانيون يعرفون عن جون جارنج أشياء كثيرة وينظرون إليه فى وجوه متعددة، أما المملكة العربية السعودية فلا تعرفه الا بوجه واحد هو وجه التمرد على الحكومة المركزية وكونه مبشرا للمسيحية وداعيا عسكريا لامتيازات دينية وعرقية لأبناء الجنوب على حساب السودان وعروبته وإسلامه .

إن الطريق أمام حكومة عمر البشير واضح الآن أكثر منه فى أى وقت مضى

للتخلص من ذلك الداء العالق فى جسد السودان . إلا أن هناك اصرارا بأن الدعوة للسلام والتنمية فى الجنوب قد تجدى نفعا الى جانب ضرورة حسم الحرب .

فى حكومة السودان الحالية . منصبان مهمان فى هذا المجال ، الأول : منصب مدير عام مؤسسة السلام والتنمية الذى يشغله الاستاذ فضل السيد بوقصيصة، ومنصب وزير السلام وإعادة التعمير ويشغله جنوبى مسلم هو عبد الله دنبك وهو عضو مجلس الوزراء السودانى .

انشاء وزارة للسلام وإعادة التعمير تعنى أن السودان يهتم بالسلام مع الجنوب وبناء المناطق التى تضررت بسبب الحرب وإعادة التعمير، همٌ ثقيل لا زال يكلف الحكومة السودانية الحالية كما هو الحال فى الحكومات السابقة عناء كبيراً وأتذكر أثناء مقابلتى مع عبد الله دنبك وزير السلام وإعادة التعمير أنه استنكر تلك الأقاويل حول عدم اهتمام الحكومة بالجنوب واحلال السلام بدلا من الحرب . إن توفير الخدمات العامة وبناء مناطق الجنوب يحتاج الى جهد كبير فالبنية الأساسية ليست محطمة فى المناطق الجنوبية حتى تحتاج الى إصلاح بل هى غير موجودة أصلا ويقول الوزير السودانى وهو جنوبى مسلم من قبيلة الدنبكا الجنوبية التى ينتمى اليها العقيد جون جارنج إن وزارته تمثل اهتماما وعملا والدليل على ذلك انه يمثل هذه الوزارة فى مجلس الوزراء والمجلس هو السلطة التنفيذية للدولة وتقوم الحكومة السودانية من خلال هذه الوزارة بتعبئة الجنوبيين للمشاركة فى تحقيق السلام خاصة الولايات الجنوبية الثلاث التى تركز الوزارة عملها فيها ولكن الجنوبيين ليسوا على سواء فى التعامل مع الحكومة فهناك طبقة مسلحة لا تستأنس بنوايا الحكومة السودانية الحالية بل ولا تؤمن بجدوى برامجها التى تقوم الآن بتنفيذها فى الجنوب لذلك فليس هناك أى غضاضة فى أن تجد

هذه المساعى معارضة من بعض الجنوبيين لذلك كان الوزير السودانى الجنوبى الذى يشغل منصب وزير السلام وإعادة التعمير فى حكومة عمر البشير يكثر القول حول إنه لا يهتم بالمعارضة مادام المسعى سليما ويخدم مصلحة أبناء الجنوب .

والكثير من أصدقاء السودان يرون أن قيام هذه الوزارة جاء متأخرا فلو أنها قامت منذ سنة تقريبا لكان أمامها متسع من الوقت للتفكير فى ايجاد مصادر لتمويل مشروعات هذه الوزارة فى حين يرى آخرون أن الأمر سيان فالتقديم أو التأخير فى إنشائها بعد حرب الخليج لا يعنى أن ثمة جديدا ينتظر هذه الوزارة أو أن شيئا ذا فائدة قد غابَ عن إدراكها بيد أن هناك من يقول: إن الوقت لم يكن منجدا للسودانيين الجدد، بل إن الفرص لم تخدم مشروعات الحكومة الحالية. فقد وضعت أمام تجربة صعبة فى مجال العلاقات الخارجية كانت نتيجتها التباس المفاهيم السياسية مما نتج عنه خسارة السودان للعديد من الأصدقاء الذين كانوا خير سند فى مشروعات الإعمار فى الجنوب خاصة الكويت التى كان لها مكتب خاص فى جوبا قام بأعمال رائعة وبالذات أثناء تولى عبد الله السريع لادارته من عام ١٩٧٧ م حتى عام ١٩٨٢ م .

ووزير السلام السودانى يركز فى حديثه عن مصادر تمويل مشروعات وزارته على الجهدين الشعبى والرسمى والدول المجاورة والصديقة والمنظمات الطوعية والجمعيات الخيرية . ولم يغفل دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية وأن قَصْدَ هذه الدول وحكوماتها أمر ضرورى بغض النظر عن الحالة السياسية الراهنة.

والحقيقة أن المشروعات الإنمائية يجب أن تسبق أى منشآت إدارية حكومية فقد ساهمت منظمات طوعية سعودية وعربية فى دعم هذه المشروعات وهناك عشرات القرى النموذجية لايواء الجنوبيين الهاربين من مناطق القتال لذلك كان لابد من انشاء المدرسة والعيادة الطبية والآلات الزراعية وآلات صيد الأسماك والقوارب وهذه هى العدة الاولية لقرية يمكن أن تعيد معنى الحياة لمن الهبتهم الحرب وهناك ١٩ قرية من هذا النوع ولكن تكدس السكان فى هذه القرى جاء غير متفق أو متواكب مع هذه الخدمات بالرغم من أن كل قرية بدأت بخمسمائة نسمة إلا أن بعض القرى الآن يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة، والفارون من الحرب لم يتجهوا الى هذه القرى فحسب بل اتجهوا الى مدن الشمال والجنوب وأقاموا معسكرات بائسة على مشارف المدن وفى ساحاتها لذلك كانت هناك مشروعات إعادة تأهيل بعض الخدمات فى مدن الجنوب خاصة العاصمة جوبا. فقد أعيد تأهيل مطار جوبا وتم تزويده بالانوار المضيئة ليعمل على مدى ٢٤ ساعة لاستقبال الطائرات التى تحمل الركاب والمعونات ومواد التموين كما تم تزويد سكان أعالى النيل ب ٦٠ جرارا زراعيا لتوسيع الرقعة الزراعية والهدف من ذلك أن هذه المنطقة يمكن أن تساهم فى حل مشكلة المجاعة التى تعيشها بعض مناطق الجنوب التى تدور فيها الحرب، وهناك من عزلتهم الحرب فى مناطق لا يمكن الوصول اليها عن طريق البر وليس ثمة وسيلة سوى الجو أو البحر لذلك قدمت المؤسسات التطوعية قوارب نهرية تحمل المواد الغذائية الى أولئك المنكوبين، كما قدمت طائرات لهذا الغرض لكن الغريب فى الأمر أن الطائرات توقف أداؤها بعد حادث مروع، فقد أسقط الجنوبيون عدة

طائرات تحمل المواد التموينية كان آخرها تلك الطائرة التى كانت تنقل ركابا ومواد تموينية ومن بين هؤلاء الركاب مسؤولون فى الحكومة السودانية الأمر الذى جعل الاعتماد على الطائرات خدمة لابد من الاستغناء عنها والاعتماد على نقل المواد التموينية بالقوارب النهرية، وقد كان للمملكة العربية السعودية يد بيضاء فى بناء هذه المشروعات خاصة اثناء انشاء القرى النموذجية، يقول السيد فضل بوقصيصة مدير مؤسسة السلام والتنمية: إن السعودية هى القدح المغلى فى دعم هذه المشروعات وقد وصل من المملكة جمعيات خيرية قامت بالعمل مباشرة مع المواطنين السودانيين فى الجنوب دون أى واسطة وهذه الجمعيات الخيرية تعد نمطا جديدا فى الخدمات الإنسانية للمملكة ودول الخليج بعد أن كانت المساعدات تقدم على شكل أموال قد لا تتجه الى مساراتها التى منحت من أجلها ، وقد أكد ذلك مسؤولون سودانيون فى حديثهم مع كاتب هذه السطور أثناء زيارته للسودان. وبالرغم من أنهم لم يحددوا الجهات التى قد ينصرف اليها المال الذى خصص أصلا للمساعدات الا أنهم أكدوا أن قدوم الجمعيات أو الهيئات الحكومية بنفسها لبناء المشروعات وتقديم المساعدات سواء عينية أو مالية تشجيعية أفضل من وضعها أموالا لجهات خاصة أو جهات مسؤولة فى الشمال والجنوب ، ولكن الحكومة السودانية قد لا تشترك فى تبنى وجهة النظر تلك فالمسئولون فيها يرون أنفسهم على جانب من الاهتمام والحرص فى بناء مشروعات التنمية باسلوب إشرافى وتنفيذى وهذه الرغبة لا تتعارض مع فكرة قدوم المؤسسات أو الهيئات التطوعية لتقديم خدماتها بنفسها .

ولكن كيف تمارس هذه المؤسسات وتلك الوزارة عملها فى ظروف حرب لازالت تدور رحاها فى مناطق يفترض أنها الهدف الأساسى من وراء قيام تلك المؤسسات ؟.

هل يعنى هذا أن الحكومة وراء تقديم طعم سياسى دسم للثوار . . ؟ أم أن هناك أسلوبا لاقتسام السلطة يُعَدُّ أجدى نفعا من ذلك الأسلوب الذى طرحه الرئيس نميرى وتخلى عنه بعد عشر سنوات من تطبيقه، وهل يستطيع الجنوبيون الوثنيون الأميون . أو المسيحيون المستغربون . تفهم تلك التعقيدات فى برنامج العمل السياسى الذى تسعى حكومة عمر البشير لتطبيقه فى السودان ؟ .

إن على سكان الجنوب اذا أرادوا العيش بسلام داخل دولة واحدة مع الشمال والغرب والشرق فى السودان ضرورة تفهم هذا البرنامج وذلك النهج. والا فليس أمامهم سوى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة لاختيار طريق آخر من الطرق المتاحة على ألا يكون طريق الحرب واحدا منها .

والذى يبدو من طريقة تعامل الجنوبيين مع الشماليين أو مع الحكومة السودانية القائمة أن ثمة مناورات لاحتواء الغارة الجنوبية ضد الحكومة فقد تخلى السيد الدواجو دنبك نائب رئيس المجلس الوطنى الانتقالى عن منصبه لينضم الى المعارضين الجنوبيين وأعلن تمرده ضد الحكومة[1] ومن قبله كان سفير السودان

---

(١) بعد عودة كاتب هذه السطور الى الرياض أخذ يتابع تطورات الوضع فى السودان. ففى أواخر عام ١٩٩٣ انضم سفير السودان فى جنيف وهو جنوبى الى زعماء التمرد. وفى اوائل عام ١٩٩٤ انضم الوأجودنبك اكوى الى المتمردين.

فى جنيف وهو جنوبى خرج عن طاعة الحكومة وعلى غير وعد مسبق مع التمرد عندما أخذ يطلق تصريحات ضد حكومة عمر البشير دون سابق إنذار.

هذا التناقض فى مواقف الجنوبيين يذكرنا بالتناقضات فى حكومة الرئيس نميرى فى أواخر أيامها عندما اختلطت عليها الأوراق فلم تعد تميز الطريق الأسلم فى مواجهة الأزمة . والجنوبيون البارزون الذين يعيشون الأزمة نفسها، الأوراق لديهم غير واضحة فهل ينضمون إلى الحكومة التى وعت مطالبهم أم إلى الأوروبيين والولايات المتحدة الذين يريدون أن يخلقوا منهم ثوارا دون ثورة تحمل عنوانا أو سمة واضحة لمسارها التاريخى.

إن أحقاب الاستعمار على القارة الافريقية جعلت منهم أكثر عقما فلم يعد لديهم القدرة على أخذ زمام المبادرة وأخذت أفريقيا تبحث عن الاستعمار وترسخ وجوده فى شؤونها الداخلية والخارجية . ومن هذا المنطلق كان من السهل أن يفلح الغرب فى استمالة الزنوج فى جنوب السودان للثورة ضد الحكومة أو التمرد عليها وذلك بمبالغ ضئيلة جدا.

الحالة الاجتماعية

ذكر الدكتور حسن الترابى فى لقاء تليفزيونى أجرى معه فى مدينة الدوحة بدولة قطر فى منتصف شهر فبراير ١٩٩٤ م لقد أسْلَمْنا كل شئ فى السودان. التعليم – الحياة العامة – وكل شيىء فى البلاد تم صبغه باللون الاسلامى. حتى الطب والهندسة والعمارة والتخطيط، وفى مجال الاقتصاد لم يعد فى السودان مصارف ربوية . فكل بنك يعمل فى السودان هو ذلك البنك الاسلامى المسلك . ليس هذا بالنص الحرفى حديث الدكتور حسن الترابى إذ أن حديثه يشمل أسلمة آليات السلطة . هذا الحديث المتلفز شاهده الجمهور العربى وهو إقرار من رمز سياسى للجبهة القومية الإسلامية بل قائدها والمنظر فيها. أن حكومة السودان الحالية هى نتاج فكرى للجبهة وتنفيذ تعاليمها الفكرية التى تقوم حسب قول الدكتور الترابى على أسْلَمَة كل مناحى الحياة .

وفى السودان الآن تغيير كبير فى شتى السلوكيات ففى المدن التى شاهدتها لم تعد البنوك العادية موجودة فكل ما حولنا من بنوك يعمل بالطريقة الإسلامية . هذا ما قاله لى الاستاذ عبد الله محمد يوسف الذى رافقنى فى رحلتى مع زميل آخر هو الاستاذ مدثر محمد حسين .

والسودانيون مسلمون فى أغلبيتهم ، ولا يشكل المسيحيون والوثنيون سوى نسبة ضئيلة جدا . لذلك فإن أسلمة الآليات والتصرفات تجد صدى طيبا خاصة فى الوسط السودانى المسلم ذى النزعة الصوفية .

فى سوق مدينة سنار وأمام بائع للفاكهة . وقف مواطن سودانى يرتدى الثوب السودانى الفضفاض وتعلو هامته عمامة أشبه بالقبة أخذ يقلب واحدة من حبات البطيخ (الحبحب) ثم يضيف اليها اثنتين أخريين بحجم مشابه . ثم ينادى صاحب المحل باسم الأخوة ويسأله . بكم هذه البطيخات ؟ . فيرد عليه صاحب المحل بمائة جنيه . ثم يطرح المواطن سؤالا سهلا للبائع : والذى لا يمتلك سوى عشرة جنيهات ؟ يرد عليه صاحب المحل : هات ما عندك والله كريم . فيحمل الرجل حبات البطيخ واحدة بعد أخرى الى ناحية قريبة من السوق .

هذا النوع من التعامل لم توجده حكومة البشير فقد كان السودانيون منذ الأزل مثالا للتسامح، وفيما بينهم تكافل اجتماعى أكثر منه فى أى مجتمع عربى وهذا النوع من الأخلاقيات الراقية خلق استعدادا فطريا لتقبل أى دعوة الى أسلمة الآليات أو التصرفات فى السودان بعيدا عن ما تتطلبه الحضارة العصرية من تكاليف فى بناء الأخلاق والتعاملات الحديثة .

هذا الحادث - أو المشهد الاجتماعى العاطفى الذى شاهدته فى سوق مدينة سنار المتواضع - مشهد مألوف لدى السودانيين خاصة فى الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعيشها البلاد اذ لابد أن يتقاسموا مرارة الحياة التى ترمى بثقلها دائما على الطبقات المتدنية الضعيفة فى أى مجتمع .

من ناحية أخرى فقد نشطت فى السودان تلك الندوات العشائرية وهذه

الندوات تناقش الكثير من المشكلات التى استجدت حديثا . فالجنيه السودانى مثلا انخفض من ١٥ جنيها للدولار الى ٥٠٠ ، وهذا يعنى أن الأزمة تتفاقم وواجه السودانى الذى يريد أن يبنى له منزلا صغيرا أزمة أسعار مواد البناء . . فطن الحديد مثلا يزيد عن مائتى ألف جنيه بعد أن كان لا يتعدى ٦٥ ألف جنيه . . والمواد التموينية ارتفعت أسعارها بالنسب نفسها علاوة على أسعار النقل والمواصلات والماء والكهرباء وهو ما أفردناه فى الحديث عن الحالة الاقتصادية .

هذه التطورات السلبية أخذت الندوات العشائرية تناقشها بطريقتها الخاصة وأخذت الأحزاب والتجمعات السياسية ذات الصبغة الدينية تستغل تلك التطورات وتسخر مادتها لغرض إثارة السخط ضد الحكومة الحالية حتى ولو أدى الأمر الى الدعوة لعصيان عام خاصة لدى تلك الشرائح التى تدين بالولاء للرموز الصوفية وهى شرائح سكانية لم تنل أى حظ من التعليم . . ولكن كيف تستطيع الحكومة السودانية تشديد قبضتها على البلاد . . ؟ هل تسعى لاستمالة الرموز السياسية المؤثرة وإفساح المجال أمامهم لممارسة السلطة من خلال المؤسسات السياسية والسلطوية القائمة . . ؟ لكن تلك المؤسسات لا تلقى قبولا لدى المعارضين العشائريين السودانيين بل يسعون الى ازالتها وبإلحاح تام ومتواصل .

هل تقوم الحكومة بمراقبة أنديتهم وايداعهم فى السجن إثر أى تحرك مشبوه ضد الحكومة . ؟

الحكومة السودانية لا تستطيع أن تتحرك باتجاه مضاد لرغبة مئات الالاف من السودانيين الذى يعتقدون بالمهدية المنتظرة أو بغيرها من الصور الاسطورية التى تتمسك بها الرموز العشائرية الدينية فى السودان والتى تقف الان موقف المعارضة.

وعليه ما هو الحل الأسلم والأضمن لاستقرار المجتمع السودانى ؟ هناك قصة

تاريخية خلفها الصراع بين الأمين والمأمون على عرش الخلافة العباسية فى أواخر القرن الثانى الهجرى إثر وفاة الخليفة العباسى هارون الرشيد فقد تقاتل المأمون مع أخيه قتالا شرسا . ترك المأمون بغداد واتخذ من مرو عاصمة له . . ثم جهز جيشة وكر راجعا الى بغداد بجيش يقوده طاهر بن الحسين الذى استولى على العاصمة وقتل الأمين واجتز رأسه . . لكن الشاهد فى القصة لم يظهر بعد. فالأمين بن هارون الرشيد خاصم أخاه المأمون وأقصاه عن الخلافة بايعاز من الفضل بن الربيع الذى هو وزيره ومستشاره وإثر انتصار المأمون واستيلائه على بغداد اختفى الفضل بن الربيع لأنه يرى أن الموت مصيره لا محالة . . لكن ظنه كان خاطئا . فقد عفى المأمون عنه وتركه لشأنه . . وعندما سئل عن ذلك قال: أريده أن يقول فلا يسمع منه وأن يأمر ولا يؤتمر بأمره . وقد أعلن المأمون العفو عنه بعد أن عاقب كل مناصريه ومساعديه والقائمين معه . . . نهج سياسى اجتماعى ابتكرته الخلافة الإسلامية بزعامة المأمون بن هارون الرشيد ، اذ لا رمز سوى الخلافة . . ولا يمثلها سوى الخليفة نفسه . . وهو صاحب السيادة السياسية والاجتماعية .

ورئاسة الدولة هى رمز القيادة والرئيس هو القائد السياسى والاجتماعى ولا يمثل الرئاسة سوى رئيس الدولة نفسه وهو صاحب السيادة السياسية والاجتماعية.

إن المرجعية القوية لكل مواطن سودانى فى البادية أو القرية أو الحى أو المدينة أو المحافظة . يجب أن تنحصر فى ممثل الدولة فى كل ذرة من تراب السودان . وأن تختفى تلك الرموز الصوفية التى يعنى وجودها الفقر والجهل والمرض . لذا فإن المجتمع السودانى موعود بالاصلاح ومهدد بالدمار فى الوقت نفسه اذا هو أصر على الإبقاء على تلك الرموز الدينية التى يزداد بوجودها تخلفا !!.

الحالة الثقافية والتعليمية

تعتبر نسبة النمو السكانى فى المجتمع السودانى مرتفعة جدا شأنه فى ذلك شأن بقية الدول النامية المتراجعة . . ففى أوساط المثقفين قد لا تزيد النسبة عن ١٫٥ ٪ وهى نسبة خاضعة لتقويم المواطن لدخله المالى ووضعه الاجتماعى وامكاناته فى توفير حياة متكاملة لعائلته .

لكن نسبة التعليم فى السودان لم تصل بعد الى ٣٠ ٪ بالمائة وهذا يعنى أننا أمام مجتمع صوفى يؤمن بالغيبيات فى لحظات المصير والمستقبل . . لذا لاداعى للخوف من المستقبل . فالله مسؤول عن خلقه . . ومن هذه القاعدة الساذجة تنطلق الحياة الاجتماعية فى السودان اذ تزيد نسبة النمو عن ٣٫٥ ٪ ، وفى حالة توقف عجلة التعليم عن الدوران مؤقتا فإن نسبة التعليم تتراجع بشدة لذلك كان لابد من التوعية الاجتماعية التى يصاحبها المزيد من افتتاح المدارس الابتدائية ذات النمط الحديث فى العلوم والمعارف . إذ أن الدراسة فى حظائر الصوفية مواصلة للابقاء على التخلف وتهيئ المجتمع السودانى لحياة خاملة لا يمكنه بناء ذاته من خلالها .

أما المرحلة التالية فهى بناء التعليم العالى على أسس سليمة لم يكن بوسع السودان فى ظل الظروف الحالية أن تهيئ حكومته جامعة واحدة إضافة الى الجامعات السابقة بالأسلوب نفسه الذى يتم فيه بناء وتكوين الجامعات فى العالم... مبان وقاعات محاضرات، مختبرات علمية، معامل، والأهم من ذلك أساتذة متخصصون فى شتى العلوم والمعارف العصرية . كل هذا صعب جدا بل هو متعذر فى الوقت الحاضر والأوقات المرتقبة أيضا، ولكن افتتاح سبعة عشر جامعة على النمط السهل هو ما تم فى السودان . فجامعة القرآن الكريم مثلا تتخذ من جامع النيلين فى أم درمان مقرا لها . فما على الطلبة الا أن يتحلقوا حول استاذهم الذى يرددون من خلفه آيات الله البينات بقراءات مختلفة . ومثل هذه الجامعة تم افتتاح عدة جامعات فى سائر أنحاء السودان . ولم يعد هناك مشكلات أمام خريجى الثانوية العليا فى الوصول الى المرحلة الاكاديمية وأمامهم خيارات متعددة .

لكن هذه الحالة لا ترضى السودانيين المثقفين الذين يريدون للسودان مظهرا آخر . فالثقافة الجامعية ليست هى تلك الثقافة المطروحة على قارعة الطريق والاستاذ الجامعى ليس ذلك المهرج الذى يرفع صوته بكلمات تتناثر دون أى ضابط أو رادع . ولكن هل هذا يعنى أن جامعات السودان السبع عشرة لا تضم أساتذة أكفاء لهم تلك الصفات التى يتسم بها أى استاذ جامعى ؟ .

فى لقاء ضم عددا من أنصار الحكومة السودانية فى هيئة الإغاثة الإسلامية بالرياض . . قام رجل معتدل القامة وغير مجلسه الذى كان بعيدا عن دائرة المناقشة فى هذا الموضوع . وأخذ يسوق الأدلة على نجاح مشروعات حكومة عمر البشير التى من بينها إنشاء سبع عشرة جامعة فى سائر أنحاء السودان . لكنه لم

ينعم بهذه المحمدة الكبرى التى تتمتع بها الحكومة . اذ سرعان ما سأله سودانى معارض: أى جامعات تعنى : الكتاتيب أو الخلاوى.. أين الجامعات التى تتحدث عنها . . الجامعة الواحدة تكلف أى دولة ملايين الدولارات وحكومتكم (يعنى حكومة البشير) حكومة مفلسة لا تستطيع انشاء فصل دراسى زيادة على ما هو قائم من قبل ؟ ثم يدور حوار طويل ينتهى فى نهاية المطاف بعدم قناعة أى من الطرفين بما يقوله الطرف الاخر .

فى زيارتى للسودان . . شاهدت جامعة النيلين . . وهى فرع جامعة القاهرة بالخرطوم سابقا . . وهناك جامعة الخرطوم وجامعة أم درمان الاسلامية وجامعة القرآن الكريم . هذه أربع جامعات فى مدينة واحدة هى العاصمة المثلثة، الخرطوم وأم درمان وخرطوم بحرى . والسودان يستوعب هذا العدد من الجامعات بل بحاجة الى أكثر من ذلك أيضا . . لكن السؤال هنا عن الامكانية. هل تستطيع الحكومة تهيئة جامعات ذات طابع علمى جاد ؟ . .

لقد واصل عدد من السودانيين دراستهم العليا فى مصر وغيرها من دول العالم العربى علاوة على من ساعدته ظروفه لتحصيل شهادات أكاديمية عليا فى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية والى جانب هؤلاء وأولئك فئة أكثر عددا. وهم أولئك الذين حصلوا على درجات علمية عليا من جمهورية السودان نفسها أو من روسيا أو من معاهد متخصصة وجامعات ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى أو الصين، وهذا يعنى أن لدى الحكومة أعدادا من الأساتذة يمكن أن تتحول بهم الى الجامعات بدلا من أن يعملوا جميعا فى السياسة . وفى تكوينات حزب الجبهة القومية الإسلامية توجد فئات من هذا النوع من الأساتذة استطاعوا أن يجمعوا حولهم عددا من المساندين لهم فقاموا بإعادة ترميم بعض المبانى وأسسوا

كليات وجامعات متعددة .

لتبقى مسألة المختبرات العلمية . . والمعامل . . وفى الحالة الأولى يتعذر إقامة تجارب علمية دون وجود مختبرات ، وفى هذه الحالة تشترك عدة جامعات فى مختبر واحد فى حين تمتلك كل جامعة مختبرا صغيرا قد تحصل عليه إحدى المدارس الابتدائية فى دول أخرى غير السودان . وكذلك الحال بالنسبة للمعامل. ولكن الذى يهون هذا الأمر أن أغلب تلك الجامعات المشار اليها جامعات أدبية تعتمد على العلوم النظرية دون الحاجة الى المختبرات العلمية أو المعامل . لكن دراسة اللغة تحتاج الى معامل لغوية لقياس الصوت وترتيب مخارج الحروف الا أن هذا يمكن الاستغناء عنه باللجوء الى عملية التقليد التى كانت الوسيلة الاولى لتدريس اللغات فى سائر أنحاء العالم .

إن أغلب الجامعات هى جامعات ذات صبغة دينية أو أدبية وهذه لاتكلف الدولة سوى الأساتذة والمبانى . وقد تم تأمين مبان تم الاتفاق على مصطلح عام لتسميتها . جامعات . وبذلك ظهرت هذه الجامعات السبع عشرة الى حيز الوجود السودانى .

كما انتشرت فى السودان ايضا المعاهد والمدارس ونشطت إقامة الندوات ذات الطابع الدينى . وأصبح لدى السودانيين فكر خاص يميز حياتهم اليومية ويلاحظه زائر السودان عبر أجهزة الإعلام السودانية .

ما نشاهده فى الشارع السودانى من تحركات انما هو رجع الصدى لما يبثه التليفزيون أو الاذاعة أو تنقله الصحافة السودانية ولم يعد فى السودان الآن صحافة معارضة. كل المطبوعات خاضعة لرقابة الحكومة. وبالرغم من وعد حكومة البشير

بحرية الصحافة الا أن الكثير من السودانيين يرون أن تلك وعود يتم طرحها دون الحاجة الماسة الى تنفيذها .

فى آخر عدد لجريدة « دارفور الجديدة » كان ذلك اللقاء مع الصادق المهدى رئيس الوزراء السودانى الأسبق فى آخر حكومة حزبية فى السودان . ولم يكن الصادق المهدى متجهما على الحكومة بقدر ما هو نادم على تصرفاته أثناء قيامه على إدارة السلطة فى السودان . لقد قال الصادق المهدى إنه كان على خطأ عندما أعطى الصحافة حريتها ورفع الرقابة عن المطبوعات مؤكدا ان كل ذلك هو الذى عجل بالفوضى وأملى على المحيطين بالظروف ضرورة تغيير السلطة فى السودان . ولم يكن الصادق المهدى يمتلك القوة التى يمتلكها الفريق عمر البشير ذلك أن هدف الصادق المهدى الحصول على أكبر قدر من المال من سيل المساعدات التى وصلت للسودان عندما أعلن عن صرف تعويضات للعائلات التى صادر أملاكها نظام جعفر نميرى. وكان من أول تلك العائلات (المهدية والختمية) . أى عائلة الصادق المهدى رئيس الوزراء وعائلة أحمد عثمان الميرغنى رئيس طائفة الختمية .

وفى اختلاف النهجين والهدفين كانت حكومة البشير تفرض نوعا من التعامل الجديد وهو ما جعل عمرها مديدا بالرغم من الضغوط الأجنبية لانهيارها ويساعد تلك الضغوط سودانيون وضعوا من أنفسهم أعداء لحكومة البشير .

وفى مقال نشرته جريدة. الشرق الاوسط للكاتب السودانى السر السيد أحمد جاءت الدعوة للقوات الاجنبية للدخول الى السودان تحت مظلة الأمم المتحدة وحماية الشعب السودانى من حكومته المستبدة مثل ما هو الحال فى العراق عندما

تدخلت قوات الامم المتحدة لحماية الشيعة فى الجنوب من حكومة صدام حسين إلا أن مصادر الدعوة كانت أقلاما صحفية لأولئك الذين يتمنون زوال الحكومة عن السلطة لتحل محلها حكومة آخرى . ولكن هل تجد هذه الأمانى صدى فى المجتمع السودانى داخل السودان ؟ . إن التكوين الثقافى والاجتماعى الذى بدأ يتبلور فى السودان سوف يشكل عند نضجه قوة لا يمكن تغيير مسارها ولعل سائر المعارضين فى الخارج يدركون ذلك مما جعلهم يتميزون بالعصبية فى كتاباتهم وينادون بتدخل دولى حتى وإن كان على حساب الشعب السودانى بأكمله .

لقد قطعت الحكومة السودانية الحالية مرحلة يسيرة من بناء الفكر الثقافى والاجتماعى الجديد . . وهى واثقة أنها عند اكتماله ستحقق مكاسب على الرقعة السياسية . وتؤمن الحكومة أن التحركات من حولها لن تكون مجدية لكنها ستعرقل تحركات الحكومة بعض الوقت . الا أن المخاوف تكمن فى جدّيّة الولايات المتحدة فى التدخل الدولى تحت شعار الأمم المتحدة لتقود حملة تغيير نظام الحكم فى السودان . وإعادة تكوين أنماط ثقافية واجتماعية بديلة .

إن استمرار السلطة بشكلها القائم مدة خمس سنوات قادمة سوف يعطى الحكومة مجالا لتحقيق أهدافها كاملة . . إن الخوف يكمن فى مساعى الحكومة اذ هل تستطيع ان تحافظ على الثوابت التى قامت من أجلها ؟ . أم ستختلف مع تلك الثوابت ؟ .

ان الإصرار على المضى قدما فى تنفيذ مشروعات الأسْلَمَة يؤكد سعى الحكومة الجاد لاعادة بناء الهياكل الثقافية والاجتماعية فى السودان تمشيا مع الفكر السياسى المطروح حاليا للتداول . وان اكتمال تنفيذ المشروعات سيقطع الطريق أمام دعاة الفكر الحديث ويجعلهم يصرفون النظر عن أى سلوكيات

تختلف مع الحكومة القائمة - لأنها عندئذ تصبح مخالفة للذوق وللسلوك السودانى العام مما سيفتح ضد المتطرفين والمفكرين السودانيين جبهات لا يمكنهم الصمود فى وجهها . ذلك أن المشروعات الفكرية الاسلامية أصبحت هى نفسها الفكر الحديث فى حين أصبحت الأفكار المستوردة أفكارا واردة من الغرب موجهة ضد مجتمع السودان المسلم .

ليس أمام المفكرين السودانيين المستغربين سوى جنوب السودان واستغلال أوضاع الجنوبيين والوقوف معهم لنيل حقهم فى السلطة وعدم إجبارهم على الإسلام .هذا ما سلكه أعضاء حزب الأمة وأتباعه الذين أكدوا أن الحكومة الحالية تعلن الجهاد ضد الجنوبيين بل وتقيم معسكرات التدريب لهذا الغرض .

لكن الحكومة السودانية قطعت خط الرجعة على أنصار الصادق المهدى عندما أجرت عبر التليفزيون السودانى مقابلات مع متدربين جنوبيين وثنيين ومسيحيين انضموا الى المعسكرات حسب قولهم للمشاركة فى الوقوف ضد دعاة التقسيم وتفريق أبناء البلد الواحد . وسكان الجنوب يمكن أن تشملهم برامج الإصلاح الثقافى والاجتماعى ولعل استقرار الحكومة الحالية فى السلطة مدة عقد من الزمن سيرفع نسبة المسلمين فى الجنوب من ٢٣ ٪ فى الوقت الحاضر الى ٥٠ ٪ فى عام ٢٠٠٤ .

إن الساحة السياسية المضادة للحكومة السودانية مليئة بالأقلام والألسنة التى تتحرك حسب اتجاه رياح الغرب - ويتزعم هذه الأقلام قياديون سودانيون على أمل انتصار مرتقب ضد الحكومة ولكن فى حال فشلهم - هل سيستقبلهم البلد من جديد وتحتضنهم مجالس الشعب ؟ هذا أمر ممكن . . فكثير من أولئك الذين شقوا عصى الطاعة عادوا من جديد إما عن قناعة أو بعد هزيمة ساحقة ، أو بعد نظرة فاحصة لجدوى الانشقاق والعصيان أو وضع حسابات تخضع للمصلحة .

إن اعادة النظر فى الحسابات تشهد نهايات جولات المنافسة ، وفى الساحة السودانية لم تتم بعد مراجعة لتلك الحسابات . إذ لازالت كل فئة معارضة تنسج خيوطا لبناء البيت السودانى حسب أسلوبها الخاص . وكل بيت يختلف فى تكوينه وأروقته وردهاته عن البيوت الأخرى التى يتم تصميمها كل يوم ، فما هو البيت المناسب الذى يمكن أن يستوعب السودانيين على اختلاف الوانهم وأجناسهم وعرقياتهم وأديانهم ؟ هل هو بيت الحكومة الحالية التى هى بصدد بنائه بعد رسمه على الورق . . ؟ هذا ما يقرره السودانيون أنفسهم بعد سكناه وتجربة الحياة فيه .

الكلمة الأخيرة

رحلة قصيرة عبر أراضى وأجواء السودان . . قضيناها معا . ولكن تلك الأرض والأجواء على بعد زمنى قصير اذ أن آخر معلومة فى هذا الكتاب لم يمض عليها سوى شهر أو يزيد قليلا . فى حين تأتى الملاحظات الاقتصادية خاصة أسعار السلع وأسعار أجور النقل والمواصلات على بعد ستة أشهر تقريبا .

من منا يستطيع أن يقرأ كف دولة . . ولكن هل تتم قراءة كف دولة من خلال الرئيس أو رئيس الوزراء أو البرلمان . . أم قراءة كف كل مواطن مقيم ومنتم الى تلك الدولة . . ؟

توقعات كثيرة لكنها تحيط السودان بهالة من الشكوك فى عدم استمرار بقاء حكومته وكلما تحدثت مع مواطن سودانى من أنصار الحكومة يقول : إن الدوام لله ، وإن دوام الحال من المحال وكلما سألت معارضا سودانيا يقول : إنه متأكد أنه لن تستمر هذه الحكومة لأن الغرب والعرب — كلهم — لا يريدونها . ونحن

السودانيين كذلك لا نريد بقاء الحكومة واستمرارها أطول مما أقامت، وبعض أولئك المعارضين يقول : لأول مرة ينسب الإرهاب الى السودان حتى فى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ينسب إلينا إرهاب لا نعرف عنه شيئا .

لأول مرة فى السودان تستهدف المساجد لتنفيذ الإرهاب . ولعل المقصود بذلك ما حدث فى مسجد يتخذه أنصار السنة مقرا سياسيا وعباديا لهم . وأنصار السنة هؤلاء فرقة إسلامية متصوفة يدينون بالولاء لمحمد الهدية وهو صاحب طريقة صوفية .

ولكن هل ما يقوله هؤلاء المعارضون نابع عن قناعة . . ؟ الواقع أن الصراع على السلطة فى السودان يتبع أكثر أشكال الحقد تطرفا وغليانا فليس لدى المعارضين للحكومة أى مانع من تدخل قوى أجنبية تقلب أوضاع السودان وتزيل حكومة البشير عن الوجود .

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه قسرا . لنفترض أن العالم كله يرفض هذه الحكومة والسودانيون داخل السودان يؤيدون بقاءها . هل يصبح من هم خارج السودان من السودانيين مع العالم فى كره مع هذه الحكومة أم مع السودانيين فى الداخل فى تأييد استمرارها وبقائها .

لست مدركا لرغبات السودانيين القاصية فى أذهانهم . لكن المواطن السودانى المنتمى الى حزب الأمة يرفض تماما هذه الحكومة وينادى بعودة الصادق المهدى الى الحكم، وأما أنصار الحزب الاتحادى فلا يمانعون فى بقاء هذه الحكومة بشرط أن ألا تستنير بأفكار وآراء حزب الجبهة القومية الإسلامية . ويتابعهم فى ذلك أنصار السنة أتباع محمد الهدية. وهناك فئة رابعة تكره وجود الحكومة وأى

مشابه لها فى هذا المنهج . وهى فئة الجنوبيين المسيحيين الذين يحظون بالتأييد من فرنسا وبريطانيا والذين يعلقون الأمل فى حكومتى الدولتين الأوروبيتين فى إعادة المسيحية قوية فى أرجاء السودان ورحيل الصوت والوجود العربى عن السودان. مثل ما حدث فى مستعمرات افريقية عندما ظهرت نعرات عرقية تنادى باحياء لغات ميتة فيها مثل الأمازيغية واستبدالها لتحل محل العربية فى التشريعات والأنظمة فى المغرب العربى. والكردية فى المشرق وخاصة العراق .

ويعلق المسيحيون السودانيون آمالا كبيرة على الخطوات والتسهيلات التى تقدمها المنظمات التبشيرية وتلك المساعدات التى وعدت بها الجماعة الاوروبية لجيش تحرير السودان إثر الاتصال الأخير الذى تم عبر السفارة البريطانية فى الخرطوم، ولم تأت تلك المساعدات الواعدة الا بعد الزيارة التى قام بها جون جارنج للولايات المتحدة الامريكية . والتى حصل فيها على وعود أمريكية بالدعم العسكرى المباشر مما حمله للعودة فورا الى ابوجا بنيجيريا أثناء المحادثات التى كانت قد رتبتها منظمة الوحدة الافريقية بين الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان وقام على الفور بالغاء البيان الذى كان من المفترض أن يكون المؤتمرون سيوقعون عليه فى نهاية تلك المحادثات .

إن عام ١٩٩٤ يشهد الآن تحركات على الساحة الدبلوماسية بالنسبة للوضع فى جنوب السودان فالولايات المتحدة نشطة وجادة فى تحويل قضية الجنوب السودانى الى قضية دولية تحتاج الى حسم دولى . وتعمل الحكومة الأمريكية بكل قوة بحجة مساعدة الجنوبيين الذين يقال عنهم : إن هويتهم وعقائدهم تتعرض للطمس بإجبارهم على الإسلام بقوة السلاح مما يستدعى تحركا أمريكيا واوروبيا مضادا باسم الصليب أو المسيح لالغاء هذا التحرك وإيقاف هذا الزحف.

ويبدو أن ملامح عام ١٩٩٥ ستكون ذات علامة فارقة . فاذا لم تسارع الحكومة السودانية بتحسين علاقاتها بالغرب وشرح وجهة نظرها بأسلوب أكثر إقناعاً والا فإن تحركا غربيا سيظل مرتقبا . ومهما بلغ الهدوء والتريث فى اتخاذ قرار للتدخل العسكرى الدولى فى السودان . فإن المعارضين السودانيين وأعداء الحكومة الحالية يستحثون الحكومات الغربية بضرورة التدخل السريع لاقتلاع جذور الحكومة السودانية ولعل كل خصم يرغب أن يكون هو البديل المرضى عنه لدى الغرب . فالأنصار يرون فى شخص المهدى خير عوض، فى حين يرى الاتحاديون فى زعامتهم خير بديل . أما جيش تحرير السودان فلديه توقيت مختلف وتقدير أكثر دقة قد يكون أكثر صوابا من توقعات الآخرين خاصة وأن زعامات الجنوب السودانى ترى أن من حقها السيطرة على السودان بالكامل وإقامة دولة افريقية علمانية.

هذه الافتراضات مجرد توقعات هى فى جانب الغيب أكثر منها فى جانب الواقع . لذلك نأمل أن يرى السودانيون طريقهم بعين فاحصة بعيدا عن الجهل الذى يخيم على شرائح كبيرة من المجتمع السودانى الذى جعل من نفسه حاجزا سميكا يمنع رؤية الحقائق بمظهرها الذى يشاهده الناس خارج السودان.

لقاءات الكاتب المصورة مع الشخصيات القيادية السودانية

رئيس السوداني الفريق عمر البشير يستقبل مؤلف الكتاب في مكتبه بالقصر الجمهوري



* الكاتب في لقاء مع وزير الخارجية السوداني الدكتور/ حسين سليمان أبو صالح



* وزير السلام وإعادة التعمير عبد الله دنبك في حوار تسجيلي مع المؤلف.



* وزير الدولة مديرعام مؤسسة السلام والتنمية فضل السيد ابو قصيصة
يستقبل الكاتب في مكتبه بالمؤسسة.



* المؤلف في لقاء مع الدكتور/غازي صلاح الدين عتباني وزير الدولة برئاسة الجمهورية

* الكاتب في لقاء مع نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي السابق

السيد/ الدو آجودنبك اكوي

تب في لقاء مع السيد /أحمد عبد الرحمن رئيس لجنة الحكم اللامركزي بالمجلس الوطني

الكتاب مع مدير العلاقات الخارجية بالمجلس الوطني الانتقالي الدكتور / جمال السراج



الناشر

الكتاب العالمى

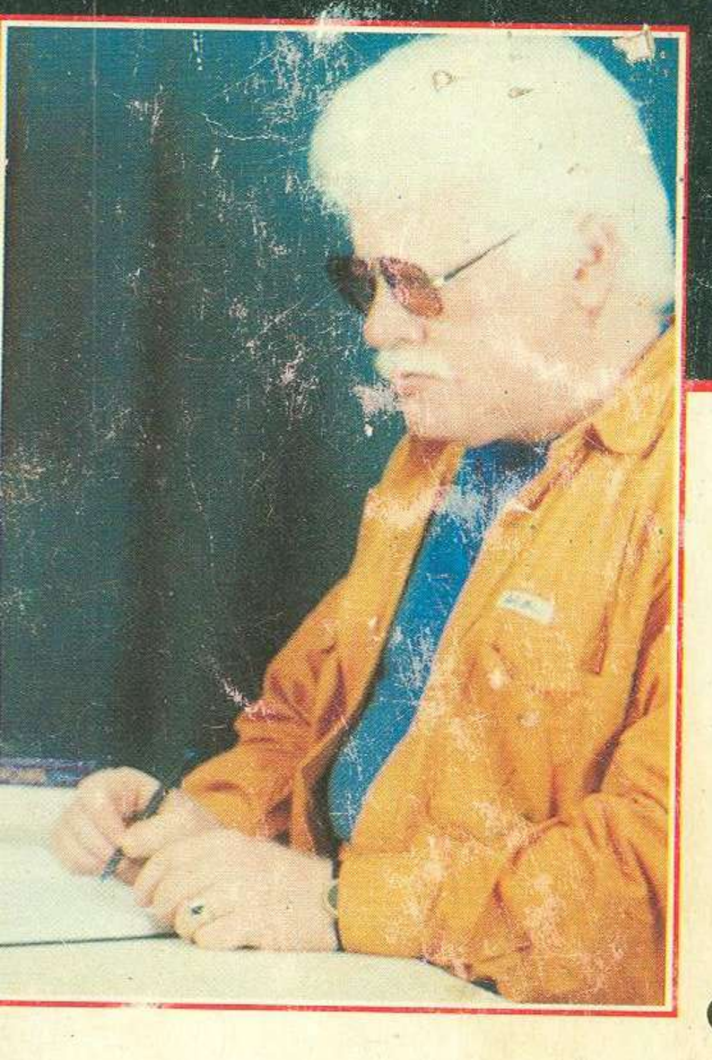


alkitab
al-alami

P. O. Box : 8535 Nicosia - Cyprus
Faxl : 312983 - Tlx : 5341 CY

رقم الايداع
٩٨٢٨ / ٩٤
I.S.B.N / 977/ 5376 / 31 / 9

مطابع الأهرام التجارية - قليوب



عبد العزيز المهنا

- ولد فى ١١ مايو ١٩٥٤م فى مدينة الرياض.
- التحق بالعمل الإعلامى فور تخرجه من جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة (جامعة أم القرى حاليا) وحصوله على البكالوريوس فى اللغة العربية مع تخصص فى الأدب العربى.
- عمل معداً للنشرة بوكالة الأنباء السعودية ثم محررا للأخبار فى التليفزيون ومسئولا عن البرامج الإخبارية فرئيس تحرير فى إذاعة الرياض حيث كتب تعليقات سياسية وبرامج إخبارية كثيرة.
- يعمل الآن مشرفا على النشرة الاقتصادية بوكالة الأنباء السعودية.
- له كتابات وزوايا صحفية حيث سبق وأن كتب فى صحف محلية مثل الجزيرة - الرياض - عكاظ - ومجلات (الحرس الوطنى - الجيل - تجارة الرياض) إضافة الى كتابات صحفية متفرقة فى بعض الصحف العربية ومنطقة الخليج.
- صدر للمؤلف سبعة كتب قبل هذا الكتاب هى (الخادمتان والاستاذ) -غادة الكويت - الخليج بعد الغزو العراقى للكويت - اليمن من النافذة - البوسنة والهرسك القضية والمأساة - فلسطين واسرائيل - الصومال بين حياتين : بناء الدولة وحياة القبيلة.